



الأمم المتحدة

تقرير
مفوض الأمم المتحدة السامي
لشؤون اللاجئين

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية : الدورة الثامنة والأربعون
الملحق رقم ١٢ (A/48/12)



تقرير
مفوض الأمم المتحدة السامي
لشؤون اللاجئين

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية : الدورة الثامنة والأربعون
الملحق رقم ١٢ (A/48/12)

الأمم المتحدة • نيويورك ، ١٩٩٤

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام ، ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة .

[الأصل: بالانكليزية]

[٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣]

المحتويات

الفصل	الفقرات	الصفحة
الأول - مقدمة عامة	١ - ١٣	١
الثاني - الحماية الدولية	١١ - ١٥	٤
ألف - مقدمة	١١ - ١٦	٤
باء - استراتيجيات للوقاية وإيجاد الحلول	١٧ - ٢٠	٦
جيم - كفالة حقوق اللاجئين	٢١ - ٢٩	٧
دال - تعزيز حماية اللاجئين	٣٠ - ٣٥	١٠
الثالث - أنشطة المساعدة	٣٦ - ١٧١	١٢
ألف - الاتجاهات الرئيسية في تقديم المساعدة	٣٦ - ٨٧	١٢
١ - مقدمة	٣٦ - ٣٨	١٢
٢ - التأهب لحالات الطوارئ والإغاثة	٣٩ - ٤٨	١٣
٣ - الرعاية والاعالة	٤٩ - ٥١	١٥
٤ - الحلول الدائمة	٥٢ - ٦٦	١٦
(أ) العودة الطوعية الى الوطن	٥٣ - ٥٥	١٦
(ب) التوطين المحلي	٥٦	١٧
(ج) إعادة التوطين	٥٧ - ٦٢	١٧
(د) المعونة المقدمة الى اللاجئين/العائدين والتنمية	٦٣ - ٦٦	١٩
٥ - ادارة البرنامج وتنفيذه	٦٧ - ٨٧	٢٠
(أ) لمحة عامة	٦٧ - ٧٠	٢٠
(ب) التقييم	٧١ - ٧٢	٢١
(ج) اللاجئين	٧٣ - ٧٦	٢١
(د) الأطفال اللاجئين	٧٧ - ٨٣	٢٢
(هـ) البيئة	٨٤ - ٨٧	٢٤

المحتويات (تابع)

النصل	الفقرات	الصفحة
باء - التطورات الاقليمية في افريقيا	٨٨ - ١٠٤	٢٦
جيم - التطورات الاقليمية في الأمريكتين ومنطقة البحر الكاريبي	١٠٥ - ١١٦	٣٠
دال - التطورات الاقليمية في آسيا وأوقيانوسيا	١١٧ - ١٣١	٣٣
هاء - التطورات الاقليمية في أوروبا	١٣٢ - ١٤٩	٣٨
واو - التطورات الاقليمية في جنوب غربي آسيا وشمال افريقيا والشرق الأوسط	١٥٠ - ١٧١	٤٢
الرابع - تمويل أنشطة المساعدة المادية	١٧٢ - ١٧٥	٤٩
الحامس - العلاقات مع المنظمات الأخرى	١٧٦ - ٢٠٢	٥٠
ألف - التعاون بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وسائر أعضاء منظومة الأمم المتحدة	١٧٦ - ١٨٨	٥٠
باء - العلاقات مع المنظمات الحكومية الدولية الأخرى	١٧٦ - ١٩٤	٥٣
جيم - العلاقات مع المنظمات غير الحكومية	١٩٥ - ٢٠٢	٥٤
السادس - الإعلام	٢٠٣ - ٢٠٥	٥٦

الجداول

الأول - اتفاق مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في عام ١٩٩٢، حسب المكتب الاقليمي/البلد والأنواع الرئيسية من أنشطة المساعدة	٥٧
الثاني - التبرعات لبرامج المساعدة التابعة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	٦٠

الفصل الأول

مقدمة عامة

١ - مما لا شك فيه أن فترة عام ١٩٩٢ والربع الأول من عام ١٩٩٣ كانت أصعب الفترات وأثقلها بالمطالب التي تنهال على مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين منذ انشائها. فقد تدهورت مرة أخرى حالة اللاجئين في العالم، كما يتجلى من الزيادة المذهلة في عددهم الذي وصل الآن إلى ١٨,٩ مليون لاجيء. وفي فترة ما بعد الحرب الباردة، أدى انبعاث النعرة القومية المقترن بالآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن انهيار النظام العالمي القديم إلى مضاعفة النزاعات. كما نجم العديد من هذه النزاعات عن التوترات الإثنية أو القبلية أو الدينية.

٢ - ومن أعظم الدروس المستفادة من تلك الفترة أهمية المبادرات السياسية الرامية إلى حسم أسباب مشاكل اللاجئين، والصلة القائمة بين اللاجئين والسلم والاستقرار الدوليين، ولئن كان بوسع المساعدة الإنسانية أن تقدم مساهمة هامة في تخفيف حدة التوترات وتعزيز عمليات المصالحة، فإنها لا يمكن أن تكون بديلا عن الحلول السياسية. بل إنه أصبح من الواضح، علاوة على ذلك، أن المعونة الإنسانية ينبغي أن ترتبط ارتباطا فعالا أكثر بالتنمية في الأجل الطويل بطريقة تعالج الأسباب الجذرية لحالات الطوارئ المتكررة.

٣ - وفي عام ١٩٩٢، واصلت المفوضية تنفيذ استراتيجية المفوضية السامية المنطوية على ثلاثة جوانب: الوقاية والتأهب وإيجاد الحلول. وفي الوقت الذي استجابت فيه المفوضية لحالات اللاجئين في بلدان اللجوء، فإنها بدأت أيضا تركيز أنشطتها في بلدان المنشأ، ساعية إلى منع نزوحات اللاجئين واحتوائها. وبدأت المفوضية في تقديم المساعدة ليس فقط إلى اللاجئين والعائدين والمشردين - بمعالجة احتياجات جماعات بأسرها بدلا من التركيز على الأفراد - بل أيضا، كما في حالة يوغوسلافيا السابقة، إلى الشعوب التي تتعرض لتهديد مباشر بالطرد أو التي يتهددها ذلك الشكل من أشكال الاضطهاد الذي يعرف الآن باسم "التطهير العرقي". واستنادا إلى حق الانسان الفرد في البقاء في بلده الأصلي، سعت المفوضية إلى ضمان عدم إجبار الشعوب على الهرب من ديارها في المقام الأول.

٤ - وفي هذا الجهد أثبت الوجود الدولي أنه ذو أهمية حاسمة. فقد ساعد وجود أكثر من ٦٠٠ موظف من موظفي المفوضية في يوغوسلافيا السابقة ليس فقط في توزيع مواد الاغاثة على المشردين والسكان المحاصرين، بل أيضا في تلبية احتياجات حمايتهم. وفي الصومال أقامت المفوضية وجودا دوليا عبر الحدود من كينيا، وجلبت الأغذية وغيرها من المساعدات في محاولة لضمان استقرار نزوحات السكان وتهيئة الظروف التي تفضي إلى عودة اللاجئين في نهاية المطاف. وفي جنوب شرقي اثيوبيا شاركت المفوضية مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى في الجهود الرامية إلى تلبية احتياجات جماعات بأسرها بهدف تحقيق استقرار السكان. وفي سري لانكا، أصبحت مراكز المفوضية المفتوحة للاغاثة ملاجئ آمنة يقبلها ويحترمها الطرفان المتحاربان على حد سواء.

٥ - ومن ناحية التأهب، واصلت المفوضية تعزيز قدرتها على التأهب لحالات الطوارئ والاستجابة لها، مدركة أن القدرة على توصيل المساعدة تعتبر شرطاً مسبقاً ضرورياً لتحسين التنسيق على نطاق المنظومة لمعالجة حالات الطوارئ الإنسانية المعقدة. وخلال الفترة المستعرضة وضعت المفوضية برامج طارئة لأكثر من ثلاثة ملايين نسمة في يوغوسلافيا السابقة، ونحو ٤٢٠ ٠٠٠ لاجيء في كينيا، وزهاء ٢٦٠ ٠٠٠ لاجيء من ميانمار في بنغلاديش، ومن أجل التدفق المستمر لملتزمسي اللجوء من بوتان إلى نيبال. وأرسلت أفرقة الاستجابة لحالات الطوارئ إلى أذربيجان وأرمينيا وطاجيكستان في أوائل كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، مما جعل هذه المنطقة مجالاً جديداً لتركيز اهتمام المفوضية ونشاطها. وفي إفريقيا أيضاً، بدأت المفوضية في أوائل عام ١٩٩٢ معالجة التدفق الجديد لنحو ٢٠٠ ٠٠٠ لاجيء من توغو إلى بنن وغانا.

٦ - وفيما يتعلق بإيجاد الحلول في نفس الفترة، ساعدت المفوضية نحو ٢,٤ مليون لاجيء على العودة الطوعية إلى الوطن، بما في ذلك أكثر من ١,٢ مليون إلى أفغانستان، ونحو ٣٦٠ ٠٠٠ إلى كمبوديا وعشرات الآلاف إلى إثيوبيا. واستمر إحراز التقدم في عمليتي الإدماج المحلي وإعادة التوطين للآلاف من لاجئي أمريكا الوسطى في العملية التي بدأت في إطار المؤتمر الدولي المعني بلاجئي أمريكا الوسطى. وعاد آلاف آخرون في نفس الوقت، بيد أن التناؤل فيما يتعلق بالحل الدائم المفضل المتمثل في العودة الطوعية إلى الوطن ينبغي أن يخفف من غلوائه الواقع المتمثل في أن الكثيرين من اللاجئين يعودون إلى أوضاع تتسم بانتشار الخراب والدمار وأحوال يسودها عدم اليقين، بل وإنعدام الأمن في بعض الأحيان، مما يهدد إمكانية ديمومة عمليتي إعادة التوطين وإعادة الإدماج. وقد أدركت المفوضية أن هناك فجوة تفصل بين المعونات التي تستطيع تقديمها إلى العائدين والاحتياجات الضخمة لتنمية مناطق العائدين. وعلى ذلك تم تنفيذ المشاريع السريعة التأثير في أمريكا الوسطى وكمبوديا والصومال بالتعاون مع مجموعة من الشركاء بأمل تضيق هذه الفجوة.

٧ - إن انتهاء المفوضية لاستراتيجية وقائية وهادفة لإيجاد الحلول يعني زيادة مشاركتها المباشرة في حالات الأزمات الحادة أو النزاعات المحتدمة مع ما يترتب على ذلك من مخاطر لموظفيها وشركائها التنفيذيين، كما أدى حجم العمليات التي يجري تنفيذها إلى تسخير قدرات المفوضية إلى أقصى حد لها.

٨ - وسيعتمد النجاح النهائي لاستراتيجية المفوضية السامية الثلاثية الجوانب على قدرة الأمم المتحدة على تطوير إستجابة متكاملة وشاملة تربط العمل الإنساني وحماية حقوق الإنسان بعمليات صنع السلم وحفظ السلام وبناء السلم في إطار الشراكة المعززة لكل الجهات الفاعلة المعنية - الحكومية والحكومية الدولية وغير الحكومية. ويعتبر تحسين التنسيق الأفقي داخل الأمم المتحدة، بالاعتراف بالصلة القائمة بين الأبعاد الإنسانية والاقتصادية والسياسية والأمنية للأزمات، من الأمور الحاسمة في هذا الصدد. ولم يحدث قط أن كان العمل المتضافر والفعال من جانب المجتمع الدولي على هذا القدر من الضرورة كما هو الآن لتعزيز الانجازات في حسم النزاعات الإقليمية، ودعم وترسيخ الحلول الإنسانية المتصلة بضحاياها، وإحتواء أزمات فترة ما بعد الحرب الباردة وعكس مجراها.

٩ - يقتضي تحسين التنسيق - وهو مركز إهتمام أساسي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ١٩٩٣ - أن يسعى المجتمع الدولي إلى تعزيز الولايات الفريدة والخبرة المحددة لشتى وكالات الأمم المتحدة في محاولة ترمي إلى زيادة مزاياها النسبية. وفي مواجهة حالات الطوارئ المعقدة التي لم يسبق مثيل لتعقيدها وحجمها، يتعين أيضا إلتماس نهج ابتكارية. وقد أقامت المفوضية شراكة جديدة مع العسكريين، إذ تستخدم السوقيات العسكرية لتعزيز قدرتها وكذلك الغطاء العسكري لحماية عملياتها الإنسانية في حالات النزاعات المحتدمة كما هو الحال في يوغوسلافيا السابقة. كما أنها تستعين بالقدرات الاحتياطية للهيئات الحكومية وغير الحكومية المتخصصة في تقديم السوقيات في حالات الطوارئ. وقد أعطى هذا التعاون بعدا جديدا للعمليات الإنسانية ولدور العسكريين أيضا في فترة ما بعد الحرب الباردة، كما وجه القدرة السوقية الهائلة للحكومات والعسكريين إلى الأغراض الإنسانية غير السياسية. والأمثلة على هذا التعاون الابتكاري فيما بين الحكومات ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية تتجلى في العمليات الإنسانية التي يجري تنفيذها في كمبوديا ويوغوسلافيا السابقة والصومال.

١٠ - ينبغي تحديد الثغرات الموجودة في استجابة منظومة الأمم المتحدة وفي توزيع المسؤوليات في حالات الطوارئ المعقدة، ولا سيما لضمان المعالجة بشكل كاف لحالات السكان المحتاجين كالمشردين داخليا وجماعات الأقليات. وأخيرا لا بد من تحسين عمليات تقدير الاحتياجات، وإعداد ومتابعة النداءات الموحدة في ضوء الطلبات المتزايدة التي تنهال على المجتمع الدولي وما يترتب عليها من مسؤولية مشتركة لضمان أكفأ إستخدام للموارد. وفي هذا السياق، ينبغي أن يواصل المجتمع الدولي الاضطلاع بدور دينامي في تشجيع الاستجابة الإنسانية اللازمة. وستواصل المفوضية، من جانبها، المساهمة في إحلال السلم وتحقيق المصالحة، من خلال توخيها بعزم صادق إيجاد حلول إنسانية دائمة مكيّفة لمواجهة تحديات عالمنا اليوم.

الفصل الثاني

الحماية الدولية

ألف - مقدمة

١١ - تشكل عمليات تقديم الحماية الدولية للاجئين والتماس حلول دائمة لمشاكل اللاجئين الوظائف الأساسية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. إن عمل المفوض السامي، الذي يحدده النظام الأساسي للمفوضية (قرار الجمعية العامة ٤٢٨ (د - ٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٠، المرفق) على أنه عمل لا سياسي، وإنساني، واجتماعي بحت، يجري تحت سلطة الجمعية العامة، في إطار يشمل اللاجئين الدوليين، وحقوق الإنسان، والقانون الانساني، والمعايير المقبولة دولياً لمعاملة اللاجئين. ولحماية اللاجئين، تعتمد المفوضية على تعاون الدول القائم على أساس التضامن وتقاسم المسؤوليات والأعباء على الصعيد الدولي.

١٢ - وتعني الحماية الدولية في المقام الأول ضمان احترام الحقوق الأساسية للاجئين، بما في ذلك السماح بدخولهم ديار الأمان وعدم إعادتهم قسراً، فضلاً عن ضمان منحهم معاملة مؤاتية في بلدان اللجوء. ويرد وصف لجهود المفوضية الرامية إلى ضمان حقوق اللاجئين وترويج قبول مبادئ الحماية الدولية لهم في الشرعين جيم ودال أدناه. ويتمثل الهدف النهائي للحماية في التوصل إلى حلول لمشاكل اللاجئين. وخلال عام ١٩٩٢، واصلت المفوضية الترويج بشدة للحل الدائم المفضل المتمثل في العودة الطوعية إلى الوطن. كما توخّت حسب الاقتضاء الحلول البديلة القائمة على الإدماج المحلي أو إعادة التوطين في بلدان أخرى.

١٣ - ومع ذلك، لا بد من التسليم بأن التطورات التي حدثت على نطاق عالمي قد زادت من أعداد الناس الذين أُجبروا على الهرب من ديارهم وفي أحيان كثيرة من بلدانهم بحثاً عن الملجأ. وأدى حجم وتعتيد حالات تشريد السكان في بعض الحالات إلى إضعاف التضامن الدولي، كما وضع ضغوطاً شديدة على النظام الدولي لحماية اللاجئين، عرضت للخطر مكان اللجوء في بعض الأحيان. وخلال عام ١٩٩٢ والربع الأول من عام ١٩٩٣ أدركت المفوضية ضرورة وضع وإنتهاج استراتيجيات تكميلية جديدة للحماية كيما تضمن للأشخاص المحتاجين إلى الحماية الحصول عليها. وتشمل هذه الاستراتيجيات بذل جهود لتحسين الأوضاع في بلدان المنشأ بحيث تسمح بالعودة الآمنة لكل الذين كانوا قد هربوا منها، كما تسمح بالأنشطة التي ترمي إلى منع أو تخفيف الأوضاع التي قد تجبر الناس على التحول إلى لاجئين.

١٤ - إن المفوضية السامية، إذ أدركت كل هذه الشواغل، قد أنشأت في نيسان/ابريل ١٩٩٢ فريقها عاملاً داخل المفوضية يعنى بالحماية الدولية للاجئين. وطلبت من هذا الفريق أن يحلّل التحديات الكبرى في مجال الحماية التي تواجه المفوضية فضلاً عن الأسس القانونية لأنشطة المفوضية. وقد تضمن تقرير

الفريق العامل، الذي قدم إلى المفوضية السامية في تموز/يوليه ١٩٩٢، توصيات تتعلق بولاية المفوضية واختصاصاتها، ونهجاً جديدة إزاء اللجوء، والوقاية وغيرها من الأنشطة المضطلع بها في بلد المنشأ، وإيجاد الحلول، مع تشديد خاص على العودة الطوعية إلى الوطن والترتيبات الإقليمية المتضافرة. واقترح التقرير أيضاً سبلاً يمكن للمفوضية السامية أن تحسن بها قدرتها على تلبية احتياجات الحماية. وقبلت المفوضية السامية استنتاجات وتوصيات الفريق العامل، واعتبرتها نقطة انطلاق مفيدة لتعزيز الحماية الدولية بوصفها أساساً لاستراتيجيتها المنطوية على ثلاثة جوانب: الوقاية والتأهب وإيجاد الحلول. ولمتابعة القضايا المثارة في التقرير يجري الاضطلاع بعملية من التأمل والتخطيط الاستراتيجي تنطوي على عقد سلسلة من الحلقات الدراسية المعنية بالحماية الإقليمية بهدف اختبار توصيات الفريق العامل والتوسع فيها في ضوء التحديات التنفيذية التي تواجه المفوضية في هذا الميدان.

١٥ - كان تقرير الفريق العامل هو الأساس الذي استندت إليه المذكرة بشأن الحماية الدولية (A/AC.96/799) التي عرضت على اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي في دورتها الثالثة والأربعين المعقودة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢. وقد أحاطت اللجنة التنفيذية علماً بحقيقة أن المعرفة والخبرة الإنسانية الواسعة للمفوضية يقدمان أساساً مناسباً للمفوضية لاستكشاف خيارات جديدة والاضطلاع بأنشطة جديدة للحماية في مجالات اللجوء والوقاية والتماس الحلول. وفي هذا الصدد، أيدت اللجنة الجهود التي تبذلها المفوضية السامية لاستكشاف نهج أخرى في إطار مشترك بين الوكالات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، حسب الاقتضاء، لمنع الأوضاع التي تؤدي إلى نزوح اللاجئين. كما أعربت اللجنة التنفيذية عن تأييدها للأنشطة التي تضطلع بها المفوضية لصالح الأشخاص المشردين داخلياً على أساس طلبات محددة من الأمين العام أو من الأجهزة الرئيسية المختصة للأمم المتحدة وبموافقة الدولة المعنية، مع أخذ الجوانب المتممة لولايات وخبرة المنظمات الأخرى ذات الصلة في الاعتبار. وفي الوقت نفسه سلمت اللجنة التنفيذية بأنه لا ينبغي أن تقوض النهج الجديدة نظام اللجوء، فضلاً عن المبادئ الأساسية الأخرى للحماية، لا سيما مبدأ عدم الإعادة القسرية (A/AC.96/804، الفقرة ٢١).

١٦ - وفي دورتها الثالثة والأربعين، نظرت اللجنة التنفيذية أيضاً في التقرير المرحلي عن تنفيذ المبادئ التوجيهية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن حماية اللاجئين (EC/CSP/74) وفي مذكرة متضمنة معلومات بشأن الأطفال اللاجئين (EC/SC.2/54)، وشجعت المفوضية على إتخاذ المزيد من التدابير الرامية إلى زيادة حماية هذه الفئات ذات الاحتياجات الخاصة (A/AC.96/804، الفقرتان ٢٠ و ٣١). وجدير بالذكر أيضاً اعتماد اللجنة التنفيذية لاستنتاج بشأن انقضاء المركز (A/AC.96/804، الفقرة ٢٢)، يوضح الضمانات اللازمة والتي ينبغي أن تكتنف تطبيق الفقرتين الفرعيتين ٥ و ٦ من الفقرة جيم في المادة ١ من اتفاقية عام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين^(١) والتي ينقضي بموجبها تطبيق أحكام الاتفاقية نتيجة لحدوث تغير هام لظروف في وطن اللاجئين اللاجئين.

باء - استراتيجيات للوقاية وايجاد الحلول

١٧ - إن التسليم بضرورة وامكانية اتخاذ مبادرات جديدة تم في مجالي الوقاية وايجاد الحلول، أي بالنسبة لأوطان اللاجئين أو اللاجئين المحتملين بالدرجة الأولى. وتعتبر الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان عاملاً رئيسياً يتسبب في هروب اللاجئين من ديارهم وعقبة كبرى أيضاً في سبيل حل مشاكل اللاجئين عن طريق عودتهم الطوعية إلى الوطن. وتعتبر حماية حقوق الإنسان من أفضل السبل التي تؤدي إلى منع التشريد والسماح بالعودة الآمنة. وتسليماً بأن الحماية الدولية للاجئين التي يمكن أن تقدمها المفوضية بالتعاون مع دول اللجوء هي مجرد حل بديل للحماية التي يتعين أن يحصلوا عليها من حكوماتهم في بلدانهم الأصلية، فقد أكدت المفوضية السامية في محافل دولية عديدة الحق الإنساني للناس في البقاء في أمان في ديارهم، والمسؤولية المقابلة للدول عن حماية الناس من التشريد والنفي قسراً.

١٨ - وبتشجيع من اللجنة التنفيذية ومن الجمعية العامة للأمم المتحدة بقرارها ١٠٥/٤٧ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، سعت المفوضية إلى تعزيز تعاونها مع هيئات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان بهدف تحقيق استجابات فعالة لمشاكل حقوق الإنسان التي تولد أو تهدد بتوليد تدفق موجات من اللاجئين والمشردين، أو التي تعوق عودتهم الطوعية. وكانت المفوضية السامية قد وجهت الانتباه، في بيانها الذي ألقته أمام لجنة حقوق الإنسان في دورتها التاسعة والأربعين إلى الدور الهام الذي تضطلع به آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في مجالي الوقاية وايجاد الحلول، ودعت إلى وضع نهج متكامل وشامل يربط العمل الإنساني وحماية حقوق الإنسان بعمليات صنع السلم وحفظ السلام وبناء السلم.

١٩ - ومن الناحية التنفيذية، أدى إنتهاج المفوضية لاستراتيجيات وقائية وهادفة لإيجاد الحلول إلى زيادة انخراطها المباشر في بلدان المنشأ في الجهود المبذولة لصالح العائدين والمشردين داخلياً. بل وحتى السكان المحليين كما حدث في البوسنة والهرسك وفي الصومال. ولئن كانت الولاية العامة للمفوضية لا تمتد إلى المشردين داخلياً، فقد قامت المفوضية بانتظام بدور في تلبية احتياجات حمايتهم ومطالبهم الإنسانية فيما يتصل ببرامج العودة الطوعية إلى الوطن. بل إنها قامت بصورة متزايدة بعمل إنساني لصالح المشردين داخلياً بناءً على طلب من الأمين العام بقصد الوقاية، وذلك بتقديم المساعدة والحماية للناس داخل بلدانهم حتى يمكن تجنب زيادة التشريد والحاجة إلى التماس اللجوء في الخارج. وفي حالات الأزمات الحادة أو النزاعات المحتدمة، أدى إنشاء وجود دولي إلى السماح برصد حالة حقوق الإنسان، وقدم في حالات كثيرة قدراً من الحماية للسكان المتأثرين. غير أن الأحداث المأساوية في يوغوسلافيا السابقة قد بينت أن العمل الإنساني وحده لا يمكن أن يحول دون نشوء مشاكل اللاجئين، أو التوصل إلى حلول لها، في مواجهة الحرب الدائرة بلا هوادة، وفي غياب الإرادة اللازمة لحسم النزاع.

٢٠ - وإلى جانب يوغوسلافيا السابقة، حيث تقوم المفوضية بمساعدة ضحايا النزاع، سواء أكانوا من اللاجئين أو الأشخاص المشردين داخلياً أو السكان المحليين المحاصرين، واصلت المفوضية تقديم المساعدة

والحماية الأساسية الى المشردين في المناطق الشمالية من سري لانكا. وواصلت مع غيرها من هيئات الأمم المتحدة تنفيذ استراتيجيات وقائية متكاملة في آسيا الوسطى والقوقاز. وفي القرن الافريقي، أدت حتمية إنهاء حلقة النفي المفرغة، والعودة الى مناطق عدم الاستقرار، والتشريد، وعمليات النفي، إلى دفع المفوضية لأن تروج لنهج "الولاية الشاملة" الذي يتم بموجبه تلبية احتياجات السكان بمجملهم، بغض النظر عن مركزهم سواء أكانوا عائدين أو لاجئين أو مشردين داخليا أو حتى لم يغادروا ديارهم قط. وقد أتخذت نهج شاملة مماثلة لعودة اللاجئين في أماكن أخرى بالاشتراك مع وكالات أخرى للأمم المتحدة وغيرها من الوكالات الدولية، وكذلك مع عمليات صنع السلم وحفظ السلام. ويرد وصف لتلك النهج في هذا التقرير.

جيم - كفالة حقوق اللاجئين

٢١ - بينما كانت المفوضية عاكفة على إستكشاف واستحداث استراتيجيات الحماية التكميلية التي تتصل بالوقاية وإيجاد الحلول والسالف مناقشتها، واصلت ممارسة أنشطة حماية اللاجئين في بلدان اللجوء، باعتبارها تمثل لب ولايتها. ويشكل الحق في التماس اللجوء والتمتع به، والمبدأ المقابل المتمثل في عدم الاعادة القسرية حجر الزاوية في جهود المفوضية الرامية الى تمكين الأشخاص الذين بحاجة الى الحماية الدولية من الحصول عليها. وعلى الرغم من الأوضاع المحلية المعاكسة، والاعداد المتزايدة للأشخاص الذين يلتمسون الحماية، فقد واصلت الأغلبية الساحقة من الدول التقيد بسياسات لجوء كريمة خلال عام ١٩٩٢. ومع ذلك، ما زالت المفوضية تشعر بقلق بالغ ازاء الحالات المشاهدة في مناطق شتى حيث يحرم الأشخاص الذين يلتمسون الحماية من الدخول في أمان، إنتهاكا لمبدأ عدم الاعادة القسرية فضلا عن الاعتبارات الانسانية الأساسية. وتشمل هذه الانتهاكات تدابير نشطة تتخذها الدول لمنع هؤلاء الأشخاص من الوصول إلى حدودها، والرفض عند الحدود، وإعادة ملتمسي اللجوء قسرا الى أوطانهم دون أي فحص مسبق لطلبات لجوئهم.

٢٢ - وفي مثل هذه الحالات، تدخلت المفوضية لدى السلطات المعنية ليس فقط لتأمين دخول هؤلاء اللاجئين، بل أيضا لتحديد أسباب رفضها لهم، بغية تحديد استجابة ملائمة من شأنها أن تساعد البلد المعني على الوفاء بالتزاماته الدولية حيال اللاجئين، بما في ذلك، عند الاقتضاء، الاستعانة بآليات التعاون الدولي وتقاسم الأعباء. وفي هذا الصدد، تم الاضطلاع بنهج اقليمية شاملة لضمان حماية الأشخاص الذين بحاجة إلى الحماية ولو على أساس مؤقت، في الوقت الذي كانت تبذل فيه جهود متضافرة ترمي إلى تهيئة الأوضاع التي تفضي الى العودة الآمنة واعادة ادماج الأشخاص المعنيين بشكل دائم.

٢٣ - وفي العالم المتقدم صناعيا، تشير نزوحات اللاجئين والمهاجرين المختلطة مشاكل خاصة للحماية، بما في ذلك إجراءات اللجوء المثقلة بالنسبة للحكومات والمفوضية على حد سواء. وفي بعض الأحيان قد تنطوي التدابير القانونية التي تتخذها أو تقترحها الدول لمكافحة الهجرة غير الشرعية - بما في ذلك التدابير الرامية الى التعجيل بإجراءات اللجوء وتحويل مسؤولية فحص الطلبات المتعلقة بمركز اللاجئين

الى بلدان أخرى يكون قد مر عن طريقها - على خطر وضع اللاجئين في مواقف قد تؤدي في نهاية المطاف الى اعادتهم إلى أوطانهم أو إلى أماكن أخرى كانت حياتهم أو حريتهم معرضة للخطر فيها. وإلى جانب قيامها باسداء المشورة الى الدول المعنية فرادى فيما يتعلق بالممارسات التشريعية والادارية التي تؤثر على اللاجئين وملتزمسي اللجوء، واصلت المفوضية الاضطلاع بدور نشط في المشاورات الحكومية الدولية التي ترمي الى التوفيق بين القوانين والاجراءات الوطنية، لا سيما في أوروبا. وسعت الى النهوض بالنهج الاقليمية الشاملة التي تجمع بين الالتزام بتقديم الحماية لمن يحتاجون إليها وبين سياسات واضحة للهجرة وتقديم المساعدة الانمائية فضلا عن استراتيجيات إعلامية ملائمة.

٢٤ - مثلت مسألة تأمين دخول ديار الأمان للأشخاص الذين أجبروا على الهرب من القتال ومن إنتهاكات حقوق الإنسان في يوغوسلافيا السابقة تحديا رئيسيا أيضا للمفوضية خلال عام ١٩٩٢. وقد طلبت المفوضية السامية الى الدول توسيع نطاق الحماية، ولو على أساس مؤقت، ليشمل من يحتاجون إليها. وتبين الدراسات الاستقصائية التي أجرتها المفوضية أن أكثر من ٦٠٠ ٠٠٠ شخص هاربين من ذلك النزاع قد دخلوا حتى اليوم دولا واقعة خارج المنطقة المتأثرة بشكل مباشر بالنزاع. وتتيح هذه الحماية المؤقتة وسيلة مرنة وعملية لتقديم الحماية الى الأشخاص المشمولين بنزوحات واسعة النطاق كان من الممكن لولا ذلك أن تترك الاجراءات المستقرة لتحديد مركز اللاجئين، مع تحبيز العودة بوصفها أصوب حل لمشاكل اللاجئين. وتشمل الحماية المؤقتة، كحد أدنى، السماح بدخول بلد اللجوء، واحترام مبدأ عدم الاعادة القسرية وحقوق الإنسان الأساسية، والسماح بالبقاء في بلد اللجوء إلى أن تسمح الظروف بالعودة الآمنة الى الوطن. ودعت المفوضية في مشاوراتها المتواصلة مع الحكومات المعنية الى تحسين مستويات المعاملة في مجالات مثل جمع شمل الأسر، وتعليم الأطفال وتدريبهم أو توظيفهم، حيث تكون الحماية المؤقتة مطلوبة فيما يتجاوز الفترة المحددة.

٢٥ - ومن الموضوعات الأخرى ذات الشاغل الخاص السلامة البدنية لملتزمسي اللجوء واللاجئين سواء أثناء فرارهم أو وجودهم في بلدان اللجوء. وقد أوردت المكاتب الميدانية التابعة للمفوضية أنباء عن حالات كثيرة كان فيها اللاجئين وملتمسو اللجوء، ومن بينهم النساء والأطفال، ضحايا لسوء المعاملة البدنية التي تشمل القتل والتعذيب والاغتصاب وغير ذلك من ضروب العنف. وقد وقعت هذه التجاوزات على أيدي العصابات والقوات المسلحة غير النظامية فضلا عن رجال الأمن المحليين فيما يتصل بحالات القبض على هؤلاء الضحايا في مناطق الحدود وخلال فترات الاحتجاز. ومما لا ريب فيه أن السلامة البدنية للاجئين والعائدين تقع في نطاق المسؤولية المباشرة للدولة التي يجدون أنفسهم فيها. وتتدخل المفوضية لدى السلطات المعنية كلما تلقت أنباء عن وقوع حالات عنف بدني ضد اللاجئين أو ملتزمسي اللجوء. وتنظم أنشطة تدريبية للموظفين الحكوميين الذين يتعاملون مع اللاجئين من أجل نشر مبادئ الحماية ذات الصلة وتعزيزها. ولا تزال مسألة تيسير مهمة المفوضية والوكالات الحكومية وغير الحكومية المعنية بمساعدة اللاجئين في الوصول الى اللاجئين من العوامل الحاسمة في ضمان سلامتهم في جميع المناطق.

٢٦ - وتتأثر السلامة البدنية للاجئين الذين يعيشون في المخيمات بدرجة خطيرة في حالات معينة تكون أماكن وجودهم فيها واقعة في مناطق نائية قريبة من أوطانهم. وتثير مثل هذه الحالات مشاكل عديدة من بينها التعرض للهجمات من القوات المسلحة أو الثوار من أوطانهم أو من قطاع الطرق، فضلا عن تجنيد اللاجئين بما فيهم الأطفال قسرا في القوات غير النظامية. ويؤدي انتشار الأسلحة في مناطق كثيرة إلى تفاقم المشاكل الأمنية التي كثيرا ما تؤثر على موظفي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية كذلك. ويجد اللاجئون، الذين كانوا قد هربوا من الاضطرابات في بلدانهم، أنفسهم في بعض المواقف وسط نزاع بين أطراف متحاربة في بلدان لجوئهم. وأدت الأعمال العدائية أو الخروج على القانون في مناطق عديدة إلى منع المفوضية أو إعاقتها بشكل خطير عن تقديم الحماية الفعالة والمساعدة إلى اللاجئين وإلى العائدين أيضا.

٢٧ - ولا يزال يلاحظ في الفترة المستعرضة الاتجاه المثير للقلق المتمثل في ممارسة التعصب والعنف ضد الأجانب، بما فيهم ملتمسو اللجوء واللاجئون، من جانب قطاعات من السكان في عدد من البلدان على الرغم من التدابير الوقائية والرادعة التي تتخذها السلطات في تلك البلدان لتحسين حالة الأمن فيها ومقاضاة مرتكبي أعمال العنف. وتدعم المفوضية وتشارك في الجهود المتزايدة التي تبذلها المنظمات الحكومية وكذلك المنظمات غير الحكومية لمكافحة هذه المواقف السلبية ضد ملتمسي اللجوء واللاجئين من خلال الترويج لتفهم أفضل لمحتهم بين كل المجتمعات الوطنية. ولهذا الغرض جرت حملات لزيادة الوعي العام في عدد من الدول.

٢٨ - وخلال الفترة المستعرضة تحقق عدد كبير من حالات العودة الطوعية إلى الوطن. وفي كثير من الأحيان ساعدت المفوضية على ضمان تنفيذ إطار قانوني لحماية حقوق العائدين ومصالحهم وعلى تقديم المساعدة والدعم إلى الهياكل المحلية لتمكينها من معالجة حركة العودة. وعندما تكون الظروف مؤاتية، قامت المفوضية في أحيان كثيرة بالترويج للعودة الطوعية من خلال جملة أمور من بينها تنظيم حملات إعلامية لتزويد اللاجئين بمعلومات كافية ومناسبة تمكنهم من اتخاذ قرار مستنير حول مسألة عودتهم إلى الوطن. وفي الوقت نفسه أقامت المفوضية اتصالا وثيقا مع السلطات في بلد اللجوء بهدف ضمان احترام الطابع الطوعي للعودة إلى الوطن احتراماً كاملاً. وقد ثبتت فائدة استنتاج اللجنة التنفيذية ٦٩ (د - ٤.٣) بشأن انتضاء المركز (A/AC.96/٤04، الفقرة ٢٢) في توضيح التزامات الدول في هذا الصدد.

٢٩ - وفي بعض الحالات، تحققت العودة الطوعية في ظل ظروف أقل مثالية، تعرضت فيها سلامة اللاجئين البدنية للخطر نتيجة لوجود ألغام برية أو لتجدد الأعمال العدائية. وفي حالات أخرى أدت هشاشة التسوية السياسية للنزاع الذي طال أمده ولعملية المصالحة الجارية إلى الحيلولة دون استعادة العائدين لحقوقهم وممتلكاتهم السابقة استعادة كاملة، وبذلك لم يتحقق الهدف الشامل للعودة الطوعية المتمثل في إعادة الاندماج في بلد المنشأ بشكل آمن وكامل ودائم. وفي مناطق عديدة، تشترك المفوضية في آليات

لضمان احترام حقوق الإنسان للاجئين العائدين في بلدانهم عن طريق الرصد الدولي، مع إيلاء الاعتبار الواجب لمبدأي السيادة الوطنية ومسؤولية الدولة.

دال - تعزيز حماية اللاجئين

٣٠ - خلال عام ١٩٩٢ والربع الأول من عام ١٩٩٣، إنضم كل من الاتحاد الروسي وأذربيجان وألبانيا وجمهورية كوريا وسلوفينيا وكمبوديا وهندوراس الى اتفاقية عام ١٩٥١ وبروتوكول عام ١٩٦٧ الخاصين بوضع اللاجئين. وبذلك أصبح عدد الدول الأطراف في أحد هذين الصكين أو في كليهما يبلغ ١١٧ دولة. وهناك دول أخرى تنظر في الانضمام، يؤمل أن تصبح أطرافا في وقت قريب.

٣١ - وسعت أنشطة المفوضية الترويجية الى زيادة المعرفة بقضايا اللاجئين وتفهمها. كما استهدفت تعزيز التنفيذ الفعال للمعايير الدولية في مجال الاجراءات التشريعية والادارية الوطنية. وبغية تلبية الطلب المتزايد على أنشطة التدريب المتعلقة بقانون وحماية اللاجئين في سائر أنحاء العالم، نظمت المفوضية ما يزيد عن ١٠٠ دورة دراسية بشأن قانون اللاجئين وحمايتهم للموظفين الحكوميين وغيرهم. كما كثفت جهودها في مجالات التدريب، وإسداء المشورة القانونية، وبناء المؤسسات في البلدان التي يحتفل أن تنشأ لديها مشاكل لاجئين، وخصوصا في أوروبا الشرقية والدول حديثة الاستقلال من كومنولث الدول المستقلة ودول البلطيق. وتبذل هذه الجهود على أساس تعاوني إذ تشترك فيها الهيئات الاقليمية والمنظمات الدولية الأخرى والقطاع غير الحكومي. كما تتعاون المفوضية مع شتى المنظمات النشطة في ميدان اللاجئين والقانون الانساني وقانون حقوق الإنسان في تنظيم حلقات دراسية ومؤتمرات. وقد نجم عن هذه الأنشطة اعتماد إعلان القاهرة بشأن حماية اللاجئين والمشردين في العالم العربي في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢. وعقد مؤتمر آخر في براغ في الفترة من ٦ الى ٨ نيسان/ابريل ١٩٩٣ جمع خبراء وأكاديميين حكوميين وغير حكوميين لمناقشة موضوع "أوروبا الوسطى والشرقية: التحدي المتمثل في أن تصبح بلدانها من البلدان المستقبلية للاجئين".

٣٢ - تتضمن أنشطة المفوضية الترويجية مكونا وقائيا أيضا. بتدر ما ينطوي صون حقوق الإنسان للاجئين والعائدين على تعزيز الاحترام لحقوق الإنسان لكل البشر. وفي الوقت الذي قامت فيه المفوضية بتدريب السلطات الوطنية على مواجهة حالات الطوارئ المتعلقة باللاجئين، فقد أدرجت أيضا في جدول أعمالها قضايا مثل حقوق الأقليات ومنع أو تقليل حالات عديمي الجنسية. وتم جعل تعزيز التعاون مع الهيئات المعنية بحقوق الإنسان جزءا لا يتجزأ من استراتيجية المفوضية للحماية. واشتركت المفوضية بشكل فعال في اجتماعي لجنة حقوق الإنسان (جنيف، ١ شباط/فبراير الى ١٢ آذار/مارس ١٩٩٣) واللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات (جنيف، ٣ - ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٢). كما شاركت المفوضية بنشاط في العملية التحضيرية للمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان.

٣٣ - ويعتبر توفير المعلومات الدقيقة والجارية والقابلة للتحقق شرطا مسبقا لتطوير الاستجابات المتناسكة في ميدان الحماية الدولية والتماس الحلول الدائمة. وملحق بشعبة الحماية الدولية مركز وثائق اللاجئين، وهو تابع للمفوضية ومتخصص في المعلومات والوثائق ومعلومات الإسكان المتعلقة باللاجئين من لحظة نزوحهم حتى لجوئهم وإعادة توطينهم. ومن أهداف المركز الهدف الذي يتطلب منه تزويد موظفي المفوضية بمعلومات عن كل جوانب حالة اللاجئين. وهو يعمل في نفس الوقت كمركز عام للموارد يقدم منشورات المفوضية وطائفة عريضة من الخدمات الإعلامية. وقد قام المركز في عام ١٩٩٢ بالرد على ٤٠٠ طلب لمعلومات محددة. ولئن كان المركز قد نظم للتزويد بالمعلومات المتعلقة بطائفة عريضة من المواضيع المتصلة باللاجئين، فإن له اتجاها قويا صوب قضايا الحماية.

٣٤ - وقد قام المركز طوال عام ١٩٩٢ بزيادة تطوير خدماته ومنشوراته وقواعد بياناته لتلبية احتياجات موظفي المفوضية والوكالات الحكومية الدولية والحكومية وغير الحكومية الأخرى وبالإضافة الى ما يقدمه من خدمات، الى جانب بيليوغرافيته المنتظمة وقواعد بياناته التي تتضمن النصوص الكاملة للقوانين، وضع المركز نهجا إعلاميا قطري المنحي. وعلاوة على المنشورات، دخل المركز عامه العاشر لإصدار نشرته ربع السنوية "نشرة أبناء اللاجئين". كما يواصل التعاون فيما يتصل بالصحيفة الدولية لقانون اللاجئين International Journal of Refugee Law التي تنشرها مطبعة جامعة أكسفورد. وشهد عام ١٩٩٢ بدء انتقال منشورات المركز وقواعد بياناته القانونية الى الشبكة المحلية للمنطقة التابعة للمفوضية وإضافة قواعد البيانات القطرية التي تستكمل بصفة مستمرة والتي تقدمها حكومة كندا كمنحة. وتتضمن خطط المستقبل تطوير قاعدة بيانات للقانون والممارسة وذاكرة مؤسسية إلكترونية للمفوضية.

٣٥ - وفي إطار دوره التنسيقي، نظم المركز اجتماعا للشبكة الدولية لوثائق اللاجئين تقرر فيه نقل تنسيق الشبكة الى مضيف جديد، وهو معهد برلين للعلوم الاجتماعية. وسيواصل المركز في الوقت الحاضر دوره الرائد فيما يتعلق بالقاموس الدولي للمصطلحات المترادفة المتعلقة باللاجئين وبالمشروع النموذجي الخاص بالشبكة الالكترونية الدولية للاجئين.

الفصل الثالث

أنشطة المساعدة

ألف - الاتجاهات الرئيسية في تقديم المساعدة

١ - مقدمة

٣٦ - واجهت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من جديد، خلال عام ١٩٩٢، عددا كبيرا من حالات الطوارئ في أماكن كثيرة من العالم. وواصلت المفوضية خلال هذه الفترة تعزيز قدراتها على التأهب لحالات الطوارئ والاستجابة لها. وسوف تكون المفوضية، من خلال زيادة قدرتها على الاستجابة لحالات الطوارئ، قادرة على الاسهام بصورة أجدى في أي عمل منسق تقوم به منظومة الأمم المتحدة للاستجابة لحالات الطوارئ الإنسانية المعقدة. وإلى جانب تقديم المساعدة إلى اللاجئين في مرحلة ما بعد حالات الطوارئ من خلال الأنشطة المسماة بوجه عام "أنشطة الرعاية والإعالة"، سعت المفوضية بنشاط خاص للتوصل إلى حلول دائمة، ولا سيما العودة الطوعية إلى الوطن. ومن ضمن الجهود التي بذلتها المفوضية لضمان الصفة الدائمة لحركات العودة الطوعية، سعيها لاشراك الحكومات الوطنية ووكالات التنمية والمؤسسات المالية في تحسين الهياكل الأساسية في المناطق التي يعود إليها اللاجئين والتي غالبا ما تكون مدمرة نتيجة للحرب. وتتطلع المفوضية إلى المجتمع الدولي كي يعزز الانتقال من الإغاثة إلى التنمية. وتسعى المفوضية في جميع مراحل دورة المساعدة التي تقدمها، إلى ادماج شواغلها الخاصة باللاجئين، والأطفال اللاجئين، والبيئة في البرامج، أي أنه يجب أخذ احتياجاتهم الخاصة في الاعتبار كجزء لا يتجزأ من جميع مراحل تخطيط البرامج وتنفيذها.

٣٧ - وتنقسم أنشطة المساعدة التي تقوم بها المفوضية إلى فئتين واسعتين من البرامج، هما "البرامج العامة" (بما في ذلك صندوق الطوارئ) و"البرامج الخاصة". وقد بلغت مصروفات البرامج العامة في عام ١٩٩٢، ٢٨٢,١ مليون دولار. وفيما يتعلق بالبرامج الخاصة (بما في ذلك البرامج الممولة عن طريق النداءات التي وجهها الأمين العام للأمم المتحدة)، بلغت المصروفات في عام ١٩٩٢، ٦٨٩,٨ مليون دولار. ويتعلق نحو ٤٥ في المائة من هذا المبلغ بأنشطة المفوضية في يوغوسلافيا السابقة. كما تعلق مصروفات هامة أخرى بخطة العمل الشاملة المتعلقة باللاجئين من أبناء الهند الصينية، وبالبرنامجين الأفغاني والكمبودي للعودة إلى الوطن، وبرنامج الطوارئ الخاصة في منطقة القرن الأفريقي. وهكذا بلغ مجموع المصروفات من صناديق التبرعات المتعلقة بأنشطة عام ١٩٩٢، ١ ٠٧١,٩ مليون دولار. وبالإضافة إلى ذلك، بلغت مصروفات المفوضية الممولة من الميزانية العادية للأمم المتحدة ٢١,٢ مليون دولار. (انظر الجدول ١: اتفاق مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من الأموال في عام ١٩٩٢، حسب المكتب الإقليمي/البلد والأنواع الرئيسية لأنشطة المساعدة). أما من حيث حجم الأنشطة والمصروفات المتعلقة بها، فقد بلغت المصروفات إذن في

عام ١٩٩٢ رقما قياسيا في تاريخ المفوضية، إذ تجاوزت مصروفات عام ١٩٩١ بنسبة تقرب من ٢٤ في المائة. كما عكست جهدا لم يسبق له مثيل من جانب الأوساط المانحة دعما للمبادرات الإنسانية في جميع أنحاء العالم.

٣٨ - إن الرقم المستهدف للبرامج العامة في عام ١٩٩٣، الذي اعتمدته اللجنة التنفيذية في جلستها المعقودة بتاريخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، يبلغ ٤١٣,٦ مليون دولار. وتبلغ التوقعات في إطار البرامج الخاصة لعام ١٩٩٣، ٩٥٩,٧ مليون دولار، منها ٤٤٧,٦ مليون دولار مخصصة ليوغوسلافيا السابقة.

٢ - التأهب لحالات الطوارئ والإغاثة

٣٩ - وضعت المبادرات الجديدة لتحسين قدرة المفوضية على الاستجابة لحالات الطوارئ، التي اعتمدتها اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي في دورتها الثانية والأربعين (٧-١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١)، موضع التنفيذ وجرى اختبارها. وبفضل هذه التدابير الجديدة تمكنت المفوضية من الاستجابة بمزيد من السرعة والفعالية لنفيض لا ينقطع من حالات الطوارئ الخاصة باللاجئين طيلة عام ١٩٩٢.

٤٠ - واستخدمت موارد المفوضية الداخلية من موظفي الطوارئ التي عززت بتعيين خمسة من كبار موظفي التأهب لحالات الطوارئ وتنظيم أفرقة للاستجابة لحالات الطوارئ في مختلف المناطق، استخداما جيدا. فقد تم وزع كبار موظفي التأهب لحالات الطوارئ لما يساوي في المجموع أكثر من ٦٠٠ يوم عمل خلال عام ١٩٩٢ والربع الأول من عام ١٩٩٣. وتم وزعهم في ١١ بلدا، إما لقيادة أفرقة الطوارئ وتنظيم عمليات المفوضية أثناء مرحلة الطوارئ الحرجة، أو لمساعدة الموظفين الموجودين في الموقع في إدارة عمليات الطوارئ وتكملة عددهم. ولم يكن وزع أفرقة الاستجابة لحالات الطوارئ المؤلفة من موظفي المفوضية العاملين في مختلف المواقع، أمرا سهلا في ظل القيود المفروضة على التوظيف في كل مكان. ومع ذلك، تم وزع أعضاء أفرقة الاستجابة لحالات الطوارئ في نحو عشرة بلدان، إما كأعضاء فريق كامل لمواجهة حالات الطوارئ في عمليات لم تشترك فيها المفوضية من قبل، أو لتكملة عدد الموظفين الموجودين في الموقع.

٤١ - واتخذت ترتيبات التوظيف الخارجية لتكملة قدرة التوظيف الداخلي للمفوضية، من خلال الاتفاق على ترتيبات بديلة مع المجلس الدانمركي للاجئين والمجلس النرويجي للاجئين وكذلك مع برنامج متطوعي الأمم المتحدة. وتتيح هذه الترتيبات الاسراع في وزع الموظفين لمواجهة عمليات الطوارئ في أي جزء من العالم. وتمت حتى اليوم إعارة ١٠٠ موظف من المجلسين الدانمركي والنرويجي و ٢٠ موظفا من موظفي برنامج متطوعي الأمم المتحدة لعمليات المفوضية في أكثر من ١٤ بلدا مختلفا. وكانت هذه المصادر الخارجية لموظفي الطوارئ مفيدة بوجه خاص لتكملة موارد المفوضية من القوى العاملة، ليس فقط من حيث

عدد العاملين، وإنما أيضا بتوفير العاملين التقنيين أجهزة الاتصال اللاسلكي وموظفي السوقيات الذين ليسوا عادة من ضمن موظفي المفوضية العاديين.

٤٢ - وثمة عامل هام زاد من فعالية موظفي الطوارئ يتمثل في تحسين ظروف معيشتهم. وتشتمل المبادرات المتخذة في هذا الصدد على ترتيب احتياطي مع المجلس السويدي لخدمات الإنقاذ بشأن إتاحة فريق قادر على توفير مجموعة شاملة من التسهيلات والخدمات، مثل توفير ما يلزم لإقامة مخيم كقاعدة لموظفي المفوضية في مواقع ميدانية تسودها ظروف صعبة. وتشتمل مبادرات أخرى على وزع موظفين مسؤولين عن إدارة القواعد للعناية باحتياجات الموظفين وعلى تزويد كل موظف بعدد ميدانية محسنة للبقاء على قيد الحياة. واستفادت العملية الجارية عبر حدود كينيا، بوجه خاص، من هذه التدابير الرامية إلى دعم الموظفين. وبالإضافة إلى ذلك، تمكن الموظفون الموزعين على معظم عمليات الطوارئ في عام ١٩٩٢، من الانتفاع بوسائل النقل والاتصال على الفور تقريبا، عن طريق استخدام مخزون الطوارئ من المركبات ومعدات الاتصال اللاسلكي.

٤٣ - وتم أيضا تشكيل مخزون للطوارئ من أهم معدات الإغاثة اللازمة للعمليات عن طريق الشراء المباشر، ومع قيام الموردين بتوفير خدمات التخزين، أو عن طريق اتفاقات سبق التفاوض بشأنها ويجري تنفيذها عند الاقتضاء. وعلاوة على ذلك، تفاوضت المفوضية بشأن استخدام المخزون الاحتياطي الذي تحتفظ به بعض الوكالات مثل المجلس السويدي لخدمات الإنقاذ والشبكة النرويجية للتأهب لحالات الطوارئ، والمخزون الاحتياطي الذي يحتفظ به مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث في بيسا. وقد مكنت هذه الترتيبات المفوضية من تلبية احتياجات عاجلة لبعض السلع كآنية الطعام والبطانيات والمستودعات الجاهزة المبنية مسبقا وما إلى ذلك، في عدد من عمليات الطوارئ التي جرت خلال عام ١٩٩٢.

٤٤ - وضعت المفوضية أيضا ترتيبات احتياطية مع عدد من المنظمات غير الحكومية كي تسرع في وزع موظفيها لمساعدة المكتب في مجال تقييم الاحتياجات وتنفيذ البرنامج أثناء عمليات الطوارئ. وفي البداية، قامت المفوضية بتركيز هذه الترتيبات على قطاعات رئيسية كالصحة، والمياه والمرافق الصحية، والسوقيات والخدمات الاجتماعية. وبموجب هذا الترتيب، استعين على وجه السرعة بمنظمتين غير حكوميتين كشريكتين في التنفيذ في بعض القطاعات المتعلقة بإنقاذ الحياة لعمليات أجرتها المفوضية في كينيا (١٩٩٢) وجيبوتي (١٩٩٣).

٤٥ - وقامت المفوضية إلى جانب تعزيز قدرتها على الاستجابة لحالات الطوارئ، بتوسيع أنشطتها التدريبية المتعلقة بالطوارئ من أجل رفع مستوى تأهب الموظفين. وفي عام ١٩٩٢ نظمت دورات برنامج التدريب على إدارة الطوارئ في ثلاث مناطق، هي الشرق الأوسط وأوروبا والقرن الأفريقي؛ وانتفع من هذه

الدورات نحو ١٠٠ مشترك، بما في ذلك موظفو المفوضية والنظراء الحكوميون والشركاء في المنظمات غير الحكومية.

٤٦ - وفي عام ١٩٩٢، استخدم صندوق المفوضية للطوارئ في مناسبات كثيرة للاستجابة لحالات اللاجئين التي ظهرت في كافة أنحاء العالم. ويمكن صندوق الطوارئ المفوضية من الاستجابة السريعة لحالات اللاجئين الجديدة. وعندما تثبت عدم كفاية المساعدة الأولية لتغطية الطائفة الكبيرة من الاحتياجات التي تسببها نزوحات اللاجئين الكبيرة، يمكن توجيه نداءات خاصة إلى المجتمع الدولي لجمع الأموال.

٤٧ - واشتملت المناطق الرئيسية التي استخدم فيها صندوق الطوارئ في عام ١٩٩٢، على المساعدة المقدمة إلى اللاجئين البوتانيين في نيبال (٢,٤ مليون دولار)، واللاجئين الصوماليين في اليمن (٣,٨ مليون دولار)، وكينيا (٢,٥ مليون دولار)، ولاجئي سيراليون في ليبيريا (٢,٥ مليون دولار)، واللاجئين الموزامبيقيين في زمبابوي (١,٥ مليون دولار)، وكذلك المساعدة المقدمة إلى اللاجئين والمشردين من أرمينيا وأذربيجان (١,٥ مليون دولار). ووصل مجموع مصروفات صندوق الطوارئ في عام ١٩٩٢ إلى ١٩,٢ مليون دولار. واعترافاً بالطلبات المتزايدة على صندوق الطوارئ، وافقت اللجنة التنفيذية على زيادة أصبحت نافذة في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، ارتفع بمقتضاها الحد الأقصى للصندوق من ٢٠ مليون دولار إلى ٢٥ مليون دولار، وازداد المبلغ المتاح لحالة طارئة واحدة في سنة معينة ليصل إلى ٨ ملايين دولار.

٤٨ - واشتملت برامج المساعدة في حالات الطوارئ التي جرت في عام ١٩٩٢، ولكنها كانت ممولة من نداءات خاصة، على مايلي: بنغلاديش (١٨,٤ مليون دولار)، لمساعدة التدفقات الجديدة من اللاجئين الروهنجيين من ميانمار؛ والعراق (١٧,٧ مليون دولار)، لمساعدة الأكراد في شمال البلد؛ ولكن الجانب الأكبر من هذه المساعدة كان موجهاً إلى يوغوسلافيا السابقة (٢٩٤,٤ مليون دولار)، حيث جرت عملية طوارئ على نطاق لم يسبق له مثيل من أجل مساعدة المشردين بسبب النزاع الجاري. وتستمر عملية الطوارئ هذه في عام ١٩٩٣.

٣ - الرعاية والإعالة

٤٩ - بعد إتمام مرحلة الطوارئ في إحدى العمليات المتعلقة باللاجئين، تلبى الاحتياجات الأساسية للاجئين من خلال تقديم المساعدة الخاصة بالرعاية والإعالة. وفي عام ١٩٩٢، خصص أكثر من نصف مصروفات البرامج العامة للمفوضية للمساعدة في شكل خدمات الرعاية والإعالة. وقد بلغت هذه المصروفات نحو ٢١٤,٧ مليون دولار، مع مبلغ إضافي قدره ٩١,٣ مليون دولار أنفق للمساعدة الخاصة بالرعاية والإعالة في إطار البرامج الخاصة.

٥٠ - وفي أفريقيا، حيث تنفذ النسبة الأكبر من برامج الرعاية والإعالة، استمرت البرامج الواسعة النطاق في إثيوبيا (٢٩ مليون دولار)، وغينيا (١٦,٣ مليون دولار)، وكينيا (٥٩ مليون دولار)، وملاوي (٢٧,٤ مليون دولار). وتطلب الوضع السائد في منطقة القرن الأفريقي مرة أخرى تقديم المساعدة الخاصة بالرعاية والإعالة على نطاق واسع، وقدمت هذه المساعدة في المقام الأول في كينيا، حيث استمر تدفق اللاجئين الصوماليين. وفيما عدا المساعدة المقدمة في مخيمات اللاجئين داخل كينيا لهذه المجموعة، نظمت أيضا عملية هامة عبر الحدود داخل الصومال من أجل تفادي تدفق المزيد من اللاجئين نحو كينيا. كما نفذت برامج هامة للرعاية والإعالة في كوت ديفوار والسودان وزمبابوي.

٥١ - وفي أماكن أخرى من العالم، استمر تقديم المساعدة الخاصة بالرعاية والإعالة في منطقة جنوب شرقي آسيا فاستمرت المساعدة المقدمة إلى الفيتناميين في مخيمات جنوب شرقي آسيا وهونغ كونغ، بانتظار عودتهم الطوعية إلى الوطن أو إعادة توطينهم. واستمرت أكبر هذه البرامج في هونغ كونغ (١٧,١ مليون دولار)، وتايلند (١٦,٤ مليون دولار)، حيث قدمت أيضا المساعدة الخاصة بالرعاية والإعالة إلى اللاجئين من جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وكذلك إلى لاجئين من غير أبناء الهند الصينية. وفي عام ١٩٩٢، توقفت عمليا الموجات الجديدة من الفيتناميين الذين يلتمسون اللجوء. فضلا عن ذلك، نفذت في عام ١٩٩٢ برامج كبيرة في مجال الرعاية والإعالة في منطقة جنوب شرقي آسيا، وبالأخص في باكستان (٢٤,١ مليون دولار)، حيث ما زالت تقدم المساعدة إلى الأعداد الضخمة من اللاجئين الأفغان بانتظار عودتهم الطوعية إلى الوطن. وفي أمريكا اللاتينية، كان البرنامج الوحيد في مجال الرعاية والإعالة المنفذ في عام ١٩٩٢، هو برنامج المكسيك (٣,١ مليون دولار)، حيث استمر تقديم المساعدة إلى اللاجئين الغواتيماليين بانتظار عودتهم الطوعية إلى وطنهم.

٤ - الحلول الدائمة

٥٢ - واصلت المفاوضات في عام ١٩٩٢، بالتعاون مع الحكومات المعنية ومع المجتمع الدولي، جهودها الرامية لتسوية حالة اللاجئين المأساوية من خلال نشدان الحلول الدائمة الثلاثة، المتمثلة في العودة الطوعية إلى الوطن والاندماج المحلي وإعادة التوطين. وفي عام ١٩٩٢، بلغت المصروفات في إطار البرامج العامة والخاصة على السواء من أجل تعزيز هذه الحلول الدائمة الثلاثة نحو ٣١٩ مليون دولار.

(أ) العودة الطوعية إلى الوطن

٥٣ - ما فتئت العودة الطوعية إلى الوطن تعتبر الحل الدائم المفضل لحالات اللاجئين في جميع أنحاء العالم. وقد اغتنمت المفاوضات فرصة تخفيف حدة التوترات السياسية في شتى أنحاء العالم وتسوية بعض النزاعات الأهلية، لبذل جهود خاصة في عام ١٩٩٢ من أجل المساعدة في عودة اللاجئين الطوعية إلى الوطن. ويقدر أن نحو ٢,٤ مليون لاجئ عادوا إلى أوطانهم في عام ١٩٩٢. وبلغت المصروفات المخصصة للعودة الطوعية إلى الوطن في عام ١٩٩٢ في إطار البرامج العامة والخاصة على السواء ٢٢٨,٦ مليون دولار.

٥٤ - ومن أهم حركات العودة إلى الوطن التي تمت في عام ١٩٩٢، حركات العودة إلى كمبوديا وأفغانستان. وقد انتهت عودة نحو ٣٦٠ ٠٠٠ شخص إلى كمبوديا بمساعدة المفوضية، من تايلند بصورة رئيسية، في نيسان/أبريل ١٩٩٣. وساعدت المفوضية في عام ١٩٩٢ ما مجموعه ١٦ ٢٧٤ ١ لاجئا أفغانيا في باكستان على العودة إلى وطنهم. وبالإضافة إلى ذلك، يقدر أن ٢٥٠ ٠٠٠ لاجئي أفغانيا آخر عادوا من جمهورية ايران الاسلامية في الفترة نفسها. ونظرا لضخامة عدد اللاجئين المتبقين في باكستان وفي جمهورية ايران الاسلامية، وللحالة الراهنة في كابول، يتوقع أن تستمر عملية إعادة التوطين إلى أفغانستان لفترة لا تقل عن سنتين.

٥٥ - وتعمل المفوضية مع باقي منظومة الأمم المتحدة على تهيئة الظروف لعودة نحو ١,٥ مليون لاجئي موزامبيقي إلى وطنهم. ويمكن أن تجري في المستقبل المنظور عمليات عودة إلى الوطن على نطاق كبير في اثيوبيا، واثيوبيا/اريتيريا، والصومال، وعندما تسمح الحالة في أنغولا.

(ب) التوطين المحلي

٥٦ - في الحالات التي لا تتسنى فيها العودة الطوعية إلى الوطن في المستقبل المنظور، وتكون الحكومة المضيفة مستعدة للموافقة، فإن التوطين المحلي للاجئين في البلد المضيف غالبا ما يكون أفضل الحلول المتاحة. وقد بلغت المصروفات المخصصة للتوطين المحلي في عام ١٩٩٢، في إطار البرامج العامة والخاصة على السواء، ٧٥,٧ مليون دولار. وتدعم المفوضية مشاريع التوطين المحلي في المناطق الريفية وفي المراكز الحضرية. وتتمثل المشاريع التقليدية المنفذة في المناطق الريفية في التوطين الريفي المنظم. وتساعد المفوضية حاليا بشكل متزايد اللاجئين الذين توطنوا بصورة تلقائية في القرى المحلية. وتنطوي هذه المساعدة على تعزيز الأنشطة الزراعية وغير الزراعية، وتحسين الهياكل الأساسية الاجتماعية - الاقتصادية (أي المياه والصحة والمرافق الصحية والطرق) والتدريب على اكتساب المهارات. وتعزز مثل هذه الأنشطة في كوت ديفوار وغينيا والسنغال. ويجري تقديم الدعم للمستوطنات الريفية المنظمة في اثيوبيا وأوغندا وزائير وزامبيا والصين والمكسيك.

(ج) إعادة التوطين

٥٧ - في عام ١٩٩٢، سعت المفوضية إلى إعادة توطين نحو ٤٧ ٢٠٠ شخص. ومن بين العدد الاجمالي للاجئين الذين استهدفت المفوضية إعادة توطينهم، سجلت المفوضية ٥١٠ ٢٤ حالة مغادرة.

٥٨ - كان الشرق الأوسط موضع التركيز الرئيسي لأنشطة إعادة التوطين أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. فقد سعت المفوضية إلى إعادة توطين نحو ٢٠ ٠٠٠ عراقي من المملكة العربية السعودية. ولجأت المفوضية إلى إعادة التوطين بعد عام كامل تقريبا من تقصي امكانيات العودة الطوعية إلى الوطن، المقرونة بالضمانات الملائمة، وكذلك احتمالات الادماج المحلي، وبعد أن تبين أن كلا الحلين غير ممكن. ومنذ

بداية العملية في نيسان/أبريل ١٩٩٢ حتى ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٢ تم قبول نحو ٧ ٢٠٠ لاجئ عراقي في المملكة العربية السعودية لإعادة توطينهم ، بما في ذلك نحو ٢ ٠٠٠ لاجئ وجدوا حلا في المنطقة، أي في جمهورية ايران الاسلامية. وأعيد توطين أكثر من ٥ ٦٠٠ عراقي وإيراني من تركيا في عام ١٩٩٢؛ وتقدر احتياجات إعادة التوطين في تركيا لعام ١٩٩٢ بـ ٧ ٤٠٠ حالة. وبالإضافة إلى هاتين العمليتين الكبيرتين لإعادة التوطين، تم خلال عام ١٩٩٢ إعادة توطين نحو ٢ ٣٠٠ لاجئ من الشرق الأوسط وجنوب غربي آسيا.

٥٩ - واستهلت عملية طارئة في ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ من أجل المعتقلين البوسنيين السابقين الذين تم الافراج عنهم تحت رعاية اللجنة الدولية للصليب الأحمر والذين نقلوا إلى كرواتيا. وفي نهاية العام، كان هناك نحو ٥ ١٠٠ حالة مسجلة لدى المفوضية. واعتبارا من ١ نيسان/أبريل ١٩٩٣، كان هناك ٢٢ بلدا قد قدم الحماية/إعادة التوطين بصفة مؤقتة إلى المعتقلين السابقين وأسرههم. وقد سافرت أغلبيتهم بالفعل إلى بلدان ثالثة. ويتوقع أن تستمر العملية وقد يتم الافراج عن معتقلين آخرين في نيسان/أبريل ١٩٩٣.

٦٠ - وظلت جهود إعادة التوطين في أفريقيا مركزة على البلدان الواقعة في القرن الأفريقي. ولئن ازدادت الاستجابات لاحتياجات إعادة توطين اللاجئين الأفريقيين، فقد اضطرت المفوضية مع ذلك إلى توجيه نداء خاص في آب/أغسطس ١٩٩٢ لإعادة توطين اللاجئين خارج القارة الأفريقية، وبوجه خاص ضحايا حرب الصومال. ان توفير الحماية الإنسانية من خلال إعادة توطين جماعات ضعيفة من اللاجئين في أفريقيا، يظل الاهتمام الأول للمفوضية في ظل الظروف الراهنة الحرب الأهلية والإثنية. ونتيجة لوقوع عدة أزمات سياسية في أفريقيا في عام ١٩٩٢ نشأت احتياجات إضافية لإعادة التوطين. ومن ثم فإن العملية الجارية في أفريقيا تقتضي اهتماما عاجلا ومشاركة متزايدة من جانب المجتمع الدولي لمساندة جهود المفوضية الرامية إلى توفير الحماية القانونية والجسدية من الإبعاد أو الطرد ولضمان سلامة الأشخاص الجسدية. ونظرا إلى أن أوضاع اللاجئين في القارة الأفريقية هي في حالة من التقلب المستمر، فقد صعب تقدير الاحتياجات لإعادة توطين الجماعات الفرعية. وعلى الرغم من أن الحاجة المقدرة لعام ١٩٩٢ كانت ٨ ٠٠٠ مكان، وأن ٦ ٠١٠ لاجئين أفريقيين غادروا لإعادة توطينهم خلال العام، فقد ظل أكثر من ٦ ٠٠٠ لاجئ أفريقي ينتظر إعادة توطينه في نهاية عام ١٩٩٢.

٦١ - وبدعم من المجتمع الدولي أمكن إيجاد حلول ملائمة لكثير من اللاجئين من أبناء الهند الصينية. فبالإضافة إلى العودة الطوعية إلى الوطن، جرت عمليات إعادة توطين اللاجئين الفيتناميين واللأوسيين في جنوب شرقي آسيا بموجب خطة العمل الشاملة بصورة مرضية. وبلغ مجموع عدد اللاجئين الذين أعيد توطينهم في عام ١٩٩٢، ١٩ ٥١٦ لاجئا من سبعة بلدان في جنوب شرقي آسيا. وفي نهاية الربع الأول من عام ١٩٩٣ غادر ما مجموعه ٥ ٦٩١ لاجئا. ومع مواصلة عملية إخلاء المخيم، ستقتضي المجموعات المتبقية وهي مجموعات أصعب، اهتماما ودعما خاصا من المجتمع الدولي. ويوجد نحو ٦ ٠٠٠ لاجئ فييتنامي

يحتاجون إلى أماكن لإعادة توطينهم ونحو ٧ ٠٠٠ لاوسي لاجئ (معظمهم لجمع شمل الأسر). وبالنسبة للنييتناميين واللاوسيين الذين لا يمكن إعادة توطينهم، فإنه سيسعى لتحقيق خيار العودة الطوعية إلى الوطن.

٦٢ - وفي عام ١٩٩٢، تم تحديد ما مجموعه ١ ١٧٢ حالة تشمل ٢ ٧٦٨ شخصا يندرجون في فئة الجماعات الضعيفة من أجل إعادة توطينهم. وأعيد توطين نحو ٢٨٩ حالة تشمل في المجموع ٨٤١ شخصا؛ ومن بينهم أشخاص مصابون باعاقات جسدية وعقلية، وأشخاص معرضون لمخاطر من الناحية الطبية وضحايا التعذيب/العنف. وفي الربع الأول من عام ١٩٩٣، تمت ٦٦ حالة مغادرة تشمل ٢٥٢ شخصا. وبالإضافة إلى ذلك تم قبول نحو ٧٤ حالة/٢٣٢ شخصا وهم في انتظار موعد المغادرة. وعلاوة على ذلك، جرى في عام ١٩٩٢ إعادة توطين نحو ٧٦ حالة/١٥٧ شخصا من فئة النساء المعرضات للخطر. وفي نهاية الربع الأول من عام ١٩٩٣، سجلت ٤٣ حالة مغادرة تشمل في المجموع ١٢٢ شخصا من فئة النساء المعرضات للخطر، بينما قبلت ٣٥ حالة أخرى/١٣٦ شخصا وهم ينتظرون موعد المغادرة.

(د) المعونة المقدمة إلى اللاجئين/العائدين والتنمية

٦٣ - فيما يتعلق بالمعونة المقدمة إلى اللاجئين والتنمية في عام ١٩٩٢، أجريت بعثات مشتركة بين المفوضية ومصرف التنمية الأفريقي من أجل تحديد المشاريع في ملاوي وموزامبيق والسودان. وواصلت المفوضية أسهامها في مشروع اصلاح مراعي جنوب شرقي اثيوبيا الذي يموله مصرف التنمية الأفريقي. وعلى الرغم من عدم تلقي التمويل الكامل، يجري على نطاق أضييق تنفيذ مشروع اصلاح مراعي جنوب خراسان والأنشطة المدرة للدخل للاجئين، المشترك بين المفوضية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، في جمهورية ايران الاسلامية. ويستمر تنفيذ المرحلة الثالثة من مشروع توليد الدخل في مناطق اللاجئين في باكستان مع التركيز بصورة رئيسية على التدريب المتعلق بالعودة إلى الوطن.

٦٤ - وفي إطار تهيئة العودة الطوعية إلى الوطن، اتخذت المفوضية شتى المبادرات من أجل تحسين قدرة استيعاب المناطق التي يعود إليها اللاجئون من خلال اصلاح الهياكل الأساسية للطرق والمياه والآبار والمدارس. وتتعاون المفوضية، بدعم من الحكومات الوطنية، مع الوكالات الانمائية الاقليمية والدولية كمصرف التنمية الأفريقي والبنك الدولي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية في تحديد المشاريع واعادتها. كما تتخذ مبادرات مماثلة في المناطق التي تستضيف اللاجئين.

٦٥ - وحتى فترة قريبة، كانت مساعدة المفوضية في إطار برامج العودة الطوعية إلى الوطن تركز على العائدين الأفراد بدلا من التركيز على المجتمعات التي يعودون إليها. وكانت المساعدة تتكون من منحة غذائية قصيرة الأجل وبدل سفر نقدي ومواد تسقيف وعدد زراعية أساسية وأدوات منزلية. وكان يفترض أن إعادة الادماج، التي تقع انمسؤولية عنها في المقام الأول على البلد المضيف، ستحدث بصورة تلقائية. وكان يفترض أيضا أن الحكومات، التي تساعد الوكالات الانمائية، سوف تتصدي لاحتياجات تلك

المجتمعات في إطار برامج التنمية الوطنية. غير أنه تبين أن هذه الافتراضات خاطئة إلى حد بعيد وأصبح من الواضح أنه يوجد فجوة كبيرة بين المساعدة الخاصة بالاغثة وبرامج التنمية. وهذه الفجوة لا تهدد نجاح إعادة إدماج العائدين، من حيث قدرتهم على البقاء في وطنهم وإعادة تأسيس حياتهم فحسب؛ وإنما تهدد أيضا قدرة مجتمعاتهم المحلية على البقاء.

٦٦ - ومن أجل سد الفجوة بين المساعدة التقليدية لإعادة الإدماج والتنمية طويلة الأجل المركزة على مناطق العودة، يمكن إبراز ثلاثة عناصر على الأقل جديدة بالاهتمام الفوري:

(أ) الحاجة إلى تعاون متزايد ومستديم فيما بين الوكالات؛

(ب) الحاجة إلى نماذج جديدة للتدخل من أجل المساعدة الخاصة بإعادة الإدماج والتنمية ذات الأثر السريع؛

(ج) الحاجة إلى دمج مناطق العودة في الخطط الوطنية للتنمية/الإعمار. ويرد تحليل للتحديات التي تواجه المجتمع الدولي في هذا المجال في وثيقة قدمت إلى اللجنة التنفيذية في دورتها الثالثة والأربعين، بعنوان "سد الفجوة بين مساعدة العائدين والتنمية، التحدي الذي يواجه المجتمع الدولي" (EC/SC.2/56).

٥ - إدارة البرنامج وتنفيذه

(أ) لمحة عامة

٦٧ - إن نمو ميزانيات المفوضية الخاصة بالمساعدة خلال السنوات القليلة الماضية قد فرض تحديات جديدة على نظام المفوضية لإدارة البرنامج. وبالفعل، لاحظت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في الدورة الثالثة والأربعين للجنة التنفيذية (٥ - ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢)، أن المزيد من التحديات الإنسانية يصاحبه مزيد من المسؤوليات في مجال الإدارة، وبوجه خاص فيما يتعلق بالنهج البرنامجية ونظم الإدارة والرصد المتصلة بها. ولذلك تجري حاليا مبادرات لتعزيز الإطار الهيكلي والتدريب المتصل به بغية تحسين البرمجة والاستجابة الميدانية وآليات المراقبة والرصد.

٦٨ - وفي الوقت نفسه، استمر بذل الجهود على جميع المستويات من أجل التصدي لاحتياجات اللاجئين والأطفال اللاجئين بطريقة أساسية، والتركيز على إدماج هذه القضايا وغيرها، مثل البيئة، في البرمجة العامة. وقد أخذ آخر تنقيح لنظام المفوضية الخاص بإدارة البرنامج ذلك في الحسبان، ولا يزال يمثل نقطة تركيز في الدورات التدريبية. وعلاوة على ذلك، يجري حاليا تطوير وحدات تدريبية جديدة. وفي غضون

ذلك، يهدف التدريب الموسع على "التخطيط الموجه للناس" الى اطلاق مجموعة من موظفي المفوضية الذين يتولون مناصب حساسة وموظفي الشركاء المنفذين على اطار التحليل وتقدير الاحتياجات.

٦٩ - وفي أواخر عام ١٩٩٢ تم تعيين مستشارين اداريين كبيرين لضمان اتفاق الادارة العامة لأنشطة المفوضية الميدانية اتفاقا دقيقا مع الاجراءات والرقابات القائمة، ولا سيما في ميادين البرامج والدعم البرنامجي والميزانية والتمويل.

٧٠ - واستمر في عام ١٩٩٢ تحسين الصيغة الميدانية لنظام المعلومات المالية والادارية، وتقوم أغلبية المكاتب الميدانية للمفوضية باستخدام هذا النظام الذي يتيح لها الاضطلاع بعملية ميزنة ورصد أكثر تفصيلا للمشاريع. وقد تعرض تنفيذ نظام المقر لبعض التأخير، ولكنه يتوقع الآن أن يتم نقل الحسابات العامة الى النظام الجديد في النصف الأول من عام ١٩٩٣.

(ب) التقييم

٧١ - ركزت أنشطة التقييم التي تضطلع بها المفوضية على العمليات والقضايا التي استرعت اهتمام المفوضية بصورة ملحة واستمر أخذ توصيات التقييم في الاعتبار في عمليات وضع السياسة والتخطيط الاستراتيجي وتصميم البرامج. وشملت التقييمات المتعمقة التي أجراها فرع التقييم المركزي في المفوضية في عام ١٩٩٢ استعراضا للتنسيق الذي قامت به الأمم المتحدة للاستجابة الدولية الانسانية في أزمة الخليج الفارسي؛ وتقييما لدور المفوضية واستراتيجيتها في جنوب أوروبا؛ وتقييما لمبادرة "المشاريع السريعة التأثير" الخاصة بالمناطق التي يعود اليها اللاجئين في نيكاراغوا واحتمال تكرار تطبيقها في بلدان ومناطق أخرى. واستعرضت أيضا سياسة المفوضية وممارستها في مجال السوقيات، وكذلك نظم المفوضية المتعلقة بالاحصاءات والتعداد في مجال اللاجئين. وقدم الدعم الى تقييمين خارجيين كبيرين للمفوضية، احدهما اضطلعت به وحدة التقييم المركزية للأمانة العامة، والآخر قام به أحد أعضاء اللجنة التنفيذية للمفوضية.

٧٢ - وصادقت لجنة التقييم التابعة للمفوضية، التي يرأسها نائب المفوضية السامية، على استراتيجية تهدف الى تعزيز وظيفة التقييم داخل المفوضية من خلال اتخاذ تدابير مثل توسيع قائمة الخبراء الاستشاريين للتقييم وإقامة علاقات عمل تعاونية مع وحدات التقييم والبحث داخل الأمم المتحدة وخارجها. كما جرى التركيز على توثيق عرى التعاون فيما بين فروع المفوضية، بما في ذلك فرع التدريب وفرع التأهب لحالات الطوارئ والاستجابة لها وفرع الدعم البرنامجي والتقني.

(ج) اللجان

٧٣ - تطور تنفيذ سياسة المفوضية بشأن اللجان تطورا كبيرا في عام ١٩٩٢ والربع الأول من عام ١٩٩٣، مع زيادة التركيز على توفير المشورة والدعم العمليين على مستوى البرامج والمشاريع الميدانية، وعلى تبادل المبادرات بهدف تكرار تطبيقها في مناطق أخرى، ونشر المعلومات عن القضايا النسائية

الاقليمية والقطاعية وتوفير تغذية مرتدة عن التقارير القطرية. وبالإضافة الى ذلك، شمل التطبيق الميداني "للتخطيط الموجه للناس" والدورة التدريبية للمفوضية المتعلقة بأدوار الجنسين، أنشطة رصد ومتابعة واسعة النطاق. ويعتبر تغيير التركيز على هذا النحو تحولاً منطقياً مع تطور تنفيذ البرنامج من الدعوة ووضع السياسة والمبادئ التوجيهية الى دمجها في تصميم البرامج/المشاريع وانجازها.

٧٤ - وفي عام ١٩٩٢، جرى التركيز بشكل كبير على زيادة تطوير مواد التدريب وعلى تنظيم دورات "التخطيط الموجه للناس"، وبوجه خاص على المستوى الميداني. وترجمت المواد الى اللغتين الاسبانية والفرنسية، وأجريت دراسات حالات جديدة. ونظمت ثمان دورات تدريبية اقليمية (اثنان في كوت ديفوار واثنان في السلفادور وواحدة في السودان وثلاث في تايلند)، حضرها موظفو المفوضية والشركاء المنفذون سواء من الوزارات الحكومية أو المنظمات غير الحكومية. ونظمت حلقة عمل في جنيف في أيار/ مايو ١٩٩٢ لموظفي المفوضية المسؤولين عن التأهب لحالات الطوارئ والاستجابة لها، وأدمجت جوانب من هذا التدريب في التدريب العام على مواجهة حالات الطوارئ والتدريب في مجال البرمجة.

٧٥ - وأوفدت بعثات برمجة نموذجية إلى كوت ديفوار وملاوي والغبين لاختبار جدوى دمج الاطار التحليلي الذي يدعو اليه تدريب "التخطيط الموجه للناس". وسوف تنعكس ملاحظات ونتائج هذه البعثات في مبادرات البرمجة المقبلة بغية ضمان أن تكون احتياجات وموارد اللاجئين عاملاً لا يتجزأ من عوامل تصميم البرامج والمشاريع.

٧٦ - وقدم التقرير الأول عن تنفيذ المبادئ التوجيهية للمفوضية بشأن حماية اللاجئين (EC/SCP/67) الصادر في عام ١٩٩١) اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي في دورتها الثالثة والأربعين (EC/SCP/74) في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢. وكشف التقرير أنه، على الرغم من احراز تقدم هام، يجب زيادة التركيز في المستقبل على التعليم والتدريب في مجال الوعي القانوني، وكذلك على اقامة روابط أقوى مع صكوك حقوق الانسان القائمة. ويجري أيضاً وضع مبادئ توجيهية محددة للتعامل مع ضحايا الاغتصاب.

(د) الأطفال اللاجئين

٧٧ - إن نصف لاجئي العالم تقريباً هم من الأطفال. وفي عام ١٩٩٢، عين المفوض السامي منسقا كبيراً لشؤون الأطفال اللاجئين للمساعدة في زيادة الوعي بالاحتياجات الخاصة للأطفال اللاجئين ووضع اطار سياسة عامة ملائمة وخطة عمل لتلبية احتياجات الأطفال اللاجئين. ويستند عمل المفوضية من أجل الأطفال اللاجئين الى مبدأ "الادماج السائد": أي أن مراعاة احتياجاتهم الخاصة يجب أن تشكل جزءاً لا يتجزأ من جميع مراحل تخطيط البرامج وتنفيذها.

٧٨ - وكان الاهتمام مركزاً بوجه خاص على حالة الأطفال في يوغوسلافيا السابقة. ورأت المفوضية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، بدعم من اللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتحاد الدولي

لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، أن هناك حاجة الى تحديد بعض المبادئ التوجيهية العملية الواجب احترامها إذا تقرر اجلاء الأطفال من مناطق الحرب. وإلى جانب هذه المبادئ، وزعت على نطاق واسع كراسة تنطوي على استعراض لعمليات اجلاء سابقة وخلاصة جامعة للدروس التي يمكن استخلاصها من هذه التجارب^(٣). ولقيت هذه المبادئ قبولا حسنا وهناك دلائل واضحة على أنها قد أسهمت في تفادي فصل الأطفال اللاجئين عن آبائهم.

٧٩ - وتمثلت مسألة هامة أخرى طرأت في عام ١٩٩٢ في قيام أفراد ووكالات من الأجانب بتبني أطفال في يوغوسلافيا السابقة، يدعى أنهم ولدوا نتيجة الاغتصاب. وتعاونت المفوضية مع اليونيسيف والحركة الدولية للدفاع عن الأطفال ومؤتمر لاهاي بشأن القانون الدولي الخاص، من أجل حل المسائل المتعلقة بحماية حقوق الأطفال غير المصحوبين أو في خطر التخلي عنهم نتيجة للنزاع. وشكل التشريع الوطني الخاص بالتبني فيما بين البلدان مجال اهتمام آخر له صلة بالموضوع.

٨٠ - وفي جنوب شرقي آسيا، انتهت تقريبا مقابلة جميع القصر الفيتناميين غير المصحوبين المسجلين في اطار خطة العمل الشاملة، وعددهم ٥٧٥ ٤ وتم التحقيق في وقائع قصتهم الخاصة. واتخذت القرارات بالنسبة لـ ٧٥ في المائة منهم، وسوف ينتهي البت في الحالات المتبقية في النصف الأول من عام ١٩٩٢. وكان نحو ثلثي القرارات التي اتخذتها اللجان الخاصة المنشأة لهذا الغرض يدعو الى جمع شمل القصر غير اللاجئين مع أسرهم في فييت نام توخيا لمصالح الطفل الفضلى. ووضعت خطة عمل لتسهيل عودة هؤلاء الأطفال الى وطنهم في عام ١٩٩٢. وكان قد اتضح أن هذا السبيل في العمل هو أفضل حل لضمان مصالح الأطفال الفضلى، في دراسة عن الأطفال الفيتناميين في مراكز الاحتجاز بهونغ كونغ أجراها المكتب الكاثوليكي الدولي لرعاية الطفولة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢. إذ بينت هذه الدراسة أن الأطفال الذين يعيشون في هذه المراكز لفترات طويلة بدون المساندة والحماية الأبوية يكونون معرضين لأخطار كبيرة وأن الآثار النفسية والنفسية - الاجتماعية على المدى الطويل لمثل هذا الاحتجاز ستكون خطيرة للغاية ما لم تحظ احتياجاتهم بعناية فورية. وبالنسبة للحالات التي يتعذر فيها جمع شمل الأسرة، وضعت برامج خاصة لتحديد الرعاية البديلة.

٨١ - وفي أفريقيا، حاولت المفوضية أن تجد حلا لمحنة نحو ٥٠٠ ١٢ من الفتيان السودانيين غير المصحوبين. فبعد فترة وجيزة من مسيرتهم للعودة الى السودان من مخيمات اللاجئين في اثيوبيا، قامت القوات الحكومية في أيار/مايو ١٩٩٢ بهجوم أجبرهم على الانتقال مرة أخرى الى مكان آخر، في هذه المرة الى كينيا حيث تلقوا مساعدة في مركز لاستقبال اللاجئين يقع على الحدود. وعندما وقع بعضهم ضحية التجنيد الالزامي، نقلت المفوضية المخيم الى موقع يقع على بعد ١٢٠ كيلومترا من الحدود. وبالإضافة الى عملية التسجيل الفردي التي قامت بها المفوضية لتيسير جمع شمل الأسر، وضعت المفوضية أيضا بعض هؤلاء الفتيان غير المصحوبين في أسر تعنتي بتربيتهم.

٨٢ - ويتمثل أحد أهداف المفوضية في زيادة التركيز على تنمية الفرص المتاحة للأطفال اللاجئين في مجال التعليم. كما أدخلت برامج لتلبية الاحتياجات العاطفية للأطفال المتأثرين بالحروب، ولا سيما من خلال زيادة وعي المعلمين وتدريبهم. وكان التطور الذي أحرزته المفوضية في تعزيز تعليم الأطفال اللاجئين متفاوت النتائج في عام ١٩٩٢، كما يستدل من الأمثلة أدناه. فقد استطاع عشرات الآلاف من الأطفال اللاجئين الانتفاع بالتعليم أثناء الفترة المشمولة بالتقرير؛ ومن ضمنهم أطفال ليبيريون في كوت ديفوار والصومال، وأطفال إثيوبيون وسودانيون في كينيا. وقد سجل الالتحاق بالمدارس في نيبال معدياً مرتفعاً للغاية بفضل حماسة اللاجئين أنفسهم وتدخل المفوضية والمنظمات غير الحكومية. في حين لا يزال الأطفال اللاجئون والمشردون في يوغوسلافيا السابقة يحصلون بصورة محدودة على التعليم، وبعضهم قد فاته نحو سنتين دراسيتين. ويتفاوت الحصول على التعليم من جيد نسبياً في صربيا إلى متوسط في كرواتيا؛ ويكاد لا يوجد أي تعليم في البوسنة والهرسك. وفي بنغلاديش، لا يحصل الأطفال اللاجئون من ميانمار على التعليم العلماني الذي كان من المفترض أن ينظم بمساعدة المفوضية؛ غير أنه بإمكانهم دراسة القرآن.

٨٣ - إن "المبادئ التوجيهية للمفوضية بشأن الأطفال اللاجئين"، التي صدرت في عام ١٩٨٨، هي الآن قيد الاستكمال وسوف تنقح أثناء الدورة الرابعة والأربعين للجنة التنفيذية (جنيف، ٤ - ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢). وسوف يتيح توزيع المبادئ التوجيهية المنقحة وترويجها فرصة جديدة للمفوضية من أجل زيادة تعزيز رفاهية هذه المجموعة من اللاجئين الضعيفة بشكل خاص.

(هـ) البيئة

٨٤ - أتاح مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (ريو دي جانيرو، ٣ - ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢) للمفوضية فرصة للتأمل في العلاقة التي تربط بين تدهور البيئة ونزوح اللاجئين. وقد يكون تدهور البيئة عاملاً يسهم في تدفق موجات من اللاجئين. وتوجد أغلبية اللاجئين في مناطق من العالم تعتبر هشة من الناحية الإيكولوجية، كالمناطق الجافة وشبه الجافة ومناطق الغابات المطيرة المدارية. إن تركيز عدد كبير من السكان في مثل هذه المناطق يؤدي إلى ضغط هائل على البيئة. ومن ناحية أخرى، تكون مثل هذه البيئات غير مؤاتية للاجئين وقد تؤثر في صحتهم وسلامتهم.

٨٥ - إن أوضح مشكلة بيئية لها علاقة باللاجئين هي مشكلة إزالة الأحراج. ففي كثير من حالات اللاجئين الكبار، توجد علاقة واضحة بين عدم كفاية أو غالباً انعدام التزويد بالطاقة المنزلية ومواد البناء وبين إزالة الأحراج على نحو سريع، مما يضفي إلى زيادة تدهور الأراضي. واضطلعت المفوضية كجزء من برنامجها السنوي، بعدد من المشاريع لمعالجة مسائل التزويد بالطاقة وتوفير مواد البناء البديلة وإصلاح البيئة. وكانت معظم هذه المشاريع متواضعة الحجم ولم تكن كافية لتلبية احتياجات واسعة النطاق. وفي إطار البرنامج السنوي لعامي ١٩٩١ و١٩٩٢، خصصت على سبيل المثال اعتمادات قدرها ٢١١ ٢٧٨ ١ دولاراً و ٦٨٠ ٥٧٤ دولاراً، على التوالي، من أجل قطاع الأحراج، مما يشكل أقل من ٠,٥ في المائة من مجموع الميزانية

السوية. وقد أعدت مشاريع كبرى للتصدي للاحتياجات البيئية في المناطق التي تستضيف لاجئين ونفذ بعضها بالاشتراك مع وكالات انمائية. ومن ذلك مثلاً المشروع المشترك بين البنك الدولي والمفوضية في باكستان والمشروع المشترك بين الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والمفوضية في جمهورية ايران الاسلامية اللذان ينطويان على عناصر هامة في مجال إعادة التحريج. وهناك مشاريع أخرى أعدت بالاشتراك مع وكالات انمائية ولكنها لم تنفذ لعدم الحصول على التمويل.

٨٦ - وقد سبق الاعراب عن هذه الاعتبارات البيئية في "دليل المفوضية" (الفصل الرابع، الملحق ٨ - ٤) في اطار "مبادئ توجيهية ومؤشرات للأنشطة القطاعية". كما يحدد "كتيب المفوضية عن العمليات الميدانية لمواجهة الطوارئ" كثيراً من الأنشطة البيئية ذات الصلة التي ينبغي القيام بها في حالات اللاجئين. وتؤخذ الاعتبارات البيئية في حد ذاتها في الحسبان في الأدوات التخطيطية للمفوضية، ولكنه لا توجد استراتيجية منسقة لضمان وجود ظروف بيئية سليمة ومستدامة باستمرار داخل مواقع اللاجئين وخارجها. وتوخى لمعالجة الأبعاد البيئية لبرامج اللاجئين بصورة منتظمة، قامت المفوضية السامية بتعيين منسق كبير للبيئة في أوائل عام ١٩٩٣.

٨٧ - واعترافاً بالمخاطر البيئية المحتملة المتصلة ببرامج مساعدة اللاجئين والحاجة الى تعزيز البيئة في المناطق التي تستضيف اللاجئين، ينبغي للمفوضية أن تضاعف جهودها الرامية الى التصدي للمشاكل البيئية وفقاً للمبادئ الأساسية التالية:

(أ) ينبغي تخطيط برامج مساعدة اللاجئين وتنفيذها بحيث يمكن تلبية الاحتياجات المادية والاجتماعية للاجئين وتفادي في الوقت ذاته قدر الامكان حدوث أثر سلبي على البيئة في المناطق التي تستضيف اللاجئين؛

(ب) ينبغي أن تقوم المفوضية باعتماد وتنفيذ نهج ايكولوجي على نحو متسق ازاء برامج مساعدة اللاجئين من أجل ضمان ادراج الاهتمامات البيئية بصورة صريحة في تخطيط برامجها وتنفيذها؛

(ج) ينبغي أن يكون المبدأ العام في تنفيذ هذه الاستراتيجية هو "الوقاية أفضل من العلاج".

(د) تتجاوز برامج اصلاح البيئة الواسعة النطاق ولاية المفوضية وقدرتها. ومع ذلك ينبغي للمفوضية أن تؤدي دوراً حافزاً لتشجيع الوكالات والمؤسسات الأخرى على التصدي للمشاكل البيئية ذات النطاق الواسع في المناطق التي تستضيف اللاجئين.

باء - التطورات الاقليمية في أفريقيا

٨٨ - تشرد ملايين الأشخاص في أفريقيا عن ديارهم بسبب المنازعات المدنية والاثنية، وانتهاكات حقوق الانسان، والجفاف، وما يصاحب هذه الأحداث المرهقة من مجاعة ومعاناة. وفر بعض هؤلاء الأشخاص الى بلدان مجاورة في أفريقيا، تستضيف الآن نحو ستة ملايين من اللاجئين - وهو ثلث مجموع اللاجئين في العالم - والى أماكن أخرى من العالم. وزاد عدد المشردين داخليا، ويقدر عددهم الآن في افريقيا بنحو ١٥ مليون نسمة، وهي زيادة خطيرة بالمقارنة بعددهم الذي كان يقدر بنحو أربعة ملايين نسمة في عام ١٩٨٠.

٨٩ - وأدت مرة أخرى زيادة حدوث المنازعات في بعض البلدان في أفريقيا وما صاحبها من جفاف في الجنوب الأفريقي إلى حدوث نزوحات كبيرة وإلى زيادة في اللاجئين الأفريقيين تبلغ نحو ٨٤٤ ٠٠٠ لاجئ، مما جعل توسيع نطاق أنشطة المفوضية في القارة ضروريا. وحدثت تدفقات كبيرة من موزامبيق الى ملاوي (٧٧ ٠٠٠ في عام ١٩٩٢ و ١ ٠٠٠ في الربع الأول من عام ١٩٩٣، وزمبابوي (٢٦١ ٢٩ في عام ١٩٩٢ و ١٠٣٩ في الربع الأول من عام ١٩٩٣). وأدى استمرار النزاع في ليبيريا أيضا الى تدفق اللاجئين الليبيريين الى كوت ديفوار (١٥ ٠٠٠ خلال عام ١٩٩٢ و ٢٥ ٠٠٠ خلال الربع الأول من عام ١٩٩٣) وغينيا (٢٠ ٠٠٠ في عام ١٩٩٢ و ٤٠ ٠٠٠ خلال الربع الأول من عام ١٩٩٣). وواجهت كينيا حالة طواريء كبيرة مع وصول اللاجئين من اثيوبيا (٥٨ ٠٠٠ في عام ١٩٩٢)، والصومال (١٨٩ ٠٠٠ في عام ١٩٩٢ و ١ ٠٠٠ في الربع الأول من عام ١٩٩٣)، والسودان (٨٠٠ ٢١ في عام ١٩٩٢ و ١ ٠٠٠ في الربع الأول من عام ١٩٩٣). وانفجرت حالة طواريء كبيرة أخرى في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢ مع تدفق اللاجئين التوغوليين إلى بنن (١٨٠ ٠٠٠ حتى ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٣) وغانا (١٠٠ ٠٠٠ حتى ٣١ آذار/مارس ١٩٩٣). واستقبلت أوغندا ٦ ٠٠٠ لاجيء رواندي بعد الأحداث التي وقعت في شمال شرقي رواندا - التي يوجد لديها نحو مليون من المشردين داخليا - في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢. ثم استقبلت أوغندا ١٥ ٠٠٠ زائيري بعد الأحداث التي وقعت في شمالي زائير في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢. ودخل لاجئون سودانيون جدد إلى شمالي أوغندا (١٥ ٠٠٠ في عام ١٩٩٢ و ٣ ٠٠٠ في الربع الأول من عام ١٩٩٣) وجمهورية أفريقيا الوسطى (١٧ ٧٠٠ في عام ١٩٩٢). ودخل أيضا نحو ١٠ ٠٠٠ لاجيء تشادي الى جمهورية أفريقيا الوسطى خلال الربع الأول من عام ١٩٩٣. واستجبت الزيادة في اللاجئين والعائدين بدء عمليات لمواجهة الطوارئ إلى جانب تعزيز استعداد وقدره استجابة المفوضية للطوارئ في المنطقة.

٩٠ - وأدت آثار النزاع والجفاف على الاقتصادات الضعيفة أصلا للقرن الأفريقي الى زيادة عدد الذين يعيشون في فقر مدقع. إن نزوحات السكان الجماعية والمجاعة، وانقطاع الخدمات الاجتماعية المحدودة أصلا، أفضت جميعا إلى مستويات لم يسبق لها مثيل من الحرمان في معظم أجزاء القارة. وفي أحوال كثيرة، هجرت المزارع الأسرية ودمرت أو سرقت الأصول المنتجة مما أدى الى شلل تام في انتاج الأغذية وإلى تقليل الأمن الغذائي. وتم التخلي عن الأطفال أو تيتموا وأقحموا كثيرا في منازعات أو صراعات اثنية. وازداد تعرض النساء للعنف والاعتصاب. واستمر الجمع بين الحرب الأهلية وعدم الأمان

وسنوات من الإهمال في وضع ملايين من اللاجئين والعائدين والمشردين داخليا، لا سيما الأطفال، على مشارف الموت جوعا ومرضاً. وتكتسح الآن الأوبئة الناشئة عن الأمراض السارية معظم القارة.

٩١ - وفي معرض الاعتراف بخطورة الأزمات التي تواجه أفريقيا، قررت جمعية رؤساء الدول والحكومات التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية في دورتها العادية الثامنة والعشرين (حزيران/يونيه - تموز/يوليه ١٩٩٢) أن تعتمد، من حيث المبدأ، إنشاء آلية في إطار منظمة الوحدة الأفريقية وبما يتفق مع أهداف ومبادئ الميثاق لمنع وإدارة وحل المنازعات في أفريقيا. وكلفت الجمعية أيضا أمانة منظمة الوحدة الأفريقية بالاضطلاع بدراسة متعمقة لمثل هذه الآلية مع الإشارة بوجه خاص إلى تفاصيلها المؤسسية والتشغيلية وبتقديم نتائجها وتوصياتها إلى الدورة المقبلة للجمعية في حزيران/يونيه ١٩٩٢. وبذلت جهود أيضا لتعزيز شعبة إدارة ومنع وتسوية المنازعات التي أنشئت مؤخرا في أمانة منظمة الوحدة الأفريقية كمساهمة في المبادرات الإقليمية لصنع السلم^(٣). وترحب المفوضية بهذه التطورات التي يمكن أن تساهم في تعزيز الأوضاع اللازمة للحل الدائم المنضّل وهو العودة الطوعية إلى الوطن.

٩٢ - وفيما يتعلق بالبحث عن حلول دائمة لمشكلة اللاجئين الأفريقيين، اعترف الزعماء الأفريقيون منذ مدة طويلة بالرابطة بين السلم والاستقرار والأمن ومراعاة حقوق الإنسان ومنع تدفقات اللاجئين، كما يتبين من الاعلان الخاص بإطار التعاون وبرنامج العمل الصادرين عن رؤساء الدول والحكومات في القرن الأفريقي في ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٢. ويدعو الاعلان المجتمع الدولي والأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية إلى مساعدة البلدان المتأثرة على إقامة بيئة من السلم والأمن والاستقرار والديمقراطية تؤدي إلى إيصال المساعدة الإنسانية بأمان إلى المحتاجين مع تمكين اللاجئين من العودة والاندماج من جديد.

٩٣ - وأدى انحلال القانون والنظام في الصومال وانهيار السلطة الحكومية، وما نتج عن ذلك من زيادة في عدم الأمان، إلى القاء عبء نحو مليون لاجيء صومالي إلى البلدان المجاورة على كاهل المفوضية. ومن المأمول فيه أن يساهم عمل الأمم المتحدة في إعادة القانون والنظام وأن يضع اتفاق المصالحة الوطنية الذي وقع عليه الزعماء السياسيون وشيوخ القبائل الصوماليون في ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٣ في أديس أبابا الأساس اللازم لإعادة التعمير الاقتصادي والاجتماعي الطويل الأجل لهذا البلد الذي مزقته الحرب فضلا عن العودة الطوعية الجماعية للاجئين إلى الوطن في نهاية المطاف.

٩٤ - وعلى الرغم من حجم الأزمات الجارية في القرن الأفريقي، فلقد أحرز بعض التقدم المشجع تجاه التوصل إلى حلول. فعاد نحو ٥٠ ٠٠٠ لاجيء من كينيا إلى إثيوبيا في الربع الأول من عام ١٩٩٣ وتم التوقيع على اتفاق ثلاثي في شباط/فبراير ١٩٩٣ فيما يتعلق بعودة اللاجئين الإثيوبيين طوعا من السودان إلى الوطن. ولا تزال المناقشات جارية مع سلطات إريتريا فيما يتعلق باشتراك المفوضية في العودة الطوعية من السودان إلى الوطن وإعادة ادماج اللاجئين الإريتريين في نهاية المطاف. وفي أجزاء أخرى من أفريقيا، كما هو الحال في موزامبيق، أحرزت عمليات المصالحة السياسية المدعومة بمبادرة إقليمية تقدما مثيرا.

٩٥ - وعلى العكس من ذلك، عانت عملية السلم من نكسة خطيرة في أنغولا حيث عاد فعلا نحو ٩٥٠٠٠ نسمة تلقائيا. ولا يزال احباط جهود السلم مستمرا في ليبيريا ورواندا وجنوبي السودان وتوغو. ونظرا الى عدم الاستقرار السياسي وعدم الأمان، فضلا عن الجفاف وانعدام الأوضاع المؤاتية في بلدان المنشأ، فإن عدد اللاجئين الذين تمكنت المفوضية من تيسير عودتهم المنظمة الى الوطن كان أقل من العدد الذي كان متوقعا أصلا.

٩٦ - ويشكل وجود الألغام البرية وآلاف المعدات الحربية الأخرى التي لم تنفجر تهديدا حقيقيا للعائدين ولل سكان المحليين في بلدان مثل أنغولا وموزامبيق وشمال غرب الصومال حيث اضطرت المفوضية الى تقديم الدعم لأنشطة إزالة الألغام. بيد أنه نظرا الى حجم المشكلة، فإنه ليست لدى المفوضية ببساطة القدرة على الاشتراك في إزالة الألغام بالقدر اللازم لضمان سلامة الطرق الموصلة ومناطق العودة. وحيثما يشكل وجود الألغام عقبة كبيرة أمام العودة الطوعية الى الوطن، وفي حالة عدم وجود جهات أخرى راغبة في الاضطلاع بعملية إزالة الألغام أو قادرة على ذلك، ستكون المفوضية على استعداد لتنفيذ برنامج إزالة الألغام بنفسها الى حين قيام وكالات الأمم المتحدة بوضع سياسة للمنظومة بأكملها بشأن هذه القضية الحساسة. وينبغي أن يكون الوعي بالألغام وازالتها ركنا حيويا في عملية عودة الموزامبيين المخططة الى الوطن. وعلاوة على وجود الألغام البرية، أدى انتشار الأسلحة النارية وتأثير الجفاف الى تفاقم حالة عدم الأمان في مناطق كثيرة محتملة للعودة.

٩٧ - وفي عام ١٩٩٢ والربع الأول من عام ١٩٩٢، قامت المفوضية بتنفيذ نهج جديد "شامل لمختلف الولايات" و"عابر للحدود" لإيصال المساعدة الى جميع المحتاجين الذين يعيشون في نفس المجتمع. واتبع هذا النهج في شرقي وجنوبي اثيوبيا، فضلا عن أوغادين. وبمقتضى النهج الشامل لمختلف الولايات، تتلقى مجموعات مختلطة من السكان تشمل اللاجئين والعائدين والمشردين داخليا والجنود المسرحين والمدنيين المتأثرين بالحروب والجفاف حصصا غذائية أساسية وبذورا زراعية وعقاقير بيطرية. وهم يستفيدون أيضا من تحسين تزويدهم بالمياه، واصلاح المدارس، وزيادة العيادات المزودة بالأدوية الأساسية، وغير ذلك من المرافق الاجتماعية. ويتم الاضطلاع بتنفيذ الأنشطة الشاملة لمختلف الولايات بالاشتراك بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والهيئات الحكومية والمانحين.

٩٨ - ويهدف النهج العابر للحدود الذي ينفذ حاليا على حدود جيبوتي واثيوبيا وكينيا والصومال والسودان الى تلافي نزوحات السكان وتهينة الأوضاع المؤدية الى عودة اللاجئين طوعا الى الوطن أو العودة الآمنة للمشردين داخليا الى مواطنهم. ونتيجة للأنشطة العابرة للحدود المخطط لها والتي انطلقت من كينيا، بدأ نحو ١٢٠ من المشاريع السريعة التأثير في قطاعات المياه والصحة والزراعة وتربية المواشي وتنمية الهياكل الأساسية في الصومال. ويلزم ضمان استمرار دعم المجتمع الدولي لهذا النهج المبتكر وقد تم اقتراح برنامج عابر للحدود يستغرق تسعة أشهر لتمويله وتنفيذه في عام ١٩٩٢. وبينما تتضح حيوية التمويل، فإن العائق الرئيسي لا يزال هو عدم الأمان في المنطقة. وفي هذا الصدد، تبذل عملية الأمم المتحدة في

الصومال وقوة عمل الأمم المتحدة الجهود حاليا لتحسين حالة الأمن على الحدود، لا سيما في المناطق التي يعيش اللاجئين فيها.

٩٩ - وفي أوائل عام ١٩٩٢، بذلت المفوضية، وإدارة الشؤون الإنسانية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونسيف، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية جهودا حازمة لتنسيق ومواءمة أنشطة الإغاثة الإنسانية التي تقوم بها مع أنشطة اللجنة الدولية للصليب الأحمر والمنظمات غير الحكومية. وتم هذا بوجه خاص في سياق برنامج الطواريء الخاص للقرن الأفريقي وعمليات الإغاثة من الجفاف في الجنوب الأفريقي. وأدى التعاون فيما بين الوكالات إلى مشاورات منتظمة وتقييم مشترك للاحتياجات فضلا عن التعاون في إيصال المساعدة الفورية. ولا تزال الجهود لازمة لتحسين التعاون في تبادل المعلومات وتخطيط البرامج والتنفيذ والتقييم من أجل ضمان الاستخدام الرشيد للموارد والإدارة الفعالة. ورغم بدء المبادرات المفيدة في التعاون فيما بين الوكالات في عام ١٩٩٢، فإنها تحتاج إلى مزيد من التعزيز والملاحقة لتقليل الثغرات في استمرارية أنشطة الإغاثة الإنسانية وإعادة التأهيل والتنمية. وفي هذا السياق، تقدم المفوضية الإغاثة والمعونة القصيرة الأجل للعائدين (وأحيانا للمجتمعات المضيفة) في شكل نقل وغذاء ومياه ومأوى ورعاية صحية وأغطية وسلع منزلية وعدد وبذور. ويلزم استكمال هذا النوع من المساعدة، الذي يعتبر حيويا للفترة التي تعقب العودة مباشرة، بمبادرات إنمائية.

١٠٠ - وهناك بعض الأسس التي لا بد من وجودها ليستوعب المجتمع تدفق اللاجئين أو ليستقبل مجموعة الأشخاص العائدين إلى الوطن. وعلى الرغم من عدم كون المفوضية وكالة إنمائية، فلقد اضطرت إلى تنفيذ أنشطة أساسية من النوع الإنمائي في شكل مشاريع سريعة التأثير في بعض برامجها. وتعتبر الأنشطة الإنمائية الأساسية شرطا مسبقا لسلامة ودوام عمليات العودة الطوعية إلى الوطن، مثل عملية العودة إلى الصومال، أو برنامجا مستداما للاكتفاء الذاتي، مثل البرنامج الذي يجري تنفيذه لما يزيد على ٥٥٠ ٠٠٠ من اللاجئين الليبيريين في غينيا، التي تعتبر من أقل البلدان نموا في أفريقيا. وخففت المفوضية عبء اللاجئين الذي يقع على كاهل المجتمع المضيف بتحسين الطرق الموصلة، وإصلاح الجسور، وحفر الآبار، وإقامة المراكز الصحية الأولية، وتدريب القابلات، وتجديد المدارس المحلية، وإعانة إنتاج المحاصيل الغذائية. وهذه هي مشاريع متواضعة ولكنها تسمح للمجتمع المضيف بالبقاء على قيد الحياة، ويسمح للاجئين بإعالة أنفسهم، ويوفر مهارات مفيدة يمكن أن يستخدمها اللاجئون لدى عودتهم إلى الوطن.

١٠١ - ودعت المفوضية باستمرار إلى اتباع نهج متكامل وحسن التنسيق للعودة الطوعية إلى الوطن وإعادة إدماج العائدين في سياق برنامج يعد بدقة لاعادة البناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي. وفيما يتعلق بذلك، استمرت المفوضية في العمل كجهاز حافز للمنظمات الإنمائية ومؤسسات الاقراض مثل مصرف التنمية الأفريقي والمانحين وفي المقام الأول البلدان المعنية مع توعيتها وتشجيعها والتعاون معها لضمان قيام الوكالات والبرامج الإنمائية بتدعيم المشاريع اللازمة لسد الثغرات الإنمائية أو ضمان الربط بين المساعدة الإنسانية والتنمية طويلة الأجل. ولذلك، يتحتم أن يضع المجتمع الدولي اطارا شاملا أو سياسة

شاملة لمثل هذا النهج. وسيتوقف نجاح مثل هذا النهج على الاستخدام المبدع لشبكة الشركاء المنفذين في أفريقيا المصحوب باستراتيجية ابتكارية لجمع الأموال لالتماس مصادر جديدة لها مع ضمان فعالية استخدام الموارد وامكان المساءلة عن هذا الاستخدام.

١٠٢ - إن عملية تعزيز السلم الجارية في موزامبيق نتيجة للتوقيع على اتفاق السلم في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ مهدت السبيل لاعادة توطين ما يقدر بنحو ١,٥ مليون لاجئ بالتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات غير الحكومية - وهذه هي أكبر حركة منظمة مماثلة في تاريخ المفوضية. ووضعت المفوضية فعلا خطة عمليات وميزانية لضمان تنفيذ عودة الموزامبيين الطوعية إلى وطنهم واعادة ادماجهم وفقا للمبادئ والاجراءات المقبولة دوليا. وستصدر المفوضية نداء لجمع ما يزيد على ٢٠٠ مليون دولار في أواخر نيسان/أبريل ١٩٩٣ لاتاحة بدء التحركات الرئيسية بعد موسم الأمطار في أيار/مايو - حزيران/يونيه ١٩٩٣ مباشرة. وفي موزامبيق، كما في أجزاء كثيرة أخرى في أفريقيا، سيتوقف نجاح اتفاق السلم كثيرا على رغبة المجتمع الدولي وقدرته في مساعدة المشردين داخليا والجنود المسرحين وضحايا الجفاف فضلا عن اللاجئين العائدين وإلى جانب ذلك على التزامه بعملية طويلة الأجل للتثبيت واعادة التأهيل.

١٠٣ - فهناك حاجة عاجلة، بالتالي، لقيام المجتمع الدولي بالتركيز على اللاجئين الأفريقيين اليوم - لتعزيز الارادة السياسية والتزام الحكومات بالتوصل إلى حلول دائمة لمواجهة مشاكل اللاجئين وانعدام الأمن، ولتحسين أوضاع إيصال المساعدة الانسانية وضمان تعبئة الموارد المناسبة، وتعزيز العودة الطوعية إلى الوطن ومعالجة مأساة المشردين داخليا المتأثرين الآخرين.

١٠٤ - وخلال عام ١٩٩٢، بلغ مجموع الانفاق في أفريقيا ٧٠٠ ٤٢٥ ٢٨٤ دولار منها ٩٣٧ ٠٠٠ ١٨٦ دولار أنفق بمقتضى برامج عامة و ٧٠٠ ٤٩٨ ٩٧ دولار بمقتضى برامج خاصة.

جيم - التطورات الاقليمية في الأمريكتين ومنطقة البحر الكاريبي

١٠٥ - تميز عام ١٩٩٢ والربع الأول من عام ١٩٩٣ في الأمريكتين ومنطقة البحر الكاريبي باحراز تقدم في الوصول إلى حلول دائمة مع احتمال تدفق موجات جديدة من ملتمسي اللجوء. واستمر تدعيم العودة إلى الوطن والاندماج المحلي، لا سيما في منطقة أمريكا الوسطى من خلال المؤتمر الدولي المعني بلاجئي أمريكا الوسطى. ولا تزال الحالة فيما يتعلق بملتمسي اللجوء من هايتي مدعاة لقلق كبير لدى المفوضية.

١٠٦ - وفي منطقة أمريكا الوسطى، استمر المجتمع الدولي في ابداء تأييد قوي للتوصل إلى حلول دائمة للاجئين والعائدين والمشردين وأعلن في الاجتماع الدولي الثاني للجنة المتابعة المنبثقة عن المؤتمر الدولي المعني بلاجئي أمريكا الوسطى (سان سلفادور، ٧-٨ نيسان/أبريل ١٩٩٢) عن تبرعات تبلغ ٨٢,٧ مليون دولار.

وأثناء المداولات في الدورة الثالثة والأربعين للجنة التنفيذية للمفوضية التي عقدت في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، أكدت وفود عديدة على إنجازات عملية المؤتمر الدولي كمثال لنهج اقليمي ناجح لحلول دائمة للمبعدة عن ديارهم. ورحب الاستنتاج المتعلق بالمؤتمر الدولي الذي اعتمدته اللجنة التنفيذية (A/AC.96/804، الفقرة ٢٨) بنتيجة الاجتماع الدولي الثاني وبوجه خاص بالمقرر الذي اتخذ بهذه المناسبة بعد أجل خطة العمل المنسقة للمؤتمر (A/44/527 و Corr.1، المرفق) لمدة سنتين أخريين حتى أيار/مايو ١٩٩٤. ووافقت اللجنة التنفيذية أيضا على قيام برنامج الأمم المتحدة الانمائي بدور "الوكالة الرائدة" في المؤتمر الدولي اعتبارا من تموز/يوليه ١٩٩٢ لتدعيم عمليات الاندماج وإعادة الادماج في المنطقة. كذلك، اقترحت اللجنة التنفيذية أن تطبق المفوضية الدروس القيمة المستقاة من المؤتمر على مناطق أخرى من العالم. وحظي المؤتمر بمزيد من التأييد من جانب الجمعية العامة في قرارها ١٠٣/٤٧ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ ومن جانب القمة الوزارية "سان خوسيه التاسعة" بين بلدان الجماعة الأوروبية وأمريكا الوسطى.

١٠٧ - ومنذ بداية عملية المؤتمر في أيار/مايو ١٩٨٩، تمت تعبئة ٢٤٠,١ مليون دولار من أجل ١٥٣ مشروعا في حاجة إلى تمويل خارجي يبلغ ٢٣٥,٧ مليون دولار. وتم توفير هذه الأموال عن طريق المنظمات غير الحكومية (٣٨ في المائة)، والحكومات (٢٢ في المائة)، والمفوضية (٢٤ في المائة) وآخرين (٦ في المائة). ولا يزال من الواجب تخطيط مبلغ ٩٥,٦ مليون دولار، الذي يمثل ٢٨,٥ في المائة من مجموع الأموال التي طلبتها البلدان السبعة المتأثرة (بليز، السلفادور، غواتيمالا، كوستاريكا، المكسيك، نيكاراغوا، هندوراس).

١٠٨ - ولا يزال الدعم المباشر لمتابعة خطة العمل المنسقة للمؤتمر من جانب المفوضية وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي يقدم عن طريق وحدة الدعم المشترك التابعة للمؤتمر، القائمة في سان خوسيه، كوستاريكا. ولقد أدت هذه الوحدة، التي يتم تزويدها بالموظفين وتمويلها بالاشتراك بين المفوضية وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، دورا رئيسيا في تعبئة الموارد، وتقديم الدعم التقني والتقارير المنتظمة عن التقدم في تنفيذ خطة العمل المنسقة. ولتعزيز التركيز على أدوار الجنسين في مشاريع المؤتمر والاستفادة من خبرة منظومة الأمم المتحدة، قدم صندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة خدمات أحد الخبراء في القضايا المتعلقة بالمرأة للعمل في وحدة الدعم المشترك. وتعمل الوحدة أيضا كأمانة للجنة المتابعة المنبثقة عن المؤتمر، التي تشمل سبعة بلدان متأثرة، والتي ترأسها السلفادور منذ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢. وتم الاتفاق على أن تتولى المكسيك رئاسة لجنة المتابعة للمرحلة النهائية من خطة العمل المنسقة للمؤتمر اعتبارا من آب/أغسطس ١٩٩٣.

١٠٩ - وفي شباط/فبراير ١٩٩٢، عقدت المفوضية وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي مؤتمرا في مدينة غواتيمالا بعنوان نهج يراعي أدوار الجنسين للعمل مع اللاجئات والعائدات والمشرديات في أمريكا الوسطى في إطار المؤتمر الدولي المعني بالاجئي أمريكا الوسطى لمواصلة عملية الاهتمام بقضايا اللاجئات. وتشمل

النتائج العملية للمؤتمر أعلاه استعراض جميع مشاريع المؤتمر الدولي لتعزيز تأثيرها على المرأة وبدء التدريب على حقوق الانسان الذي يتجه بالتحديد تجاه المرأة.

١١٠ - ويعتبر التوقيع على اتفاق تشابولتيبيك بين جبهة فارابونديو مارتي للتحرير الوطني وحكومة السلفادور في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ مثالا آخر لتعزيز السلم في المنطقة وكان حافزا لعودة ٢٠٤ ٣ من اللاجئين السلفادوريين إلى الوطن خلال عام ١٩٩٢ ونحو ٢٠٠ لاجئ خلال الربع الأول من عام ١٩٩٣. ومن التطورات المشجعة الأخرى في أمريكا الوسطى العودة الجماعية الأولى إلى الوطن لنحو ٤٦٦ ٢ لاجئا غواتيماليا في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣. وبناء على اتفاقات خطية بين الأطراف المعنية بعد مفاوضات مطولة ومعقدة، من المتوقع أن تعقب هذه الحركة الأولى عمليات أخرى للعودة الجماعية والفردية إلى الوطن لما يقدر بنحو ١٥ ٠٠٠ لاجئ غواتيمالي خلال عام ١٩٩٣. وبالإضافة إلى العائدين الذين وصلوا جماعيا إلى غواتيمالا في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، استقبلت غواتيمالا ١ ٧١٩ عائدا و ٦٠٠ عائد من الأفراد غيرهم خلال عام ١٩٩٢ والربع الأول من عام ١٩٩٣، على التوالي. ولدعم أنشطة الحماية والمساعدة للعائدين ورصد برامج إعادة ادماجهم، أنشأت المفوضية أربعة مكاتب ميدانية في غواتيمالا خلال عام ١٩٩٢ في كل من نينتون، وباريس، وكانتابل، وبيتيل.

١١١ - وفي أمريكا اللاتينية، تجاوزت العودة الطوعية إلى الوطن لنحو ٤٩٢ ٤ لاجئا سوريناميا من اقليم غيانا الفرنسي لما وراء البحار في عام ١٩٩٢ التقديرات الأصلية للتخطيط التي كانت تشمل ٥٠٠ ٢ لاجئ للعام بأكمله وأتاحت للمفوضية تقرير اختتام عملياتها في غيانا في نهاية آذار/مارس ١٩٩٣ وفي سورينام في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣. وعاد ٢٩٢ ١ لاجئا آخر من بلدان مختلفة إلى شيلي خلال عام ١٩٩٢ وكذلك نحو ٢٥٠ خلال الربع الأول من عام ١٩٩٣، مما أتاح للمفوضية القيام بتخفيض عملياتها تدريجيا في شيلي في نيسان/أبريل ١٩٩٣.

١١٢ - ومنذ الانقلاب العسكري الذي وقع في هايتي في أيلول/سبتمبر ١٩٩١، نزح نحو ٤٨ ٠٠٠ من الهايتيين من بلدهم بحثا عن اللجوء. وأثر تدفق ملتمسي اللجوء الهايتيين على عدة بلدان مجاورة في المنطقة. وسجلت حالات وصول مباشرة لأهل القوارب الهايتيين في كوبا (٤٥١ ٢ في عام ١٩٩٢ و ٢٠٨ خلال عام ١٩٩٣)، وجزر البهاما (٤٠٤ ١ في عام ١٩٩٢)، والجمهورية الدومينيكية (٧٣٥ في عام ١٩٩٢). وجامايكا (١٤٢ في عام ١٩٩٢)، وبينما (٢٢ في عام ١٩٩٢ و ٢٧٧ في عام ١٩٩٣). وفي عام ١٩٩٢، واصلت حكومة الولايات المتحدة سياسة المنع وقامت حتى أيار/مايو ١٩٩٢ بمنع ما بلغ مجموعه ١٩ ٠١٩ من الهايتيين ونقلتهم إلى القاعدة البحرية التابعة للولايات المتحدة في خليج غوانتانامو بكوبا. وكانت دائرة الهجرة والتجنيس في الولايات المتحدة قد عاينت ما يبلغ مجموعه ٦١٧ ١١ من الهايتيين من هذه المجموعة. ونظرا إلى استمرار التدفق على نطاق واسع، بدأت حكومة الولايات المتحدة بعد ذلك في تنفيذ سياسة الاجراءات الموجزة القاضية بإعادة جميع أهل القوارب الهايتيين الممنوعين إلى أعالي البحار.

١١٢ - وفي عدة مناسبات، أعربت المفوضة السامية عن قلقها فيما يتعلق بسياسة المنع والاعادة. وكبدل لذلك، اقترحت المفوضة السامية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ خطة عمل شاملة على حكومات المنطقة تعرض مبادرات دبلوماسية للتصدي للأسباب الجذرية للأزمة وتقتصر آليات لضمان احترام المبادئ الأساسية للحماية الدولية للاجئين، بما في ذلك عدم الإعادة القسرية، ومنح اللجوء للذين يتبين أن لديهم مطالب معقولة، وعودة غير اللاجئين إلى هايتي بسلام وكرامة، إلى جانب تدابير لتعجيل تحديد المركز. وفتحت المفوضية، من أجل زيادة تعزيز الآليات الحمائية وكجزء من الخطة الشاملة، مكتباً في الجمهورية الدومينيكية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ وزادت في نفس الوقت من وجودها في هايتي.

١١٤ - وفيما يتعلق بالأزمة الراهنة، استمرت المفوضة السامية في الدفاع عن الانضمام إلى المبادئ الدولية لحماية اللاجئين. ويسرها أن تلاحظ تجديد الالتزام بالعمل تجاه حل شامل وديمقراطي من جانب حكومة الولايات المتحدة والأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية وعرضت تعاونها حيثما كان هذا ممكناً ومناسباً.

١١٥ - وفي كندا، أصبح التشريع الجديد المعروف بمشروع القانون C-86، والذي يعدل القانون الكندي للهجرة لاعادة تنظيم إجراءات تحديد مركز اللاجئين قانوناً في ١ شباط/فبراير ١٩٩٣. ووفقاً لمشروع القانون المذكور، من المتوقع أن يشترك المكتب الفرعي للمفوضية في كندا بنشاط في تدريب كبار موظفي الهجرة الكنديين وأن يكون له دور إشرافي مباشر في تنفيذ المعايير الانسانية والرحيمة الواجبة الاستخدام في الاستعراضات اللاحقة للمطالبات.

١١٦ - وخلال عام ١٩٩٢، بلغ مجموع الانفاق في الأمريكتين ومنطقة البحر الكاريبي ٨٠٧ ٠٠٠ ٤٩ دولار، أنفق منها ٨٠٠ ٦٧٩ ٢٣ دولار فقط بمقتضى البرامج العامة و ٢٠٠ ١٢٧ ٢٦ دولار بمقتضى البرامج الخاصة.

دال - التطورات الاقليمية في آسيا وأوقيانوسيا

١١٧ - تحققت خلال عام ١٩٩٢ والربع الأول من عام ١٩٩٢ خطوات كبيرة في تنفيذ خطط العمل الشاملة للاجئين من أبناء الهند الصينية وبرنامج المغادرة المنظمة للاجئين الفيتناميين كما سجل تقدم بطيء ولكنه مطرد في عودة اللاجئين التايلنديين من جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية إلى الوطن. وواجهت المفوضية تحديات جديدة للاجئين خلال عام ١٩٩٢ في جنوب آسيا.

١١٨ - واستمر تدفق اللاجئين من ميانمار إلى بنغلاديش، الذي بدأ في خريف عام ١٩٩١، حتى صيف عام ١٩٩٢. وتبين من تعداد اللاجئين استكمل في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ أنه يوجد ٨٧٧ ٢٥٠ فرداً من ميانمار في ٢٠ مخيماً تقع أساساً في دائرة بازار كوكس. وقدمت المساعدة التي تتكون من أغذية، معظمها من برنامج الأغذية العالمي، ومن المأوى والمياه، والمرافق الصحية، والسلع المنزلية، والرعاية الصحية. ونفذت وزارة

الاعاثة برنامج المساعدة ونسقت، مع المفوضية، المساهمات التقنية من عدة منظمات غير حكومية دولية ووطنية. ومهد اتفاق ثنائي وقعت عليه حكومتا بنغلاديش وميانمار في نيسان/أبريل ١٩٩٢ الطريق لعودة اللاجئين الطوعية إلى الوطن. وحتى نهاية آذار/مارس ١٩٩٢، عاد ما يبلغ مجموعه ٤٧٧ ٢٢ لاجئا إلى ميانمار. واتفقت المفوضية وحكومة بنغلاديش على نص مذكرة تفاهم لتنظيم عودة اللاجئين الطوعية إلى الوطن. وعند كتابة هذا التقرير، تنتظر المفوضية الموافقة اللازمة من حكومة ميانمار على إقامة وجود دولي صغير في ولاية راكين لرصد ومتابعة أحوال العائدين من بنغلاديش.

١١٩ - وخلال عام ١٩٩٢، استمر التدفق الكبير للمجموعات الاثنية النيبالية من بوتان إلى نيبال الذي بدأ في أوائل عام ١٩٩١. وفي الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، بلغ عدد الوافدين من ملتسمي اللجوء ٩٢٨ ٦٥ شخصا وزاد عددهم حتى ٢٠ آذار/مارس ١٩٩٢ إلى ٢١٩ ٨٢ شخصا يوجدون في ستة مخيمات في جنوب شرقي نيبال. وتلقوا مساعدة في قطاعات الأغذية والمأوى والمياه والمرافق الصحية والرعاية الصحية والتعليم والخدمات المجتمعية. وباستثناء فترة قصيرة في نيسان/أبريل - أيار/مايو ١٩٩٢ تعرضت فيها المخيمات لتهديد خطير بسبب سوء التغذية، عالج برنامج المساعدة الاحتياجات بكفاءة وسرعة بمساعدة المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية. ومن الجدير بالذكر أن هناك ما يزيد على ٢٠ ٠٠٠ طفل مسجلين للالتحاق بمدارس المخيمات. ونوقشت عودة البوتانيين إلى الوطن على حدة بين المفوضية وحكومتا نيبال وبوتان خلال عام ١٩٩٢. وأخطرت الحكومتان المفوضية بأنه يجري حاليا استعراض قضية اللاجئين ثنائيا. وعرضت المفوضية السامية على كلتا الدولتين خدمات المفوضية للتوصل إلى حل دائم.

١٢٠ - ومنذ منتصف عام ١٩٩٢، تسببت الأحداث في أفغانستان في تدفق موجات جديدة من اللاجئين إلى الهند، معظمهم من الهندوس أو السيخ. وبلغ مجموع عدد اللاجئين الأفغان في الهند في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ ١١ ٠٠٢ لاجئا، وزاد هذا العدد حتى ٢١ آذار/مارس ١٩٩٢ إلى ١٩ ٥٤٤ لاجئا.

١٢١ - وفي غضون عام ١٩٩٢، عاد ٢٨ ٩٧١ لاجئا سري لانكيا من الهند وتم استقبالهم في مراكز استقبال بمساعدة المفوضية التي شهدت بالطابع الطوعي لهذه العودة إلى الوطن من الجانب الهندي منذ آب/أغسطس ١٩٩٢. وتوقفت العودة إلى الوطن في أواخر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، ولم تستأنف حتى ٣١ آذار/مارس ١٩٩٢ بسبب مشاكل السوقيات في تأمين النقل البحري. ولا تزال هناك أعداد كبيرة من العائدين المحتملين في الهند. وقيد النزاع بين جماعة النمر لتحرير التاميل في اعلاام وحكومة سري لانكا في شمال وشرق القطر أحيانا حرية تنقل العائدين وتسبب في وجود أعداد كبيرة من المشردين داخليا. وتقدم المفوضية المساعدة لنحو ٣١ ٠٠٠ من المشردين داخليا في مراكز اغاثة مفتوحة.

١٢٢ - ومن عام ١٩٨٠ إلى نهاية عام ١٩٩٢، عاد ما بلغ مجموعه ٧٢٣ ١٤ من اللاجئين وملتسمي اللجوء اللاوسيين إلى جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية تحت رعاية المفوضية، أساسا من تايلند والصين. وعاد

أكثر من النصف إلى الوطن خلال عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢. ومن ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، عاد نحو ٣٠٣٦ من اللاوسيين من تايلند بينما عاد إلى الوطن ٥٧٩ آخرين حتى ٣١ آذار/مارس ١٩٩٣. وخلال عام ١٩٩٢، بلغ عدد العائدين إلى الوطن من جمهورية الصين الشعبية ١٦٢١ شخصا، وعاد إلى الوطن ١٩٨ آخرين خلال الربع الأول من عام ١٩٩٣. وعقدت حكومتا لاو وتايلند والمفوضية خمسة اجتماعات ثلاثية، كان آخرها في رايونغ بتايلند في ١٣ و ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٢، أساسا لتنظيم إجراءات العودة من تايلند إلى الوطن. ونظمت حكومتا لاو والصين والمفوضية اجتماعا ثلاثيا آخر في تموز/يوليه ١٩٩١ لتنظيم العودة من جمهورية الصين الشعبية إلى الوطن. وأكدت حكومة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بوضوح سياستها التي ترحب بمقتضاها بعودة جميع المواطنين اللاوسيين الذين التمسوا اللجوء في الخارج منذ عام ١٩٧٥ مع عدم خوفهم من الأعمال الانتقامية.

١٢٣ - وفي نهاية عام ١٩٩٢، تبقى نحو ٤١ ٠٠٠ من اللاجئين وملتزمي اللجوء اللاوسيين في تايلند بينما قدر عدد اللاجئين اللاوسيين في الصين بنحو ٢٠٠٠ لاجئ. وعلى الرغم من عدم امكان التنبؤ بعدد الأفراد الذين سيختارون العودة إلى الوطن في نهاية المطاف، فانه في أوائل عام ١٩٩٣، كان نحو ٣ ٢٠٠ من مقدمي الطلبات من تايلند ينتظرون العودة إلى الوطن كما قدم ١٢٠ لاجئا في الصين طلبات بذلك. ويتلقى كل شخص يعود إلى الوطن تحت رعاية المفوضية الآن منحة نقدية تعادل ٨٠ دولارا في بلد اللجوء قبل المغادرة ثم يتلقى ٤٠ دولارا وحصص من الأرز لمدة ١٨ شهرا لدى وصوله إلى جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية. وفي عام ١٩٩٢، أضيفت بذور الخضروات ومجموعة صغيرة من العدد الزراعية إلى المساعدة القياسية التي تقدم لكل أسرة من العائدين. وبدأت منظمتان من المنظمات غير الحكومية الدولية التعاون بشأن مشاريع التوطين في ست مقاطعات في عام ١٩٩٢. وتهتم هذه المنظمات غير الحكومية الشريكة أساسا بالتنمية المجتمعية وتقديم المساعدة الانمائية إلى القرى المحيطة بمستوطنات العائدين.

١٢٤ - إن عودة الكمبوديين إلى الوطن، الجارية في اطار اتفاقات السلم المعقودة في باريس في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، بدأت في ٣٠ آذار/مارس ١٩٩٢. وبحلول ١ نيسان/أبريل ١٩٩٣، عاد ما بلغ مجموعه ٢٨٦ ٣٤٤ شخصا إلى كمبوديا مع المفوضية، منهم ٢٣٦ ٢٤٢ من تايلند، و١٢٨ من اندونيسيا، و٦٢٢ من فييت نام، و١٩٨ من ماليزيا، وواحد من سنغافورة وواحد من هونغ كونغ. واستكملت حركة العودة إلى الوطن في أواخر نيسان/أبريل ١٩٩٢. وفي ٣٠ آذار/مارس ١٩٩٣، بعد سنة واحدة من بدء عملية العودة إلى الوطن، رأت المفوضية السامية حفلا ختاميا رسميا بالموقع ٧، وهو آخر مخيم من المخيمات السبعة للكمبوديين في تايلند.

١٢٥ - وتميزت عملية العودة إلى الوطن بدرجة مثالية من التعاون فيما بين وكالات الأمم المتحدة في مجالات خبرة كل منها. وباشر المبعوث الخاص للمفوضية الوظيفية التكميلية لمدير شؤون العودة إلى الوطن في سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا، وتم بذلك كفالة أعلى مستويات الدعم والحماية للعملية من جانب عنصري حفظ السلم والشرطة المدنية التابعين للسلطة الانتقالية. وأنشأ مكتب خدمات المشاريع التابع

لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وحدات دعم إقليمية في المقاطعات الغربية الأربعة مع تزويد كل منها باخصائين قطاعيين لتنسيق تخطيط الأمم المتحدة والوكالات الشائبة والمنظمات غير الحكومية والسلطات الإقليمية والمحلية في استراتيجية خمسية شاملة للاندماج الريفي. وتقوم وحدة مشتركة وطيدة للإدارة باستعراض وتوجيه جميع مكونات برامج إعادة الإدماج في المفوضية بالاقتران ببرامج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ونجح برنامج الأغذية العالمي في إيصال الأغذية بلا تأخير أو انقطاع طوال عملية العودة الى الوطن. وكرست منظمة الأمم المتحدة للطفولة جزءاً كبيراً من طاقتها لحفر الآبار لتوفير المياه العذبة للمجتمعات المستقبلية للعائدين.

١٢٦ - ولمساعدة المجتمعات في إعادة إدماج العائدين، قامت المفوضية بتمويل ما يزيد على ٤٠ من المشاريع السريعة التأثير الصغيرة عن طريق آلية الوحدة المشتركة للإدارة التقنية المنشأة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتكلفة بلغت ٧,٨ مليون دولار. وتشمل الفوائد إصلاح ٢٢٠ كيلومتراً من الطرق و ٢٢ جسراً، وتوفير ٣٦٢ ١ بئراً و ١١ بركة، وبناء ٦٧٠ مرحاضاً، وبناء وإصلاح ٣٥٥ مدرسة، ورفع مستوى خدمات ٣٧ مستشفى وعيادة، وأنشطة تتعلق بإزالة الألغام وإعداد الأرض (تشمل ما يزيد على ٨٠٠٠ هكتار من الأرض)، ومساعدة أسرية لما يزيد على ١٠٠٠ من العائدين المحتاجين. وصدر نداء مشترك بين المفوضية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأغذية العالمي، يغطي احتياجات الوكالات الثلاث جميعها خلال مرحلة إعادة الإدماج، عن الممثل الخاص للأمين العام في اجتماع المانحين الذين استضافهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بنوم بنه في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٣. وبعد منتصف عام ١٩٩٣، سيتحمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مسؤولية أوفى عن برنامج إعادة الإدماج الذي بدأ بالاشتراك مع المفوضية. وتحمل برنامج الأغذية العالمي اعتباراً من ١ نيسان/أبريل ١٩٩٣ المسؤولية التنفيذية لاستمرار توزيع الأغذية على العائدين للفترة المتفق عليها التي تبلغ ٤٠٠ يوم لكل أسرة بعد العودة. وستحتفظ المفوضية بالموظفين القائمين بالرصد والحماية في بنوم بنه وباتامبغ والذين يشملون جميع مجالات العائدين طوال فترة المساعدة الغذائية المباشرة للعائدين.

١٢٧ - وبالاتقال الى التقدم بمقتضى خطة العمل الشاملة، وصل ما بلغ مجموعه ٥٥ من ملتمسي اللجوء الفيتناميين بالقوارب الى هونغ كونغ والى بلدان في جنوب شرق آسيا في عام ١٩٩٢. ويقابل هذا الرقم ٤٢٢ ٢٢ من ملتمسي اللجوء في عام ١٩٩١. ووفد ثلاثون شخصاً بالقوارب الى اليابان خلال الشهرين الأولين من عام ١٩٩٣. وساهمت عوامل كثيرة في هذا الانخفاض الكبير في ملتمسي اللجوء من فيتيت نام. وتشمل هذه العوامل: التطورات في فيتيت نام، وحملات الإعلام الجماهيري، والإعلانات المشتركة بين المفوضية والجماعة الأوروبية في أيلول/سبتمبر ١٩٩١ على مستوى تخفيض المساعدة النقدية لملتمسي اللجوء الوافدين الى بلدان اللجوء الأول بعد ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩١، والاتفاق الشائبي بين المملكة المتحدة - هونغ كونغ وفيتيت نام في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ بشأن برنامج العودة المنظمة للفيتيتناميين غير اللاجئيين. وخلال عام ١٩٩٢، استمرت المفوضية في القيام بحملات الإعلام الجماهيري في فيتيت نام. وأنتج التلفزيون الفيتيتنامي أفلاماً تبين حالة المخيمات في بلدان/أقاليم اللجوء الأول ونشرت المجلات الفيتيتنامية الرئيسية

أعدادا خاصة بشأن إعادة إدماج العائدين. وقامت المفوضية أيضا برعاية المحفل الدولي لخطة العمل الشاملة في واشنطن العاصمة في نيسان/أبريل ١٩٩٢.

١٢٨ - وفي نهاية عام ١٩٩٢، استكملت تماما أو تقريبا إجراءات تحديد مركز اللاجئين في المنطقة باستثناء هونغ كونغ. وتجري حاليا عملية النداء/الاستعراض. وعقدت عدة اجتماعات لتبسيط الإجراءات وتطبيق معايير اللاجئين وتحسين التعاون بين المفوضية والموظفين من بلدان/أقاليم اللجوء الأول. وأحرز أيضا تقدم كبير في تحديد هوية وإعداد وثائق المؤهلين لإجراءات خاصة في المنطقة. واستكملت عملية إعداد وثائق القصر في معظم بلدان/أقاليم اللجوء الأول وتلقى ٧٥ في المائة من الذين عرضوا على لجان خاصة توصيات بشأنهم.

١٢٩ - وأعيد توطين ما مجموعه ٩ ٦٤٤ لاجئا فييتناميا في عام ١٩٩٢ و ١ ٧٠٥ من اللاجئين الفيتناميين في الشهرين الأوليين من عام ١٩٩٢. وفي ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٢، بلغ عدد اللاجئين الفيتناميين قبل انقضاء التاريخ المحدد ١ ٦٩٣ لاجئا بينما بلغ عددهم بعد التاريخ المحدد ٨ ٢٢٣ لاجئا. ولم يتم التوصل بعد الى حلول مناسبة للعدد المطبق من اللاجئين قبل هذا التاريخ.

١٣٠ - واستمرت في عام ١٩٩٢ الجهود المبذولة لتعزيز عودة ملتمسي اللجوء الفيتناميين الى الوطن وعاد طوعا خلال العام الى الوطن ١٦ ٩٥٢ شخصا. وعاد ١ ٢٠٠ فييتنامي آخر طوعا في الأشهر الثلاثة الأولى من عام ١٩٩٢. وخلال عام ١٩٩٢، استمر الفيتناميون العائدون الى الوطن في تلقي مساعدة إعادة الإدماج لدى عودتهم. وسيتلقى العائدون المحتملون الذين وصلوا الى مخيمات اللجوء الأول قبل ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ مساعدة مالية تصل الى ما يعادل ٣٠ دولارا في الشهر لمدة ١٢ شهرا. وينفذ توزيع هذه الإعانة على مستوى المقاطعة وتلقى الأغلبية مبلغا إجماليا. وتقدم مساعدة سكنية للعائدين المحتاجين اليها. وتقدم المفوضية أيضا مساعدة في شكل مشاريع صغيرة الحجم للمجتمعات المحلية تضيف العائدين والسكان المحليين معا. وتهدف المشاريع الصغيرة الى تحسين الاكتفاء الذاتي للعائدين وتوليد العمل لهم وتعزيز الهياكل الأساسية. وتعزز مساعدة المفوضية لإعادة الأزواج أيضا بالبرنامج الدولي الهام للمساعدة على إعادة الإدماج في فييت نام، الذي تموله الجماعة الأوروبية، والذي يركز على إيجاد فرص العمل، والتدريب المهني، والمشاريع الصغيرة، والصحة، وتعزيز المؤسسات الصغيرة.

١٣١ - وخلال عام ١٩٩٢، بلغ مجموع الانفاق في آسيا وأوقيانوسيا ١٧٤ ٥٢٧ ٠٠٠ دولار، منها ٤٩ ٦٢٢ ٩٠٠ دولار أنفقت بمقتضى البرامج العامة و ١٢٤ ٩٠٤ ١٠٠ دولار بمقتضى البرامج الخاصة.

هـ - التطورات الإقليمية في أوروبا

١٣٢ - ظلت قضايا اللاجئين واللجوء، وكذلك المسائل المتعلقة بالهجرة، موضع اهتمام رئيسي من جانب الدول الأوروبية. ذلك أن النزاع الذي نشب في يوغوسلافيا السابقة في أواخر ١٩٩١ قد أطلق شبح تدفق أضخم موجات من اللاجئين في أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية.

١٣٣ - ففي أوروبا الغربية وصل عدد طالبي اللجوء في عام ١٩٩٢ الى مجموع يقدر بحوالي ٧٠٠ ٠٠٠ شخص، مقابل ٥٤٥ ٠٠٠ في ١٩٩١ و ٤٢٠ ٠٠٠ في ١٩٩٠. وإذا استثنى من ذلك عدد طالبي اللجوء من يوغوسلافيا السابقة، فإن عدد طالبي اللجوء في أوروبا خلال عام ١٩٩٢ ظل على ما كان عليه أو تناقص في عدة بلدان. ويبدو أيضا أن سبل الوصول الى بلدان اللجوء قد تغيرت. فقد أبلغت بعض الدول عن انخفاض ملحوظ في عدد طالبي اللجوء الذين يصلون الى المطارات الدولية، في حين يزداد استخدام بعض دول أوروبا الوسطى والشرقية كبلدان للمرور العابر أو اللجوء.

١٣٤ - وإزاء هذه التطورات، أخذت حكومات المنطقة تطبيق قوانين وتدابير تهدف الى تبسيط إجراءات تحديد مركز اللاجئين، وتقصير مدتها والتمييز في مرحلة مبكرة بين طلبات اللجوء التي تستند الى أساس وتلك التي يكون واضحا أن لا أساس لها. وفي الوقت نفسه، كثفت الدول الأوروبية المشاورات الدولية بشأن السياسات المتسقة أو المشتركة تجاه الهجرة واللجوء. وقد أجريت هذه المشاورات، بصفة خاصة بين الدول الأعضاء في الجماعة الأوروبية التي اعتمدت، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، قرارات تتعلق بطلبات اللجوء التي يكون من الواضح عدم وجود أساس لها، وبلدان اللجوء الثالثة، والبلدان التي لا يوجد فيها عامة خطر اضطهاد فعلي. وعلى مستوى جميع بلدان أوروبا، أعدت توصية بشأن منع الهجرة غير القانونية، كان قد اتفق عليها في المؤتمر الوزاري المنعقد في بودابست في شباط/فبراير ١٩٩٣.

١٣٥ - وقد تفاقم مشكلة إدارة النتائج المترتبة على التدفق الضخم لطالبي اللجوء والنظر في طلبات اللجوء بتزايد المواقف المعادية للأجانب والعنصرية وارتفاع عدد الهجمات على مراكز استقبال طالبي اللجوء واللاجئين.

١٣٦ - وتابعت المفاوضية عن كثب التطورات في المنطقة. واشتركت في اجتماعات دولية عديدة عقدت في أوروبا بشأن قضايا اللاجئين واللجوء والهجرة، وقدمت المشورة بشأن تطبيق اتفاقية عام ١٩٥١ وبروتوكول عام ١٩٦٧. ولاحظت المفاوضية اعتماد الدول المتزايد على تدابير معينة مثل زيادة الرقابة على الحدود، واشتراطات الحصول على تأشيرات الدخول، وتطبيق الجزاءات على شركات النقل الجوي، ومفهومي بلد المنشأ الآمن وبلد اللجوء الأول، وذلك بهدف معالجة تدفقات المهاجرين غير القانونية. وواصلت المفاوضية التأكيد على أن هذه التدابير لا تقدم حولا لمشكلة اللاجئين في حد ذاتها، نظرا لأنها

تؤدي الى تزايد المصاعب التي يواجهها الأشخاص المحتاجون الى الحماية الدولية للاستفادة من إجراءات اللجوء.

١٣٧ - وفي أيار/مايو ١٩٩٢، وجهت منفضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين نداء الى جميع الحكومات والأحزاب السياسية والوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية المعنية لإقامة حوار حول وضع استراتيجية شاملة بشأن اللاجئين والهجرة في أوروبا. وتتمثل أهم عناصر استراتيجية شاملة من هذا القبيل في توفير الحماية لمن يحتاجون إليها؛ والأنشطة الوقائية؛ وبرامج تقديم المساعدات الى اللاجئين والعائدين؛ والتفريق بوضوح بين الأشخاص الذين يفرون من الاضطهاد والعنف، وأولئك الذين يغادرون ديارهم لأسباب أخرى؛ وإعلام الجمهور لزيادة الوعي بمسألة اللاجئين وقبولهم في بلدان اللجوء؛ والتركيز على المهاجرين المحتملين في أوطانهم. وتجدر الإشارة في هذا السياق الى أن مجلس أوروبا المنعقد في أدنبرة (كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢) اعترف بالحاجة الى وجود نهج شامل يتضمن إجراءات منسقة في مجالات السياسة الخارجية والتعاون الاقتصادي والهجرة وسياسة اللجوء. وأقر المجلس أيضا بأهمية المعونة التي تشجع التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة في تقليل ضغوط الهجرة على المدى الأطول.

١٣٨ - وبالإضافة الى ذلك، أنشأت المفوضية مكاتب لتمثيلها في دول أوروبا الوسطى والشرقية، بما في ذلك في كمنولث الدول المستقلة الحديثة النشأة؛ وركزت أنشطتها على الحماية وتعزيز قانون اللاجئين وبناء المؤسسات، مع تنفيذ بعض برامج المساعدة المحدودة. ويتزايد التشابه بين المشاكل التي تواجهها هذه البلدان والمشاكل القائمة في أوروبا الغربية، حيث تسعى الحكومات الى تشديد رقابتها على تدفقات المهاجرين التي تمر عبر أراضيها. وقد انضمت جميع دول أوروبا الوسطى الى اتفاقية عام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين وبروتوكولها لعام ١٩٦٧؛ واعتمدت دولتان منها قوانين وطنية لتنفيذ الاتفاقية، بينما أعدت الدول الأخرى مشاريع قوانين لهذا الغرض. وبالمثل، تم أو يجري حاليا إنشاء إدارات وطنية تختص بمعالجة مسائل اللاجئين. وتقدم المفوضية ما يلزم من مشورة تقنية وقدر من الدعم المادي كيما تعمل هذه الهيئات بكامل طاقتها. ويقدم الدعم أيضا الى حركة المنظمات غير الحكومية، الناشئة في تلك البلدان، ولاسيما بالتعاون مع "المشاوراة الأوروبية بشأن اللاجئين والمنفيين". وقدمت المساعدات الى اللاجئين المعدمين و/أو الى الحكومات لتسهيل الإدماج المحلي للاجئين، حيثما أمكن. وقدم أيضا دعم مالي الى اللاجئين من يوغوسلافيا السابقة في هنغاريا، وعمما قريب سيشمل هذا الدعم مجموعات من لاجئي البوسنة، وبصفة خاصة النساء والأطفال، الذين تم قبولهم في بلدان أخرى من بلدان أوروبا الوسطى.

١٣٩ - وتعطي المفوضية الأولوية لتعزيز قانون اللاجئين وبناء المؤسسات. وقد نظمت سلسلة من الحلقات الدراسية من "الجيل الأول" خلال عام ١٩٩٢ لتعريف كبار الموظفين الحكوميين بقضايا الهجرة وقانون اللاجئين والقانون الإنساني الدولي والأوروبي. ونظمت حلقات دراسية لمسؤولين من وزارات العدل والداخلية والعمل والشؤون الاجتماعية، وكذلك لممثلي المنظمات غير الحكومية. وقد حضر هذه الاجتماعات، التي نظمت بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة، مشتركون من مركز حقوق الإنسان ومجلس أوروبا واللجنة الدولية

لصليب الأحمر والرابطة الدولية لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، وخبراء وطنيون من مكاتب اللاجئين والهجرة في بلدان أوروبا الغربية. وبنهاية نيسان/أبريل ١٩٩٢، كانت قد عقدت حلقات دراسية من هذا القبيل في ١١ بلدا بما فيها دول البلطيق. وبالإضافة إلى ذلك، نظمت حلقات عمل وبرامج تدريبية بشأن تحديد مركز اللاجئين وقانون الجنسية والتقليل من حالات انعدام الجنسية. ويجري الإعداد لتنظيم حلقات دراسية من "الجيل الثاني" حول قضايا محددة متعلقة باللاجئين. وذلك لمواجهة احتياجات سلطات الهجرة والشرطة والادارات الوطنية المعنية باللاجئين في شتى الجمهوريات. وفي الوقت الحاضر، ينصب التركيز بوجه خاص على برامج "تدريب المدربين".

١٤٠ - وقد انضم الاتحاد الروسي إلى اتفاقية عام ١٩٥١ وبروتوكولها لعام ١٩٦٧ في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، وأصدرت قانونها الوطني الخاص باللاجئين في شباط/فبراير ١٩٩٢. وقد بدأت الحكومة في إعداد وإقامة ما يلزم من هياكل وإجراءات وقدمت المفوضية مساعدات إلى طالبي اللجوء المعوزين في موسكو من خلال مشروع للرعاية والإعالة؛ وعاد اللاجئون الشيليون إلى وطنهم في إطار برنامج للعودة الطوعية إلى الوطن تحت رعاية المفوضية.

١٤١ - واستجابة لطلب من حكومتي أرمينيا وأذربيجان، قامت المفوضية بتعبئة فريقها المعني بمواجهة الطوارئ، واستهلت مشروعا للإغاثة لمدة ستة أشهر في كل من هاتين الدولتين. وفي جورجيا، شاركت المفوضية في بعثة مشتركة بين وكالات الأمم المتحدة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ ونفذت، مع الوكالات الأخرى، مشروعا لإغاثة المشردين داخليا.

١٤٢ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١، تلقت المفوضية تنويضا من الأمين العام للأمم المتحدة بالعمل بوصفها الوكالة الرئيسية في الأمم المتحدة لتقديم الحماية والمساعدة إلى الأشخاص المتضررين من النزاع في يوغوسلافيا السابقة الذين كان يقدر عددهم حينذاك بنحو ٥٠٠ ٠٠٠ شخص. وتم تخطيط وتنفيذ عدد من الأنشطة بالاشتراك مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية واللجنة الدولية للصليب الأحمر والرابطة الدولية لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر والمنظمات غير الحكومية. وفي شباط/فبراير ١٩٩٢، وافق مجلس الأمن على نشر قوات حفظ السلم، أي قوة الأمم المتحدة للحماية، وكذلك نشر وحدات للشرطة ووحدات مدنية في أربعة قطاعات في شرقي سلوفينيا وغربها وفي كرايينا، لفترة أولية مدتها سنة. وأنشئت في جميع أرجاء يوغوسلافيا السابقة شبكة للسوقيات والتوزيع وتسهيلات للتخزين. وفي ٨ نيسان/أبريل، وقع الأمين العام على النداء المنقح المشترك بين المفوضية واليونسيف ومنظمة الصحة العالمية بشأن تقديم المساعدة الإنسانية إلى يوغوسلافيا السابقة. وبُعِيد صدور النداء المنقح ازدادت حدة القتال؛ وبحلول منتصف نيسان/أبريل كان مجموع عدد المشردين داخل يوغوسلافيا السابقة قد ارتفع إلى ٨٠٠ ٠٠٠ شخص؛ ودل ذلك على اتساع نطاق النزاع بحيث شمل البوسنة. وبنهاية أيار/مايو، كان عدد المشردين قد وصل إلى ١,٣ مليون شخص.

١٤٣ - وبسرعة، أصبحت الحالة في جمهوريات يوغوسلافيا السابقة موضع مفاوضات مكثفة وازدادت مشاركة الأمم المتحدة. وفي ١٥ أيار/مايو ١٩٩٢، استكمل نشر قوة الأمم المتحدة للحماية في شرقي سلوفينيا. وفي ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٢، صوت مجلس الأمن على توقيع جزاءات ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود). وفي ٢ تموز/يوليه ١٩٩٢، بدأت عمليات الإسقاط الجوي لمواد الإغاثة الإنسانية الى سراييفو، وهي أضخم عملية من هذا القبيل منذ عملية برلين، بمعدل ٢٠٠ طن متري يوميا من الإمدادات الغذائية والطبية. وتوقفت العملية مؤقتا عدة مرات بسبب تزايد الأحداث الأمنية. وبنهاية آذار/مارس ١٩٩٣، كان عدد الطلعات الجوية قد بلغ حوالي ٣٠٢١ طلعة، نقلت ٨٤٠ ٣٢ طنا متريا من إمدادات الإغاثة الإنسانية الى سراييفو.

١٤٤ - وفي ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٢، عقدت مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، في جنيف، اجتماعا دوليا رفيع المستوى بشأن المعونة الإنسانية لضحايا النزاع في يوغوسلافيا السابقة. وحضرت هذا الاجتماع جميع البلدان المتضررة في المنطقة، وأوساط المانحين ودول أخرى مهتمة بهذه المسألة، وعدد كبير من المنظمات الحكومية وغير الحكومية. وأيد الاجتماع "الاستجابة الشاملة للأزمة الإنسانية في يوغوسلافيا السابقة" التي اقترحتها المفوضة السامية. وتتألف هذه الاستجابة الشاملة من سبعة عناصر: احترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني، والحماية الوقائية، وسبل الحصول على المساعدة الإنسانية، والاحتياجات الإنسانية الخاصة، والحماية المؤقتة، والمساعدة المادية، والعودة والتأهيل. وقد ظلت هذه الاستجابة الشاملة هي الإطار الذي تنفذ فيه أنشطة المفوضية بوصفها الوكالة الرئيسية في مجال تقديم المساعدة الإنسانية في يوغوسلافيا السابقة. وقد استعرض تنفيذها في اجتماعات للمتابعة عقدت في جنيف في ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ و ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ و ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ و ١٥ آذار/مارس ١٩٩٣. وركزت المناقشات على العوائق المتعددة والخطيرة التي تحول دون التنفيذ الكامل للاستجابة الشاملة، وعلى الحاجة الى اتخاذ مزيد من التدابير وإلى التوصل الى تسوية سياسية.

١٤٥ - واشتركت المفوضة السامية في المؤتمر الدولي الخاص بيوغوسلافيا السابقة، المنعقد في لندن في نهاية آب/أغسطس ١٩٩٢، حيث دُعيت الى تولي رئاسة الفريق العامل المعني بالقضايا الإنسانية في ذلك المؤتمر. وبهذه الصفة، ظلت المفوضة على اتصال بأطراف النزاع في البوسنة والهرسك، سواء من خلال الاجتماعات المنعقدة في جنيف أم عن طريق مبعوثها الخاص ورؤساء البعثات في الميدان. وكانت هذه الاتصالات مفيدة لتذكير الأطراف بالتزاماتها بموجب برنامج عمل لندن بشأن القضايا الإنسانية، وخاصة من أجل ضمان وصول المساعدات الإنسانية، كاملة وسليمة، الى جميع ضحايا النزاع، والسماح بالافراج دون أي شروط عن جميع المدنيين المحتجزين.

١٤٦ - وخلال شهر آب/أغسطس، استمر القتال العنيف وارتفع عدد اللاجئين والمشردين نتيجة للنزاع اليوغوسلافي الى مليوني شخص. وبنهاية عام ١٩٩٢، كانت الأمم المتحدة تقدم المساعدات الى ٣٠٥٥ ٠٠٠ شخص من اللاجئين والمشردين وغيرهم من المتضررين بسبب الحرب. واستجابت الدول

بسبب لنداء المفوضة السامية للسماح للفارين من النزاع في يوغوسلافيا السابقة بدخول ديار الأمان. ومنحت البلدان الأوروبية حماية مؤقتة لأكثر من ٦٠٠ ٠٠٠ شخص، ولكن دون أن تيسر في الوقت نفسه سبل الاستفادة من إجراءات اللجوء. واستجابت الحكومات بصفة خاصة لطلب المفوضية العاجل بتوفير أماكن للمجموعات الضعيفة بصفة خاصة، مثل المحتجزين الذين أطلق سراحهم من المعتقلات في يوغوسلافيا السابقة.

١٤٧ - ويقدر مجموع نفقات المفوضية لعملية الاغاثة الانسانية في يوغوسلافيا السابقة خلال الفترة تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ الى آذار/مارس ١٩٩٣، بما في ذلك قيمة المساهمات العينية والنقدية، ٢١٩,٥ مليون دولار. واعتبارا من آذار/مارس ١٩٩٣ أنشأت المفوضية ٢٤ مكتبا في يوغوسلافيا السابقة يعمل فيها نحو ٦٠٠ من الموظفين الدوليين والمحليين.

١٤٨ - وخلال عام ١٩٩٢ والربع الأول من عام ١٩٩٣ ازداد بشكل هائل اتساع وتعدد العملية الانسانية، حسبما يتضح من النداءات المنقحة الخمسة الموجهة، وكان كل منها يستهدف عددا من السكان وبالتالي مبالغ أكبر من سابقه. فقد صدر النداء الأول من أجل عملية الأمم المتحدة للاغاثة الانسانية في يوغوسلافيا السابقة في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١. وحدد مبلغا مستهدفا هو ٢٤,٣ مليون دولار (الجميع وكالات الأمم المتحدة)، وحدد عدد المستفيدين المقرر تقديم المساعدات اليهم بـ ٥٠٠ ٠٠٠ شخص. وبحلول ٨ نيسان/ابريل ١٩٩٢، كان الرقم المستهدف قد وصل الى ٣٧,٥ مليون دولار وعدد المستفيدين الى ٦٥٠ ٠٠٠ شخص. وبعد ذلك بشهر، في ١٩ أيار/مايو، صدر نداء منقح بمبلغ ١٧٤,٥ مليون دولار، من أجل ١ ٠٠٠ ٠٠٠ مستفيد. وحدد النداء الصادر في ٤ أيلول/سبتمبر المبلغ المستهدف بـ ٥٦١,٧ مليون دولار من أجل ٢ ٧٨٠ ٠٠٠ مستفيد؛ والنداء الصادر في ٤ كانون الأول/ديسمبر كان من أجل ٢ ٠٥٥ ٠٠٠ مستفيد بمبلغ مستهدف هو ٦٤٢,٥ مليون دولار. وفي ١١ آذار/مارس ١٩٩٣، صدر "النداء الموحد المنقح المشترك بين وكالات الأمم المتحدة من أجل يوغوسلافيا السابقة" (نيسان/ابريل - كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣) بمبلغ مستهدف هو ٢ ٣٣٥,٣ مليون دولار. وكان عدد المستفيدين المقرر تقديم المساعدات اليهم قد وصل الى ٢ ٨٢٠ ٠٠٠ شخص في ذلك التاريخ.

١٤٩ - وخلال عام ١٩٩٢، بلغ اجمالي نفقات المفوضية في أوروبا ٦٠٠ ٩٣٠ ٣٣٦ دولار؛ أنفق منها مبلغ ٢٠٠ ٧٠٩ ٢٤ دولار في اطار البرامج العامة ومبلغ ٣٠٠ ٢٢١ ٣١٧ دولار في اطار البرامج الخاصة.

واو - التطورات الاقليمية في جنوب غربي آسيا وشمال افريقيا والشرق الأوسط

١٥٠ - واصلت المفوضية تركيز الاهتمام على أفغانستان خلال الفترة قيد الاستعراض في هذا التقرير. وعلى الرغم من الدلالات الأولية التي تبشر بحل للنزاع الأفغاني، اتسمت الحالة في أفغانستان في عام

١٩٩٢ بالاضطراب وعدم الاستقرار. فقد أدى استمرار الحرب الأهلية والنزاع المسلح الى تقويض الجهود الرامية الى تشكيل حكومة مركزية وتمثيلية. وربما تدل التسوية التي تم التوصل اليها في ٧ آذار/مارس ١٩٩٢ في اسلام آباد بين المجموعات الرئيسية، والمؤيدة من المملكة العربية السعودية وباكستان وجمهورية ايران الاسلامية، على انتهاء فترة الاضطراب وتسفر عن تشكيل حكومة تستند الى قاعدة واسعة النطاق وعن تهيئة ظروف سياسية وأمنية أكثر استقراراً.

١٥١ - وعلى الرغم من عدم الاستقرار المشار اليه أعلاه، فإن عودة ١,٥ مليون لاجيء أفغاني طوعاً وتلقائياً من البلدان المجاورة في عام ١٩٩٢ تجاوزت أكثر التوقعات تفاؤلاً. وبلغ اجمالي النفقات في عام ١٩٩٢ فيما يتعلق بعودة اللاجئين الأفغان طوعاً الى وطنهم ٤٨,٦ مليون دولار. ومن المتوقع أن تستمر حركات العودة الجماعية الى الوطن خلال عام ١٩٩٣. وقد اعتمدت المفوضية رقماً تخطيطياً أولياً يبلغ مليوني لاجيء، علماً بأن حجم تدفق العائدين سيتوقف على الظروف الأمنية والطاقة الاستيعابية لاقتصاد مناطق العودة الرئيسية.

١٥٢ - وركز برنامج المفوضية للعائدين، داخل أفغانستان، على أنشطة التأهيل العاجل المحدودة في مجالي المأوى والري، ولا سيما من خلال مشاريع "الفداء من أجل العمل". أما المسائل الأوسع نطاقاً والخاصة بالتأهيل والتنمية فأنها ستتطلب جهوداً منسقة ومطرقة من جانب الأمم المتحدة، وستطرح تحدياً رئيسياً في سد الفجوة بين المعونة الانسانية والجهود الانمائية على الأجل الأطول. بيد أن سحب معظم الموظفين الدوليين من البلد بسبب عدم استقرار الأحوال قد حال دون معالجة الأمم المتحدة لمسألة إعادة تعمير أفغانستان وحد من قدرة عدد من الوكالات على مساعدة السكان المحتاجين. وقد تفاقم الوضع بسبب النزوح الداخلي لمئات الآلاف من الأشخاص الذين فروا من العاصمة خلال الربيع الأخير من عام ١٩٩٢.

١٥٣ - وأضيف بعد جديد الى عمليات المفوضية في البلد حين أصبحت أفغانستان أيضاً بلداً للجوء في أواخر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ والربيع الأول من عام ١٩٩٣ نتيجة لتدفق اللاجئين الطاجيك اليها. وفي نهاية آذار/مارس ١٩٩٣، كانت المفوضية تقدم المساعدات الى نحو ٥٠ ٠٠٠ لاجيء من الطاجيك، في شكل مساعدة الطوارئ الأساسية (الأغذية والمواد الأخرى غير الغذائية، وكذلك الماء والصحة، والمرافق الصحية والمأوى)، بالتعاون مع السلطات المحلية ووكالات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات الدولية غير الحكومية.

١٥٤ - وقد أعاق الوضع المتفجر في شمالي أفغانستان وفي البلد بأسره تنفيذ برنامج المساعدة. ومن المرجح أن يؤدي اخلاء أغلبية موظفي المفوضية من شمالي أفغانستان والتوترات المتزايدة في المنطقة الى زيادة اضعاف جهود الاغاثة. وفي ظل هذه الظروف، وفي محاولة لتفادي المزيد من النزوحات، تسعى المفوضية الى تحديد خيارات يمكن أن تؤدي الى عودة اللاجئين الطاجيك طوعاً الى وطنهم في وقت مبكر.

١٥٥ - وفي باكستان، تقدم المفوضية الى الأفغان الذين يرغبون في العودة الى وطنهم مجموعة من المساعدات تتألف من منحة نقدية وكمية من القمح، مقدمة من برنامج الأغذية العالمي، لمساعدتهم على العودة والاستيطان في المناطق التي يعودون اليها. وقد استفاد من هذه الخطة ما مجموعه ١ ٢٧٤ ٠٠٠ لاجيء أفغاني خلال الفترة من ١ كانون الثاني/يناير الى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، وكذلك ٢٣ ٠٠٠ لاجيء آخر خلال الفترة من ١ كانون الثاني/يناير الى ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٣. وأدت العودة الى الوطن بأعداد ضخمة الى انخفاض عدد اللاجئين الأفغان الذين يحصلون على المساعدة الى ١ ٥٤٤ ٠٠٠ لاجيء بنهاية آذار/مارس ١٩٩٣. ولذلك، بدأت المفوضية في تخفيض حجم برنامجها الخاص بالرعاية والاعالة، بالتشاور الوثيق مع حكومة باكستان. فقد أغلقت وحدات ادارة المخيمات، التي كان يبلغ عددها ٢٤٧ وحدة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، أو تم ادماج بعضها بحيث أصبح عددها ١٩٠ وحدة في نهاية عام ١٩٩٢؛ واقترن بهذا الاجراء ادماج الخدمات وتخفيض عدد موظفي الحكومة وموظفي الوكالة المنفذة. ومن المتوقع أن يظل في باكستان عدد كبير من اللاجئين الأفغان الذين سيعتمدون على خدمات المفوضية حتى بعد حركات العودة الى الوطن، المتوقع حدوثها خلال عام ١٩٩٣.

١٥٦ - وعلى الرغم من أن أعدادا كبيرة من اللاجئين الأفغان قد عادوا الى وطنهم، فإن باكستان استقبلت في عام ١٩٩٢ نحو ٨٠ ٠٠٠ لاجيء أفغاني جديد هربوا من القتال الذي كان يدور في مدينة كابول والمناطق المحيطة بها عقب تغيير نظام الحكم في أفغانستان في نيسان/ابريل ١٩٩٢. وقد منحت حكومة باكستان اللجوء لجميع الوافدين الجدد وقدمت المساعدة للمحتاجين.

١٥٧ - وفي جمهورية ايران الاسلامية، بدأت المفوضية تقديم المساعدة الى اللاجئين الأفغان للعودة الى وطنهم، من خلال انشاء شبكة من مراكز العبور داخل البلد، ومن محطات عبور الحدود، والنقل الداخلي المنظم؛ وقد تولت تنفيذ هذه الخدمة الأخيرة المنظمة الدولية للهجرة. ولا يزال عدد الذين يختارون الاستفادة من مجموعة مساعدات العودة الى الوطن محدودا؛ ويعزى ذلك، جزئيا، الى استمرار الوضع غير المستقر في أفغانستان. بيد أن التقديرات الرسمية تشير الى أن عدد العائدين من تلقاء أنفسهم خلال عام ١٩٩٢ قد بلغ حوالي ٤٠٠ ٠٠٠ شخص. وبتاريخ ٣١ آذار/مارس ١٩٩٣، كان هناك حوالي ٢ ٥٠٠ ٠٠٠ أفغاني ما زالوا موجودين في جمهورية ايران الاسلامية.

١٥٨ - وبنهاية عام ١٩٩٢، كان أكثر من ٩٠ في المائة من اللاجئين العراقيين قد غادروا المقاطعات الغربية في جمهورية ايران الاسلامية وعادوا الى العراق. وواصلت المفوضية تقديم المساعدة الى اللاجئين الباقين، من خلال برنامج متعدد القطاعات للرعاية والاعالة. وفي حين أن اللاجئين الأكراد، البالغ عددهم ٦٥ ٠٠٠ شخص، الموجودين في جمهورية ايران الاسلامية، ما زالوا يعودون بأعداد صغيرة فإن التوقعات تضيد بأن عودة العراقيين الشيعة، البالغ عددهم ٢٠ ٠٠٠ شخص، الموجودين في جنوبي ايران لا تزال بعيدة الاحتمال؛ وسيتمتعون أن يستمر في المستقبل القريب تنفيذ برنامج المساعدة المقدمة الى هذه المجموعة. وفي عام ١٩٩٢، بلغت المخصصات لجمهورية ايران الاسلامية ١٧ ٧٤٦ ٠٠٠ دولار، وهي لا تشمل برنامج عودة

اللاجئين الأفغان الى الوطن. وركزت أنشطة المفوضية من أجل اللاجئين على النقل والصحة والمياه والمرافق الصحية والمأوى والتعليم.

١٥٩ - وظهرت آسيا الوسطى كمنطقة جغرافية جديدة اهتمت بها المفوضية طوال عام ١٩٩٢. ذلك أنه، نتيجة للحرب الأهلية التي نشبت في طاجيكستان في أيار/ مايو ١٩٩٢ وبلغت أوجها في أيلول/ سبتمبر من السنة نفسها، أوفدت بعثة الأمم المتحدة للمساعد الإنسانية الى المنطقة في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢ بناء على طلب حكومتي أوزبكستان وطاجيكستان. وبناء على ذلك، أصدرت ادارة الشؤون الانسانية في ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ نداء أوليا عاجلا لتقديم مساعدة الطواريء الى طاجيكستان بمبلغ ٢٢٠ ٣٩٨ ٢٠ دولار، وبلغ اسهام المفوضية ٨٥٠ ٠٠٠ دولار. ويلبي هذا النداء ألح الاحتياجات لنحو ٥٠٠ ٠٠٠ من المشردين داخل طاجيكستان.

١٦٠ - وبغية التصدي لهذا الوضع، نادى المفوضية بتطبيق الأمم المتحدة لنهج متكامل. وينبغي هذا النهج الى تنظيم الجهود المنسقة لقوتي صنع السلام وحفظ السلام بالأمم المتحدة، الى جانب جهود الوكالات الانسانية. وكجزء من الاستراتيجية الوقائية للمفوضية السامية، تنادي المفوضية بمساعدة الجهود الاقليمية لتفادي المزيد من نزوح السكان، داخل طاجيكستان وخارج حدودها على حد سواء، وتمهيد السبيل أمام العودة الطوعية والمبكرة للاجئين الطاجيك الموجودين حاليا في شمالي أفغانستان. وأوفدت المفوضية موظفين الى أوزبكستان (٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢) والى طاجيكستان (٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢) لمساعدة اللاجئين الطاجيك في شمالي أفغانستان وللاعداد لأي عودة طوعية محتملة لهؤلاء اللاجئين. وسيستمر أيضا، في المستقبل القريب، تقديم المساعدة التي يتلقاها المشردون في طاجيكستان، ولا سيما الموجودين في مناطق الحدود مع أفغانستان؛ وتجري المفوضية حاليا تقييما لمدى توافر مواد الاغاثة في المنطقة.

١٦١ - وعقب عودة حوالي مليونين من اللاجئين العراقيين من أصل كردي من تركيا وجمهورية ايران الاسلامية خلال عام ١٩٩١، ركزت المفوضية على احتياجات قرى العائدين، خاصة وأن عددا كبيرا منها قد دمر تماما أثناء القتال. ومن بين حوالي ٤ ٠٠٠ قرية يعتقد بأنها دمرت، ساعدت المفوضية في عام ١٩٩١ في تعمير نحو ١ ٢٠٠ قرية. وساعدت المنظمات غير الحكومية في تعمير ٥٦٢ قرية أخرى. وبعد أن استكمل في منتصف عام ١٩٩٢ برنامج لتأمين احتياجات فصل الشتاء، تضمن توفير المأوى الملائم وانشاء وتنظيم شبكات المياه والمرافق والخدمات الصحية والتسهيلات اللازمة للعائدين، أنهت المفوضية تدريجيا أنشطتها في شمالي العراق فسي حزيران/ يونيو ١٩٩٢، وسلمت مهمة تنسيق مرحلة التأهيل في برنامج المساعدة الى ادارة الشؤون الانسانية. وتتطلب هذه المرحلة زيادة مشاركة وكالات التأهيل والتنمية، على أن تسند اليها ولاية واختصاص توسيع نطاق برنامج المفوضية للطواريء، وبدء مشاريع جديدة تهدف الى تقليل الاعتماد على المساعدة الخارجية.

١٦٢ - وواصلت المفوضية تأدية أنشطتها التقليدية في العراق من أجل الأشخاص الداخليين في نطاق ولايتها، أي ٦٠٠٠ لاجيء إيراني في المحافظات الشمالية الثلاث، و ٢٢ ٥٠٠ لاجيء إيراني في مخيم الطاش في محافظة الأنبار، والعائدين من تركيا وجمهورية إيران الإسلامية في شمالي العراق الذين لا تشملهم خطة عمل الأمم المتحدة الخاصة بشمالي العراق.

١٦٣ - وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، طلبت السلطات العراقية رسمياً من المفوضية زيادة أنشطتها الخاصة بتقديم المساعدة إلى ٢٢ ٥٠٠ لاجيء إيراني في مخيم الطاش، وتعجيل عودة حوالي ١٣ ٠٠٠ شخص منهم اختاروا العودة إلى الوطن، أو، كبديل آخر، توفير فرص إعادة التوطين للذين لا يرغبون في العودة إلى وطنهم أو لا يستطيعون ذلك. وتجري حالياً مفاوضات مع السلطات الإيرانية لتعجيل عملية العودة إلى الوطن، ومع بلدان إعادة التوطين التقليدية لاستقصاء فرص إعادة التوطين.

١٦٤ - وأسفر نزاع الخليج الفارسي أيضاً عن تدفق مجموعات جديدة من اللاجئين العراقيين إلى مختلف بلدان الشرق الأوسط. وعلى الرغم من أن عددهم لا يماثل أعداد اللاجئين في جمهورية إيران الإسلامية وتركيا، فلا يزال هناك لاجئون عراقيون في الجمهورية العربية السورية والكويت والمملكة العربية السعودية. وعلى الرغم من عودة أغليبيتهم إلى العراق، لا يزال السعي جارياً للتوصل إلى حلول دائمة بالنسبة للباقيين. وفي الكويت، واصلت المفوضية، بالتعاون الوثيق مع الحكومة، البحث عن حلول دائمة لمختلف فئات الأشخاص الذين تهتم بهم المفوضية، وبصفة خاصة عشرات الآلاف من عديمي الجنسية، فضلاً عن الفلسطينيين والعراقيين المحتاجين للحماية. وبفضل هذه الجهود، حصل نحو ٨ ٠٠٠ عراقي في عام ١٩٩٢ على تراخيص للإقامة؛ ويجوز لأكثر من ٦٠ ٠٠٠ شخص من عديمي الجنسية ("بدون")، المنتمين إلى أسر يعمل أحد أفرادها أو أكثر من فرد في القطاع العام، أن يختاروا قانوناً البقاء في الكويت.

١٦٥ - وتم إيواء العراقيين البالغ عددهم ٣٢ ٠٠٠ شخص، الذين لجأوا مؤقتاً إلى المملكة العربية السعودية في آذار/مارس - نيسان/أبريل ١٩٩١، في مخيمين منفصلين: مخيم الأوطاية، وبه ١٣ ٢٠٠ من أسرى الحرب السابقين؛ ومخيم رفحا، وبه ١٩ ٨٠٠ من المدنيين. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، قررت السلطات السعودية إيواء مجموعتي اللاجئين في مخيم واحد، هو مخيم رفحا. وبنهاية آذار/مارس ١٩٩٣، كان مجموع عدد اللاجئين في المخيم يقدر بحوالي ٢٨ ٠٠٠ شخص. وبالإضافة إلى ذلك، كان أكثر من ٣ ٠٠٠ شخص قد حصلوا على الموافقة بإعادة توطينهم في نهاية الربع الأول من عام ١٩٩٣. وعاد أيضاً ما مجموعه ٧٠٦ أشخاص طوعاً إلى العراق في عام ١٩٩٢ و ١٨٠ شخصاً خلال الربع الأول من عام ١٩٩٣، وإن تعذر على المفوضية الحصول على الضمانات العادية من وطنهم.

١٦٦ - وعلاوة على ما يقرب من ٥ ٠٠٠ شخص، معظمهم من شمالي العراق، دخلوا إلى الجمهورية العربية السورية في عام ١٩٩١ نتيجة لأزمة الخليج الفارسي، وصل ٢ ١٠٠ لاجيء آخر خلال عام ١٩٩٢. وعلى

الرغم من أن أكثر من ٤٠٠ ١ شخص عادوا طوعا خلال عام ١٩٩٢، ظل هناك في نهاية آذار/مارس ١٩٩٢ حوالي ٧٠٠ ٥ شخص في مخيم الحول للاجئين في محافظة الحسكة، ويتلقون مساعدة من المفوضية وبرنامج الأغذية العالمي. وتنفذ المفوضية أيضا برنامجا لتقديم المساعدة الى نحو ٧٠٠ لاجيء حضري، معظمهم من المواطنين الأفريقيين في دمشق من خلال جمعية الهلال الأحمر السورية.

١٦٧ - وفي اليمن، ارتفع عدد اللاجئين الصوماليين خلال عام ١٩٩٢ الى ما يقرب من ٨٠٠ ٥١ شخص. وفي حزيران/يونيه ١٩٩١، بدأت المفوضية تنفيذ برنامج للطواريء لمساعدة السلطات اليمنية على مواجهة تدفق اللاجئين. وتوجد مجموعة اللاجئين الجاري مساعدتها في مخيم للطواريء في عدن. وبناء على طلب قدمته السلطات اليمنية الى المفوضية بإنشاء مخيم دائم، تم اختيار موقع ملائم في محافظة ابيان على بعد ٥٠ كيلومترا من عدن؛ وبدأ العمل في اقامة المخيم وقت اعداد هذا التقرير. وبالإضافة الى هذه المجموعة لجديدة، تواصل المفوضية تقديم مساعدة الرعاية الصحية الى نحو ٦٠٠ لاجيء حضري في صنعاء. وخلال عام ١٩٩٢، عاد حوالي ٢٥٠ لاجئا اثيوبيا الى وطنهم تحت اشراف المفوضية، أو انتقلوا من تلقاء أنفسهم الى بلدان أخرى في المنطقة. وفي آذار/مارس ١٩٩٢، بلغ عدد اللاجئين الاثيوبيين الباقين في اليمن، ولا سيما في تعز، حوالي ٧٥٠ شخصا.

١٦٨ - واستمر عدد اللاجئين في الجماهيرية العربية الليبية في الازدياد في الجزء الأخير من عام ١٩٩٢ مع وصول وافدين جدد من بلدان افريقية مختلفة، تشمل اثيوبيا (اريتريا) وليبيريا ونيجيريا والصومال والسودان. واستمر، خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير تقديم المساعدة الى اللاجئين الصوماليين الـ ٤٠٠ الذين وفدوا من المملكة العربية السعودية الى الجماهيرية في تشرين الأول/أكتوبر - تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١. وبفضل تعاون السلطات الليبية السخي، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي والسفارات المانحة، تمت تلبية الاحتياجات الأساسية لهذه المجموعة من اللاجئين. وبحلول كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، كان هناك حوالي ١٠٠ من اللاجئين الاريتريين قد أعربوا عن رغبتهم في العودة الى الوطن؛ واتخذت الخطوات اللازمة لتيسير عودتهم.

١٦٩ - وفي موريتانيا، استمر خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير تدفق اللاجئين من مالي، الذي كان قد بدأ في حزيران/يونيه ١٩٩١. وخلال الفترة من ١ كانون الثاني/يناير الى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، وفد الى البلد حوالي ١٩ ٥٠٠ لاجيء من مالي. وبنهاية آذار/مارس ١٩٩٣، كان هناك حوالي ٢٨ ٠٠٠ شخص يحصلون على المساعدة في جنوب شرقي موريتانيا، في باسيكونو وآغور وفاسالا. وبالمثل، بدأت المفوضية في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ في تنفيذ برنامج لتقديم المساعدة الى نحو ٥٠ ٠٠٠ لاجيء من مالي والنيجر، في جنوبي الجزائر، بناء على طلب الحكومة.

١٧٠ - وفي إطار بارامترات خطة الأمم المتحدة للسلم، استكملت المفوضية الاستعدادات الخاصة ببرنامج عودة لاجئي الصحراء الغربية. وإذا تغيرت الافتراضات الخاصة بهذه العملية نتيجة للجهود التي طلبها

مجلس الأمن في قراره ٨٠٩ (١٩٩٢) المؤرخ ٢ آذار/ مارس ١٩٩٣، فإن الموضوعة تستطيع أن تعدل، بسرعة، تخطيطها وميزانيتها وأن تبلغ المانحين بأية تغييرات تطرأ على اجمالي المتطلبات. وقد وصل مبلغ التبرعات المعلنه لبدء العملية الى حوالي ١٣,٦ مليون دولار (منها أكثر من ١١ مليون دولار دفعت بالفعل) من أصل اجمالي متطلبات العملية، الذي حدد حتى الآن بمبلغ ٣٤,٥ مليون دولار. ونظرا لتأجل الجدول الزمني لاستفتاء الصحراء الغربية، تم تقدير احتياجات اللاجئين الصحراويين في الجزائر، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، واتضح أن هناك حاجة الى التركيز على مجالات معينة تشمل الصحة/التغذية، والمأوى والنقل. وتقدر احتياجات ميزانية عام ١٩٩٣ بمبلغ ٣,٥ مليون دولار.

١٧١ - وخلال عام ١٩٩٢، بلغ اجمالي النفقات في جنوب غربي آسيا وشمال افريقيا والشرق الأوسط ١٥٨ ٨١٦ ٧٠٠ دولار، منها ٦٠ ٦٢١ ٤٠٠ دولار أنفقت في اطار البرامج العامة و ٩٨ ١٩٥ ٣٠٠ دولار في اطار البرامج الخاصة.

الفصل الرابع

تمويل أنشطة المساعدة المادية

١٧٢ - كان عام ١٩٩٢ كله عاما استثنائيا ثانيا بالنسبة للمفوضية وللمجتمع الدولي. فقد نosh المانحون، بشكل لم يسبق له مثيل، تقديم مستويات قياسية من التمويل، وكانوا على مستوى التحدي فقدموا ما مجموعه ٨,٨ ١٠ مليون دولار، نقدا وعينا، لتغطية متطلبات المفوضية الاجمالية. ويمثل هذا المبلغ زيادة عن مبلغ عام ١٩٩١ قدرها ١٧٨ مليون دولار. ورفع معظم المانحين الرئيسيين حجم مساهماتهم المقدمة للمفوضية. وبذلت الجماعة الأوروبية جهودا هائلة، فمنحت مبلغا اضافيا قدره ١٠٠ مليون دولار في عام ١٩٩٢. وازدادت أيضا التبرعات غير الحكومية والخاصة.

١٧٣ - وأكدت المفوضية من خلال النداءات والمذكرات المنتظمة الى المانحين، على الاحتياجات التمويلية للميزانيات المعتمدة. وبالإضافة الى ذلك، صدرت نداءات مهمة خلال السنة، وغالبا بالتنسيق مع ادارة الشؤون الانسانية وسائر وكالات الأمم المتحدة، تعلقت بحالات جديدة كانت تتطلب استجابة عاجلة. وفي حين أنهت المفوضية عملياتها في شمالي العراق في عام ١٩٩٢، فقد شهد ذلك العام تصاعد الاحتياجات في يوغوسلافيا السابقة. وأصدرت ادارة الشؤون الانسانية نداء متكاملا مشتركا بين الوكالات بشأن هذه العملية، وأتبعته نداءات أخرى عن نفس الموضوع خلال عام ١٩٩٢. وصدرت أيضا نداءات رئيسية مشتركة أخرى بشأن أفغانستان والقرن الافريقي وكمبوديا وخطة العمل الشاملة. وأصدرت المفوضية نداءات خاصة بشأن اللاجئين من ميانمار في بنغلاديش وعمليات عودة اللاجئين الى أنغولا واريتريا.

١٧٤ - وبدأت المفوضية عام ١٩٩٢ برصيد مرحل قدره ٦٩,٧ مليون دولار و ١٧٩,٦ مليون دولار للبرامج العامة والبرامج الخاصة، على التوالي. وبالنظر الى حجم احتياجات المفوضية الاجمالي في عام ١٩٩٣، كانت الأرصدة المرحلة أساسية للسماح بتوفير التمويل اللازم بسرعة اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣. وكان الترحيل مهما أيضا بالنظر الى انخفاض المستوى الاجمالي للمساهمات المعلنة لعام ١٩٩٢ في مؤتمر اعلان التبرعات المنعقد في نيويورك في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢. وحسبما يتضح من الجدول ٢، بلغ مجموع المساهمات في البرامج العامة والخاصة، سواء المدفوعة أو المعلنة ٣٦٢,٧ مليون دولار في ٣١ آذار/مارس ١٩٩٣. وهذا مبلغ يضاهي مبلغ المساهمات في نفس الفترة من عام ١٩٩٢، الذي كان ٢٩٧,٥ مليون دولار.

١٧٥ - ومن الواضح الآن، بالنظر الى استمرار تدفق موجات من اللاجئين، أن عام ١٩٩٣ سيكون عاما قياسيا ثالثا على التوالي بالنسبة للمفوضية من حيث النفقات.

الفصل الخامس

العلاقات مع المنظمات الأخرى

ألف - التعاون بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وسائر أعضاء منظومة الأمم المتحدة

١٧٦ - استمر التعاون بين المفوضية وسائر أعضاء منظومة الأمم المتحدة في عام ١٩٩٢ في ظل طوارئ انسانية لم يسبق لها مثيل في الحجم والتعقيد. وسعت المفوضية الى التعاون مع مجموعة من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية بغية تعزيز الجهود الرامية الى تيسير ادماج اللاجئين العائدين والمشردين داخليا. وكان الإطار المحدد للتعاون يتمثل بصورة رئيسية في قرارات الجمعية العامة، ومقررات اللجنة التنفيذية للمفوضية ومجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وفي اعتماد لجنة التنسيق الادارية لمبادئ توجيهية على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن معونة اللاجئين والتنمية. وقد دعم هذا الاطار المقرر الذي اتخذته اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الموضوعية (الأنشطة التنفيذية)، في دورتها المعقودة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، والذي يقضي بأن تولي حلقات العمل للتنسيق الميداني لكبار ممثلي منظومة الأمم المتحدة مزيدا من الاهتمام لطرق ادماج المسائل الانسانية في أهداف التدريب الموجهة نحو التنمية. ونتيجة لذلك، ستعقد في عام ١٩٩٢ حلقة عمل نموذجية تضم كبار ممثلي الأمم المتحدة الميدانيين من البلدان التي تواجه تحديات انسانية ناجمة عن الكوارث الطبيعية أو الاضطرابات المدنية.

١٧٧ - وفي منتصف عام ١٩٩٢، شرعت المفوضية في تجميع مصرف معلومات/قاعدة بيانات بشأن ولاية وكالات الأمم المتحدة وسائر الوكالات الحكومية الدولية والثنائية وهيكلها وأنشطتها. ويهدف هذا الجهد الى توفير معلومات مستوفاة لاختيار الشركاء التنفيذيين، وتيسير البرمجة المركبة في حالة تعدد الوكالات المتعانة. ومن النتائج المباشرة التي حققتها هذه الممارسة ما أبداه برنامج الأمم المتحدة للبيئة من اهتمام بالتعاون مع المفوضية في تحديد المواقع الملائمة لاستقبال تدفقات جديدة من السكان المشردين.

١٧٨ - وشهد عام ١٩٩٢ عددا من حالات الطوارئ الانسانية الكبيرة التي تستدعي استجابة متضافرة من المجتمع الدولي. ومنذ تعيين وكيل الأمين العام للشؤون الانسانية منسقا للاغاثة في حالات الطوارئ وانشاء ادارة الشؤون الانسانية، تعاونت المفوضية تعاوننا وثيقا مع المنسق ومعاونيه. وفي أيار/مايو ١٩٩٢، أصدرت المفوضية السامية توجيهها تدعو فيه موظفي المفوضية الى تقديم أقصى قدر من الدعم الى ادارة الشؤون الانسانية ووضعت اجراءات تفصيلية لزيادة التنسيق بين المفوضية والادارة.

١٧٩ - ويتعاون متطوعو الأمم المتحدة أيضا مع المفوضية بتوفير الموظفين الذين يمكن توزيعهم على عمليات الطوارئ في غضون مهلة قصيرة. ولتحقيق هذا الغرض، وضع متطوعو الأمم المتحدة قائمة بأسماء

المرشحين المحتملين ممن يلائمون احتياجات المفاوضية بوجه خاص. وتبحث المفاوضية امكانية وضع ترتيبات احتياطية مع شتى الوكالات للبعثات المشتركة لتقييم الاحتياجات من أجل ضمان تنسيق العمل.

١٨٠ - وكما سلفت الاشارة، دعا الوضع المؤثر في يوغوسلافيا سابقا المفاوضة السامية الى عقد اجتماع دولي لتقديم المعونة الانسانية الى ضحايا النزاع في يوغوسلافيا سابقا (انظر الفصل الثالث، الفرع هاء) في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٢. واقترحت المفاوضية، باعتبارها وكالة الأمم المتحدة الرائدة في تقديم المساعدة الانسانية في هذا الموقف، "استجابة شاملة للآزمة الانسانية في يوغوسلافيا سابقا"، تقوم على تعبئة منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بصورة عامة. وتضافرت جهود المفاوضية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي وادارة الشؤون الانسانية ومنظمة الصحة العالمية لتكملة أنشطة اللجنة الدولية للصليب الأحمر في مجال الاستجابة الى احتياجات السكان المتضررين. وقد أبرز الموقف المعقد في تلك المنطقة، أكثر من أي وقت مضى، الصلة بين صنع السلم وحفظ السلم والعمل الانساني وأدى الى توثيق الصلة بين المفاوضية ومجلس الأمن.

١٨١ - وهناك أوضاع أخرى في بنغلاديش والقرن الافريقي وغرب افريقيا وجمهورية آسيا الوسطى ونيبال أدت الى تكثيف التعاون بين المفاوضية وسائر أعضاء منظومة الأمم المتحدة في قطاعات مثل المعونة الغذائية والتغذية التكميلية، والتحصين، والرعاية والتخطيط الصحيين، والتعليم الأساسي، والتدريب المهني، وتوفير المياه والمرافق الصحية، وإعادة الترحيل، وأمن الأسر المعيشية، وتنظيم الأسرة، والرعاية الطبية للأم والطفل.

١٨٢ - غير أن الخبرة المكتسبة في مجال حركات العودة الطوعية الى الوطن قد أوضحت أن هذا الحل لا يكون حلا دائما بالفعل إلا إذا كان مرتبطا بمبادرات انمائية. كما اتضحت الفجوة الخطيرة الموجودة بين برامج مساعدة الاغاثة والتنمية والتي تقف عقبة في سبيل إعادة ادماج العائدين بنجاح. وفي هذا السياق، تدعو المفاوضية الى زيادة مشاركة المنظمات الدولية، مثل منظمة العمل الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، بالاضافة الى البنك الدولي ومؤسسات الاقراض الاقليمية، في توفير نوع المساعدة اللازمة لسد هذه الفجوة.

١٨٣ - إن المجتمع الدولي ملم بمساعدة الطوارئ كما أنه ملم بالتنمية. وفيما يتعلق بالمجتمعات التي يعود اليها اللاجئين والمشردون، أيدت المفاوضية الحاجة الى "التنمية الطارئة" أو التنمية السريعة لتشجيع هؤلاء السكان على الاستقرار باقامة شبكة من الخدمات الأساسية تنتفع بها مجتمعات بأكملها. وأكد مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دورته التاسعة والثلاثين ضرورة قيام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتشجيع الانتقال من الاغاثة الى التنمية وجعل تنفيذ برامج إعادة الادماج، وبخاصة المشاريع السريعة التأثير، هدفا يحظى بالأولوية في برامجهم الانسانية المقبلة. وأصدر مكتب خدمات المشاريع التابع لبرنامج

الأمم المتحدة الإنمائي مؤخرا كتيباً بعنوان "الربط بين الإصلاح والتنمية: إدارة إحياء المناطق التي دمرتها الحروب"، موضحاً خبرته في مجال المساعدة على الانتقال من الاغاثة والإصلاح إلى التنمية المستدامة.

١٨٤ - وعقد فريق عامل مشترك بين الوكالات ومعني بإعادة ادماج اللاجئين والمشردين داخليا اجتماعه الأول في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ في نيويورك. وعقد الاجتماع الثاني في جنيف في أيار/مايو ١٩٩٢. وهذا الفريق، الذي يضم ممثلي إدارة الشؤون الانسانية ومنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمفوضية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي، يسعى إلى ضمان مشاركة جميع الوكالات والبرامج المتعاونة مشاركة تامة وفي الوقت المناسب في حالات إعادة الادماج الجديدة. وهناك هدف آخر للفريق العامل المشترك بين الوكالات وهو تحديد الطرق الكفيلة بتحسين جمع الأموال لتغطية تكاليف برامج إعادة الادماج. ويتوقع أن يشارك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالات والبرامج والمؤسسات المالية الأخرى، وبخاصة البنك الدولي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومصارف التنمية الإقليمية، في تمويل شبكة من المشاريع والبرامج التي تشكل امتداداً منطقياً للجهود الأولى المبذولة في مجال إعادة الادماج.

١٨٥ - وتشكل سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا مثالا مبتكرا للتعاون على نطاق منظومة الأمم المتحدة في عملية محددة. ويمكن تبين مثال آخر في إطار المؤتمر الدولي المعني باللاجئين من أبناء أمريكا الوسطى الذي يربط بين الحلول الدائمة لأبناء أمريكا الوسطى المشردين وبين السلم والمصالحة الوطنية والتنمية. وتنهض المفوضية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمسؤولية مشتركة في توفير الدعم التقني للمؤتمر الدولي ولكن دور الوكالة الرائدة سينتقل إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ١٩٩٢.

١٨٦ - واشتركت المفوضية مع منظمة العمل الدولية في تنظيم اجتماع، في أيار/مايو ١٩٩٢ في جنيف، عن "المعونة الدولية كوسيلة لتقليل الحاجة إلى الهجرة"، وضم هذا الاجتماع باحثين وممثلين حكوميين من بلدان اللجوء والبلدان المضيفة والبلدان المانحة وبلدان المنشأ، بالإضافة إلى ممثلين عن المنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى.

١٨٧ - وشاركت المفوضية بنشاط في اجتماعات رئيسية نظمتها الأمم المتحدة ووكالاتها وبرامجها، وعلى وجه الخصوص في مؤتمرات دولية رئيسية مثل مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (ريو دي جانيرو، حزيران/يونيه ١٩٩٢) والمؤتمر الدولي للتغذية (روما، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢). وأكدت المفوضية السامية، في بيانها أمام مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، دعم المفوضية الكامل للمبادئ المجسدة في الاعلان الخاص بالبيئة والتنمية، واعترفت بدور المفوضية فيما يتعلق بأوضاع اللاجئين وحددت العناصر العريضة لسياسة المفوضية في مجال البيئة (الفقرات ٨٤ - ٨٧ أعلاه).

١٨٨ - وشاركت المفوضية خلال فترة من الزمن في الأعمال التحضيرية لمؤتمرات وأحداث رئيسية قادمة بالتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى. وتشمل هذه المؤتمرات والأحداث المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان

(حزيران/يونيه ١٩٩٢)، والسنة الدولية للشعوب الأصلية في العالم (١٩٩٢)، والمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية (أيلول/سبتمبر ١٩٩٤)، والسنة الدولية للأسرة (١٩٩٤)، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (١٩٩٥) ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية (١٩٩٥).

باء - العلاقات مع المنظمات الحكومية الدولية الأخرى

١٨٩ - في عام ١٩٩٢، واصلت المفوضية تعزيز تعاونها مع المنظمات الحكومية الدولية الأخرى وبذلت جهداً خاصاً لتكثيف صلاتها مع الوكالات الانمائية والمؤسسات المالية الثنائية والمتعددة الأطراف.

١٩٠ - وفي آذار/مارس ١٩٩٢، عقد اجتماع في جنيف بين موظفي مصرف التنمية الإفريقي والمفوضية. وحدد الاجتماع قطاعات معينة للتعاون تشمل اصلاح الهياكل الأساسية المادية والاجتماعية في المناطق المتأثرة باللاجئين والعائدين، وصون و/أو احياء البيئة، والمخططات الائتمانية، ومشاريع التنمية الزراعية والأنشطة المدرة للدخل، وبخاصة في المناطق الريفية. وكمتابعة للاجتماع، قامت بعثة مشتركة لتحديد المشاريع بزيارة للسودان وموزامبيق في حزيران/يونيه وتموز/يوليه ١٩٩٢ على التوالي. وفي نهاية عام ١٩٩٢، وضع مشروع لاتفاق تعاون بين مصرف التنمية الإفريقي والمفوضية وصندوق التنمية الإفريقي. ويجري الآن وضع الصيغة النهائية للاتفاق.

١٩١ - وفي الوقت ذاته، واصلت المفوضية اتصالاتها بنشاط مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وشاركت المفوضية في اجتماع مياه المد (فاس، المغرب، تموز/يوليه ١٩٩٢) وقدمت ورقة مناقشة عن "سد النجوة بين معونة العائدين والتنمية: تحد أمام المجتمع الدولي". وتحتل قضايا الهجرة مكانة متزايدة الأهمية في جداول أعمال اجتماعات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وهي الاجتماعات التي تدعى إليها المفوضية بانتظام.

١٩٢ - وقام المؤتمر البرلماني الدولي الثامن والثمانون، الذي عقده الاتحاد البرلماني الدولي في ستكهولم في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، باعتماد قرار بشأن الهجرة الجماعية الدولية للناس: أسبابها الديموغرافية والدينية والعرقية والاقتصادية؛ وآثارها على بلدان المنشأ والبلدان المستقبلة؛ وانعكاساتها الدولية؛ وحقوق المهاجرين واللاجئين. وأعقب ذلك اجتماع عقد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ بين المفوضية السامية والأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي لبحث التعاون بين المفوضية والاتحاد وزيادة دور المفوضية في اجتماعات الاتحاد.

١٩٣ - وأدلت المفوضية ببيان أمام اجتماع برلمان أمريكا اللاتينية الذي عقد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ في كراكاس. وأبدى الرئيس في ملاحظاته الختامية استعداد البرلمان للتعاون مع المفوضية بغية كفالة اعتماد اعلان كرتاخينا (كرتاخينا، الإنديز، كولومبيا، ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤) في المنطقة بأسرها.

١٩٤ - واستمر تعزيز التعاون القائم منذ فترة طويلة بين المفوضية والمنظمة الدولية للهجرة. وفي هذا الصدد، أنشئ فريق عامل غير رسمي مشترك بين المفوضية وتلك المنظمة، في النصف الثاني من عام ١٩٩٢، بغية تعيين مجالات التكامل والتعاون وتحديد وسائل تلافي الازدواج. وتشكل دعوة المنظمة الدولية للهجرة الى احترام مبدأ حرية التنقل عنصرا مكملا قويا لاهتمام المفوضية بضمان قدرة اللاجئين على طلب اللجوء والحصول عليه. وهناك اتفاق ثلاثي الأطراف عقد بين المنظمين وحكومة شيلي، لإعادة ادماج أبناء شيلي العائدين وتوطينهم، أصبح نافذ المفعول في عام ١٩٩٢ وحقق نتائج ايجابية. كما أدت المنظمة الدولية للهجرة دورا هاما في برامج العودة الى الوطن التي نفذتها المفوضية للاجئين من أبناء كمبوديا وجنوب افريقيا وشاركت مع المفوضية في حملات الاعلام الجماهيري للمهاجرين المحتملين في ألبانيا.

جيم - العلاقات مع المنظمات غير الحكومية

١٩٥ - واصلت المفوضية جهودها لتوسيع نطاق شراكتها مع مجتمع المنظمات غير الحكومية وتحسين تنسيق الحماية والمساعدة والحلول الدائمة للاجئين. واستفادت الأنشطة التقليدية والمبادرات الجديدة على حد سواء مما تم في عام ١٩٩٢ من توزيع واسع النطاق (باللغات الانكليزية والفرنسية والاسبانية) للمنشور المشترك بين المنظمات غير الحكومية والمفوضية والمعنون "الشراكة بين المفوضية والمنظمات غير الحكومية، وثيقة مرجعية بشأن العلاقة بين المفوضية والمنظمات غير الحكومية: نتائج المشاورات المشتركة على نطاق العالم في عام ١٩٩١"، وهو المنشور الذي يحدد معايير التعاون. كما بدأت ترجمة هذه الورقة المتصلة بالسياسة العامة والوثائق المتصلة بالمنظمات غير الحكومية الى اللغة العربية واللغات الأخرى.

١٩٦ - وتهدف عملية المشاورة المفتوحة العضوية، الجارية بين المفوضية والمنظمات غير الحكومية الى الاستجابة الى التطور داخل مجتمع المنظمات غير الحكومية نفسه والتحدي الانساني الناشئ على مستوى العالم. وكانت المجالات التي سلط عليها الضوء في هذه المشاورات هي زيادة الاستجابة الى الطوارئ، والترتيبات الخاصة لتعيين موظفين مشتركين، وأدوار المساعدة التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية، والاكليات الجديدة لتقاسم الموارد فيما بين المنظمات غير الحكومية ذاتها وبين المنظمات غير الحكومية ومنظومة الأمم المتحدة. كما بحث موضوع اقامة روابط جديدة بين المؤسسات الأكاديمية والبحثية وأنشطة المفوضية.

١٩٧ - واستمر الاجتماعان السنويان المشتركان بين المنظمات غير الحكومية والمفوضية في تشجيع الحوار مع أعداد كبيرة من المنظمات غير الحكومية. وحضر ما يزيد على ٤٠ وكالة متطوعة خاصة المشاورات المتعلقة بالحماية الدولية في جنيف يومي ٢ و ٣ تموز/يوليه ١٩٩٢ وهي المشاورات التي يسرت صيغتها تبادلا حيا للأراء، نظرا لأن الوكالات ذاتها عرضت دراسات حالة محددة عن قضايا الحماية. وكان اجتماع تشرين الاول/أكتوبر ١٩٩٢ المشترك بين المنظمات غير الحكومية والمفوضية محفلا للمنظمات غير الحكومية لمواصلة الحوار مع المفوضية، وفيما بينها، بشأن القضايا الانسانية الرئيسية التي تواجه المجتمع

الدولي. واشتركت ١٢٧ منظمة غير حكومية في الاجتماع الذي عقد قبل الدورة الثالثة والأربعين للجنة التنفيذية مباشرة. واستفاد الاجتماعان من حضور ممثلي المنظمات غير الحكومية المحلية الجنوبية، الذين مولت المفوضية تكاليف سفرهم وغيرها من التكاليف المتصلة بذلك، كجزء من الجهد المبذول لمساعدة المنظمات غير الحكومية المحلية في تعزيز حوار مع المنظمات غير الحكومية الدولية ومع منظومة الأمم المتحدة.

١٩٨ - وهناك اجتماعات موضوعية وإقليمية أخرى مع المنظمات غير الحكومية نظمت على مستوى مقر المفوضية وعلى المستوى الميداني، وشارك مكتب المفوضية السامية في العديد من المناسبات التي نظمت تحت رعاية المنظمات غير الحكومية لتعزيز التعاون في ميادين الحماية والمساعدة والمساندة وتبادل المعلومات وجمع الأموال والتدريب وتوعية الجمهور. وجدير بالاشارة بصورة خاصة الحلقة الدراسية الرائدة للمنظمات غير الحكومية، التي عقدت في الفترة من ٢٠ الى ٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٢ في طهران، بالاشتراك بين حكومة جمهورية ايران الاسلامية والمفوضية لبحث مجالات التعاون الثلاثي الأطراف فيما يتعلق بعودة اللاجئين الأفغان من جمهورية ايران الاسلامية الى وطنهم.

١٩٩ - وواصلت المفوضية الاشتراك في فريق الجهات الراعية لتقديم خدمات الاتصال بين المنظمات غير الحكومية والأمم المتحدة بغية التشجيع على الربط بين مساعدة اللاجئين وبرامج المنظمات غير الحكومية الانمائية المنحى.

٢٠٠ - وفي اطار التعاون المستمر مع مركز التنمية التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومركز المعلومات والتوثيق في مجال حقوق الانسان، والمنظمة الدولية للهجرة، واصلت المفوضية عملية انشاء قاعدة بيانات عامة للمنظمات غير الحكومية وإعداد دليل عن المنظمات غير الحكومية النشطة في ميادين التنمية واللاجئين والمهاجرين وحقوق الانسان والتي تقع في مقارها في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ومن المقرر نشر هذا الدليل في حزيران/يونيه ١٩٩٢ وسيبدأ توزيعه في المؤتمر العالمي لحقوق الانسان (فيينا، حزيران/يونيه ١٩٩٢).

٢٠١ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، منح رئيس المانيا، الدكتور ريتشارد فون فايساكير، ميدالية نانسين للالتزامه الانساني الشخصي تجاه اللاجئين وملتزمسي اللجوء ولأنشطته الشخصية في مكافحة العنصرية وكراهية الأجانب.

٢٠٢ - وواصلت المفوضية تشجيع أنشطة التدريب المتبادلة مع مجتمع المنظمات غير الحكومية، مع التركيز على التأهب والاستجابة لحالات الطوارئ، والتخطيط الموجه الى الناس. كما شارك المكتب في عدد كبير من المشاورات والحلقات الدراسية وبرامج التدريب المتعلقة باحتياجات وموارد اللاجئين والأطفال اللاجئين وكذلك في اصدار ونشر الوثائق المتعلقة بهذه المواضيع.

الفصل السادس

الإعلام

٢٠٣ - في عام ١٩٩٢، ركز فرع الاعلام في المفوضية على عرض قضايا اللاجئين على أوسع نطاق ممكن في العالم وإبراز وجود المفوضية عن طريق وسائل الاعلام. وتضاعف عدد الأخبار المنشورة والاذاعية والتلفزيونية عن عمليات الطوارئ وبرامج العودة الى الوطن التي تنفذها المفوضية، مما يعكس تركيزا جديدا على العلاقات التثقيفية مع وسائل الاعلام.

٢٠٤ - ونظمت حملة اختبارية لتوعية الجمهور في أربعة بلدان لزيادة الاحساس العام بمحنة اللاجئين ومساندة جهود جمع الأموال. واستخدمت الحملة الملصقات في الشوارع ووسائل النقل العام، واعلانات الخدمة العامة غير المأجورة في التلفزيون ووسائل النشر، وتنظيم زيارات لمخيمات اللاجئين يقوم بها كتّاب الحوار السينمائي والتلفزيوني ومشروع مدرسي استفاد منه ٣,٣ مليون طفل في بلد واحد فقط.

٢٠٥ - وتزايد عدد ما تصدره المفوضية من معلومات مستوفاة، وبيانات صحفية، ونشرات اعلامية عن برامج محددة للاجئين بمقدار ستة أمثال. وتم تطوير مجلة "اللاجئون" التي اتبعت سياسة تقوم على الشفافية وفتحت صفحاتها للنقاش. وصدرت كتيبات جديدة تركز على اللاجئين وعلى الجانب التنفيذي لأنشطة المفوضية. وأنتجت وحدة الفيديو سلسلة واسعة التوزيع من الاعلانات الاخبارية التي تنقلها منافذ البث بالأقمار الصناعية الرئيسية من أمريكا وأوروبا الى افريقيا وآسيا.

الحواشي

(١) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٨٩، رقم ٢٥٤٥.

(٢) اجلاء الأطفال من مناطق النزاع (مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين/منظمة الأمم المتحدة للطفولة، جنيف، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢).

(٣) A/47/558، المرفق الثاني، AHG/Dec.1 (الدورة الثامنة والعشرون).

البيانات المالية

الجدول ١

اتفاق مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في عام ١٩٩٧، حسب
المكتب الإقليمي/البلد والأنواع الرئيسية من أنشطة المساعدة

(جميع مصادر الأموال - بالآلاف الدولارات)

المجموع	نوع المساعدة						المكتب الإقليمي/البلد أو المنطقة
	الدعم البرنامجي والإدارة	إعادة التوطين	التوطين المحلي	المساعدة الطوعية إلى الوطن ^(١)	الرعاية والإعالة	مساعدة الطوارئ	
							١ - أفريقيا*
١١ ٧٢٢,٧	٧٤٧,٦		١٢١,٠	١٠ ٨٥٢,٦			أنغولا
٨٠٧,٧	٢٦٥,٢	٨,٢	٢٧٤,٤	٦,٩	٢٥٢,٢		بوتسوانا
١ ٧٩٦,٩	٢٠٥,٤		٤٩٩,١	٦٦٢,٢	٢٢٠,١		بوروندي
١ ٢٦٦,٨	٤٥٠,٢		٢٩٦,٤	١٦٧,٧	٢٥٢,٥		الكاميرون
١ ٤٦٦,٢		١,٩	١١٦,٢	٢٥,٦	١ ٢١٢,٦		جمهورية أفريقيا الوسطى
٨ ٨٥٧,٢	٧٨,٠	٢,٦	١٢٠,٦	٢١٠,٠	٨ ٤٢٦,٠		كوت ديفوار
٢ ٨٠٧,٤	٤٤٨,٨	١٥,٦	٤,٩	٦٢٦,٧	١ ٧١١,٤		جيبوتي
٤٨ ٢٩٢,٥	١ ٢٤٨,٥	١٥٢,٦	١ - ٦٥,٠	١٦ ٢٢٩,٥	٢٨ ٩٨٦,٩	٦٠٠,٠	اثيوبيا
١٦ ٥٢٩,٤	٦٢,٧	١,٢	٦,٦	١٢١,٠	١٦ ٢٢٧,٨		غينيا
٦٥ ٢٧٠,٤	١ - ١٠,٧	٢٥٧,٨	٧٤٩,٢	١ ٨٩٥,٦	٥٨ ٩٥٧,٠	٢ ٥٠٠,٠	كينيا
٢٧ ٩٢٤,١	٥٢٢,٠		١,٠	١٥,٨	٢٧ ٢٧٥,٤		ملاوي
١٠ ٤١٥,٦	٢٩٨,٧		٠,٠	٩ ٧٢٠,٨	٢٩٦,١		موزامبيق
٢ ٠٩٠,٩	٤٠٤,٨	٢,٨	١ ١٧٤,٦	٦١,٢	٤٤٦,٥		رواندا
٤ ٦٢٩,٤	٩٨٩,٠	٢٠٨,٥	٢ ٥٩٧,٥		٨٤٤,٤		السنغال
٢ - ٦٥,٤			١٥٥,١	٦١٢,٢	١ ٢٩٨,٠		سيراليون
٨ ٢٢٨,٢	٢٢٧,٥		١٢,٦	٦ ٩٦٢,٥	٩٢٤,٧		الصومال
١٢ ٩٦٧,٢	٢ ٢١٢,٨	٥٩,٩	٥ ٢٧٨,٥	٢ ٦٩٧,٤	٢ ٦١٧,٨		السودان
٢ ٠٠٩,٢	٢٥٢,٤	١,٥	٢٢٢,٧	٠,٢	١ ٢٢١,٢		سوازيلند
٥ ٥٨٢,٤	٧٢٠,٢	٢,٤	٢ ٥٥١,٩	٢٠٠,٧	٢٥٢,٢	٧٥٥,٠	أوغندا
٢ ٢١٢,٥	٥٩١,٥		٥٠٨,٤	٦٢٠,٩	٥٨١,٦		جمهورية تنزانيا المتحدة
٨ ٧٩١,٦	١ ٤٤٢,٢	٢٦,٤	٢ ٢٢٦,٠	٢ ٦٢١,٢	٢ ٢٦٤,٦		زاشير
٤ ١٥٧,٢	٩٦٢,٧	٥,٠	١ ٧٨٦,٥	٩٩٩,٦	٤٠٢,٤		زامبيا
٩ ٦١٧,٤	٢٤٩,٥		٢٠,٠	٢١,٥	٧ ١٨٦,٩	٢ - ٢٩,٥	زيمبابوي
٧ ٥٠٢,٦	٢٧٢,٤	٢٦,٢	٤٠٤,٦	١ ٥١٢,١	٢ ٢٢٨,٤	٢ ٩٤٧,٧	غرب أفريقيا
١٦ ١٩٤,٥	٢٢٢,٢	١٩,٨	٨٨٧,٧	١٤ ١١٢,٩	٤٩٦,٢	٢٥٢,٨	بلدان أخرى في أفريقيا
٢٨٤ ٤٢٥,٧	١٤ ٦١٠,١	٨٠٢,٧	٢٢ ٤١٠,٨	٧١ - ١٠,١	١٦٦ ٤١٥,٠	٩ ١٨٦,٠	المجموع الفرعي (١)

المكتب الإقليمي/البلد أو المنطقة	نوع المساعدة						المجموع
	مساعدة الطوارئ	الرعاية والإعالة	المساعدة الطوعية (الى الوطن)	التوطين المحلي	إعادة التوطين	الدعم البرنامجي والإدارة	
٧ - آسيا وأوقيانوسيا							
بنغلاديش	١٨ ٣٧٦,٤	٤٣١,٦			٥,٩	٥٦,٤	١٨ ٨٥٢,٢
كمبوديا			٣٧ ٠٩٠,٦	٠,٢		١٨٢,٧	٣٧ ٢٧٣,٥
الصين	١٥٠,٠	٢٢٤,٨	٢٠٨,٧	٢ ٠٠٠,٠	٢,٦	٥١٨,٦	٤ ٢٠٤,٧
هونغ كونغ		١٧ ١٢٤,٥	٦ ٢٣٣,٠		٦٤٠,٢	٥٤٣,١	٢٤ ٥٤٠,٨
اندونيسيا		٣ ٥١٦,٠	٨٥١,٤	٤,٩	١٢٦,٧	٥٠٩,٣	٥ ٠٠٨,٤
ماليزيا		٤ ١١٧,٨	٤٩٦,٤	٧٩١,٢	٣٨٥,٩	٦١٧,٤	٦ ٤١٠,٧
نيبال	٣ ٣٩٢,٦	٢ ٢٨٢,٩		٢,٣	٤,٤	٢٠٥,٥	٥ ٨٨٧,٧
الفلبين		٢ ٣٣٣,٩	٢٢٥,٦	٣٨٢,٧	٨ ٧٩٥,٧	٣٨٧,٢	١٢ ١٢٥,٢
تايلند		١٦ ٤٤٢,٢	٧ ٦٤٥,٣	١٠٥,٤	٩٨٢,٤	١ ٥٨٧,٤	٢٦ ٧٦٢,٧
فيت نام		٠,٠	١٤ ٦٨٨,١	٢٥٠,٧	٨٥,٩	٤١٢,٥	١٥ ٤٣٧,٢
بلدان أخرى في آسيا		٥ ٢٤٩,٨	٦ ٦٢٠,٤	١ ٠٠٢,٧	٩١٢,٥	٣ ٠٦٠,٥	١٦ ٩٤٥,٩
استراليا ونيوزيلندا		١٧,٩	١٠٤,٩	٤٢١,٢		٥٣٤,١	١ ٠٧٨,١
المجموع الفرعي (٧)	٢١ ٩١٩,٠	٥١ ٨٢٣,٤	٧٤ ٢٦٦,٤	٥ ٩٦١,٢	١١ ٩٤٢,١	٨ ٦١٤,٩	١٧٤ ٥٢٧,٠
٨ - أوروبا							
النمسا		٣٣٢,٠	٩,٥	٢٠٤,٨	٤٣,٢	٥٢٢,٠	١ ١١١,٦
بلجيكا		١٠,٠	١٧,٣	١٥٥,٣		١ ٠٥٤,١	١ ٢٣٦,٨
فرنسا			١٥٠,٤	٨٧٦,٣		٩٧٨,٩	٢ ٠٠٥,٦
ألمانيا				١ ٥٠٥,٣		١ ٢٤٠,٤	٢ ٨٤٥,٧
اليونان		١ ٦٠٢,٠	٦,٨	٦٧,٧	٣٢,٣	١٠٧,٥	١ ٨١١,٣
هنگاريا	٩ ١٤٩,٧	٥١,٤	٥,٠	٤١٢,٢	٣٣,٥	٢٩٤,١	٩ ٩٤٥,٩
إيطاليا		١ ٢٨٢,٠		٣٩٢,٥	٣,٥	١ ٥٣٥,٠	٣ ٢١٤,٠
إسبانيا			٥٩,٢	٤٥٢,٦	٢,٧	٦٢٠,٩	١ ١٣٥,٤
تركيا	٢ ٦٢٧,٨	١ ٥٨٩,٣	٢ ٥٠٠,٣	٢٥,٨	٤٠٤,٢	٧٨٤,٩	٨ ٩٣٢,٢
المملكة المتحدة			١٠٠,٠	٤١٠,٦		٨١٩,٩	١ ٣٣٠,٥
يوغوسلافيا سابقا	٢٩٤ ٤٤٢,٠	١ ٤٠٠,٠	١٥,٣	٤,٩	٢٦٣,٤	٢٩٣,١	٢٩٦ ٥١٨,٦
بلدان أخرى في أوروبا	٢ ٥٠٢,٣	١ ٧٨١,٧	٢٤,٨	١ ٤٨٥,٦	٣,٧	١ ٠٣٢,٨	٦ ٨٤٢,٩
المجموع الفرعي (٨)	٣٠٠ ٧٧٢,٨	٨ ٠٤٩,٤	٢ ٨٩٦,٦	٥ ٩٨٨,٧	٧٨٦,٥	٩ ٤٨٤,٦	٣٣٦ ٩٣٠,٦

المجموع	نوع المساعدة						المكتب الإقليمي/البلد أو المنطقة
	الدعم البرنامجي والإدارة	إعادة التوطين	التوطين المحلي	العودة الطوعية إلى الوطن ^(أ)	الرعاية والإعالة	مساعدة الطوارئ	
							٤ - الأمريكتان
٩٩١,١	٥٣٨,٩		٤٢١,٥	٢٥,٧	٥,٠		كندا
٦ ٧٣٣,٧	٨٧١,٧		٥ ٣٠٩,٩	٥٥١,٥			كوستاريكا
٣ ٠٦٠,١	١٨٧,٣	١,٤	٢,٩	٢ ٦٦٥,٢	٧٠٨,٣		غواتيمالا
٩ ٩١٣,٣	١ ٢٩٠,٣	٥,٨	٤ ٩٣٢,٣	٥٥٥,٨	٣ ١٢٩,١		المكسيك
١١ ٢١٩,٢	٤٥٦,٨	١,٣	١,٠	١٠ ٧٦٠,١			نيكاراغوا
١ ٨٣٢,٦	٨٩٦,٨	٧٤,٧	٨٣٦,٤	٧٤,٧			الولايات المتحدة الأمريكية
١٦ ٠٥٧,٧	٢ ٥٥٤,٣	٥٠,٩	٧ ٧٧٣,٣	٣ ٢٤٧,٩	١ ٥٨٤,٣	٨٤٦,٩	بلدان أخرى
٤٩ ٨٠٧,٠	٦ ٧٩١,١	١٣٤,٠	١٩ ٧٧٧,٣	١٧ ٨٣١,٠	٤ ٩٧٦,٧	٨٤٦,٩	المجموع الفرعي (٤)
							٥ - جنوب غربي آسيا وشمال أفريقيا والشرق الأوسط
٥ ٣١٦,٠	٣٩١,٦			١٧,٤	٤ ٩١٧,٠		الجزائر
١٠ ٤٠٩,٠	٤٣٣,٤				٩ ٩٤٦,٩	٢٨,٧	قبرص
١ ٧٧٤,٦	٥٣٧,٠	٣٥,٢	٣٣٥,٢	٦,٠	٥٠٧,٩	٣٠٣,٣	مصر
٢١ ٩١١,٥	٦٦٩,٩	٧٩,٨	١٥ ٢٧٣,٦	٤ ٢٣٦,٩	٦٤٩,٢	١ ٠٠٢,١	إيران (جمهورية - إسلامية)
٢٢ ٧٣٣,١				٤٢,٥	٤ ٩٨١,٤	١٧ ٧٠٩,٧٠	العراق
٦ ٢١٠,٠	٥٨,٤	٦,٠		٢٨,٧	٦ ١١٦,٩		موريتانيا
٦٠ ٠٩٢,٦	٢ ١٩٤,٠	١٥٤,١	٥,١	٢٣ ٦٤٩,٠	٢٤ ٠٩٠,٤		باكستان
٨ ١١١,٨	٤٠,٤		١ ٣٥٠,٣	٩٢,٩	٢ ٨٣٤,٥	٣ ٧٩٣,٨	اليمن
٤٨٣,٦			٩٣,١	١٣١,٣	٢٥٩,٢		بلدان أخرى في شمال أفريقيا
٢١ ٨٢٤,٦	٨٩٦,٨	٥٨٤,٣	٣١٣,٨	١١ ١٦٦,٨	٢ ٨٣١,١	٦ ٠٣١,٨	بلدان أخرى في غربي آسيا
١٥٨ ٨١٦,٧	٥ ٢٧١,٥	٨٥٩,٤	١٧ ٣٧١,١	٤٩ ٣٦٦,٤	٥٧ ١٢٩,٥	٢٨ ٨٦٨,٩	المجموع الفرعي (٥)
							٦ - إجمالي المخصصات
٨٨ ٥٤١,٣	٧١٣,٥ (ب)	١٤٦,٩	٤ ٧٠٧,٥	١٣ ٢٢٤,٩	١٧ ٦٩٩,٤	٧ ٠٤٩,٠	المشاريع العالمية والإقليمية
١ ٠٩٣ ٠٥٨,٣	٩٠ ٤٣٥,٧	١٤ ٦٧٢,٦	٧٥ ٧١٦,٥	٢٢٨ ٥٩٧,٥	٣٠٦ ٠٤٣,٤	٣٧٧ ٥٩٢,٦	المجموع (٦ - ١)
٣٨٢ ١١٨,٨	٦١ ٠٤٢,٠	١١ ٣٧٣,١	٥٦ ٥٥٤,٦	١٨ ٩٨٩,٤	٢١٤ ٦٩٣,٨	١٩ ٤٦٥,٩	ويشمل: البرنامج العام
٦٨٩ ٧٦٥,٥	٢١٩,٧ (ب)	٣ ٢٩٩,٥	١٩ ١٦١,٩	٢٠٩ ٦٠٨,١	٩١ ٣٤٩,٦	٣٥٨ ١٢٦,٧	البرامج الخاصة
٢١ ١٧٤,٠	٢١ ١٧٤,٠						الميزانية العادية

* باستثناء شمال أفريقيا التي أدرجت في المجموعة ٥: جنوب غربي آسيا وشمال أفريقيا والشرق الأوسط.

(أ) بما في ذلك المساعدة المقدمة إلى العائدين في بلدان المنشأ.

(ب) بما في ذلك صندوق إسكان العاملين.

الجدول ٧

التبرعات لبرامج المساعدة التابعة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

الحالة في ٣١ آذار/مارس ١٩٩٣
(بدولارات الولايات المتحدة)

١٩٩٣			١٩٩٢		
البرامج الخاصة	البرامج العامة	المجموع	البرامج الخاصة	البرامج العامة	المجموع
ألف - الحكومات					
					الجهة المانحة
					الجزائر
					أستراليا
١٥٥ ١٨٠	٥ ٠٦٨ ٠٠٨	٥ ٢٢٣ ١٨٨			النمسا
١ ٤٤٧ ٣٦٩	٣٩١ ٢٢٨	١ ٨٣٨ ٥٩٧			بلجيكا
	٧٥٧ ٥٧٦	٧٥٧ ٥٧٦			بوتان
					بروني دار السلام
					بوركينا فاسو
					الكاميرون
٨ ٠٣٦ ٨٠٨	٢ ٩٩٥ ٩٣٤	١١ ٠٣٢ ٧٤٢			كندا
					شيلي
	٢٥٠ ٠٠٠	٢٥٠ ٠٠٠			الصين
	١٨ ٠٠٠	١٨ ٠٠٠			كولومبيا
					كوستاريكا
					قبرص
	١٥ ٢٤٧ ٧٠٧	١٥ ٢٤٧ ٧٠٧			الدانمرك
					جيبوتي
					السلفادور
٣ ١٧٢ ٠٧٤		٣ ١٧٢ ٠٧٤			فنلندا
					تشيكوسلوفاكيا سابقا
٦ ٧٤٦ ٢٢١	٦ ٦٣٣ ٦٤٤	١٣ ٣٧٩ ٨٦٥			فرنسا
٣ ٨٨٣ ٠٠٩	٥ ٥٩٠ ٠٦٢	٩ ٤٧٣ ٠٧١			ألمانيا
	٢٥٠ ٠٠٠	٢٥٠ ٠٠٠			اليونان
	١٠ ٠٠٠	١٠ ٠٠٠			الكرسي الرسولي
	٢٠ ٠٠٠	٢٠ ٠٠٠			هونغ كونغ
	٤٧ ٢٢٠	٤٧ ٢٢٠			أيسلندا
					الهند
	٤ ٠٠٠	٤ ٠٠٠			إندونيسيا
					إيران (جمهورية - الإسلامية)

١٩٩٢			١٩٩٢		
البرامج الخاصة	البرامج العامة	المجموع	البرامج الخاصة	البرامج العامة	المجموع
			٩١٦ ١٢٩	٩١٦ ١٢٩	العراق
	٧٤٠ ٢٥٠	٧٤٠ ٢٥٠	١ ٠١٦ ٨٠٨	٨٣٧ ٣٦٦	أيرلندا
٣ ٠٠٨ ٥٧٢		٣ ٠٠٨ ٥٧٢	٢٢ ٠٢٩ ٦٣٧	١٣ ٩٠٩ ٩٧٩	إيطاليا
١٧ ٠٧٦ ٤٣٤	٥ ٣٠٠ ٠٠٠	٢٢ ٣٧٦ ٤٣٤	١١٩ ٦٢٣ ٨١٤	٨٩ ٦٠٣ ٥٦٧	اليابان
			٤٤٨		كينيا
			١٢ ٠٠٠		جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
			١٠٠ ٠٠٠		الجمهورية العربية الليبية
	٦ ٨٠٣	٦ ٨٠٣	٧٦ ١٧٤	٣٣ ١٦٠	لختنشتاين
٤٠٠ ٠٠٠	٤٥ ٤٥٥	٤٤٥ ٤٥٥	١ ٢٥٢ ٩٠٥	٨١٨ ٩٠٦	لكسمبرغ
			٢٦٧		مدغشقر
			٢٠ ٠٠٠		ماليزيا
			٦ ٨٢٢	٥ ٠٠٠	مالطة
			١٠٠ ٠٠١		المكسيك
	٦ ٦٢٤	٦ ٦٢٤	٥ ٩١٤		موناكو
			١ ٩٨٣ ٩٣٤	١ ٩٦٨ ٩٣٤	المغرب
	١ ٠٠٠	١ ٠٠٠			ناميبيا
١ ٣٨٧ ٠٨٨	١٤ ٠٤٤ ٩٤٤	١٥ ٤٣٢ ٠٣٢	٤٤ ٦٥٠ ٤٢٣	٢١ ٥٦٣ ٩٦٤	هولندا
			٣٢٣ ٧٣٠		نيوزيلندا
			٤٠ ٧٤٨	٣٣ ١٦٣	نيجيريا
١ ٢١٩ ٩٢٢	١٨ ٩٢٢ ٨٥٢	٢٠ ١٤٢ ٧٧٥	٥٠ ٢٨٣ ٦٠٢	٢٨ ٧٧٦ ٤٥٩	النرويج
	٤ ٠٠٠	٤ ٠٠٠	٣ ٢٠٠ ٢٠٤	٣ ٢٠٠ ٢٠٤	عمان
	٤ ٢٣٥	٤ ٢٣٥	٣ ٧٦٠		باكستان
			٥٠٠		بنما
			٢٧٠	٢٧٠	الفلبين
			٢٠ ٠٠٠		بولندا
			١٧ ٥٠٠		قطر
	١٠٠ ٠٠٠	١٠٠ ٠٠٠	٧٠ ٠٠٠	٥٠ ٠٠٠	جمهورية كوريا
١٨٠ ٠٠٠		١٨٠ ٠٠٠			الاتحاد الروسي
	٢٦ ٦٦٧	٢٦ ٦٦٧	٣٠٠ ٠٠٠	٣٠٠ ٠٠٠	المملكة العربية السعودية
٨٠ ٠٠٠	١ ٧٣٦ ٨٤٢	١ ٨١٦ ٨٤٢	٣ ٧٧٣ ٦٠٩	٢ ٠٥٥ ٥٧٩	أسبانيا
	٣ ٥٠٠	٣ ٥٠٠			سري لانكا
			٨٣٢		السودان

١٩٩٢			١٩٩٢		
البرامج الخاصة	البرامج العامة	المجموع	البرامج الخاصة	البرامج العامة	المجموع
٢٢ ٥٦٩ ٠٦١	٢٢ ٧٧٥ ٤٥٢	٥٦ ٢٤٤ ٥١٤	٤٢ ٧٤٢ ٦٨٦	٤٨ ٦٩٥ ٩٤٥	٩١ ٩٢٩ ٦٢١
٥١٠ ٢٠٤	٧ ٤٨٢ ٩٩٢	٧ ٩٩٢ ١٩٧	١٤ ٧٧٩ ١٥٢	٩ ٩٠٦ ٢٢٨	٢٤ ٦٨٥ ٢٩١
			٤ ٠٠٠	١٥ ٠٠٠	١٩ ٠٠٠
			١ ٠٠٠		١ ٠٠٠
				١ ٧٥٦	١ ٧٥٦
	٥ ٤٩٥	٥ ٤٩٥	٣ ٧٥٠	٤ ٩٠٠	٨ ٦٥٠
	٧٠ ٠٠٠	٧٠ ٠٠٠	٧٩٢ ٦٥١	٥٠ ٠٠٠	٨٤٢ ٦٥١
	٥٠ ٠٠٠	٥٠ ٠٠٠			
٢٠ ٨٠٦ ٧٨٦	٧١ ٤٢٩	٢٠ ٨٧٨ ٢١٥	٤٤ ٢١٤ ٩٥٢	٢٢ ٣٧١ ٤٤٤	٦٧ ٥٨٦ ٢٩٧
٢٢ ٢٨٠ ٠٠٠	٦٢ ٧٥٠ ٠٠٠	٨٦ ٠٣٠ ٠٠٠	١٥٦ ٤٤٠ ٢٢٢	٨٤ ٢٤٨ ٦٤٨	٢٤٠ ٦٨٨ ٨٨١
				٢٠ ٢٣٧	٢٠ ٢٣٧
				٥٢١	٥٢١
				٩ ٢٩٤	٩ ٢٩٤
١٢٢ ٩٥٨ ٧٢٨	١٨٢ ٥٢٦ ٩٢٢	٣٠٦ ٤٨٥ ٦٥٠	٥٩٦ ٢٥٤ ٩٨٩	٢٢٨ ٠٨١ ٧١٢	٩٢٤ ٣٣٦ ٧٠١
٢١ ٤٢٢ ٨٣٥	٧ ١٢٢ ٣٦٨	٢٨ ٥٤٦ ٢٠٢	٢٠٢ ١٠٩ ٤٠٩	٢٢ ١٢٠ ٧٤٢	٢٢٦ ٢٣٠ ١٥٢
٢٢٥ ٠ ٦٦		٢٢٥ ٠ ٦٦	١ ٦٠١ ٢٨٤	٦ ٨١٢	١ ٦٠٨ ٠٩٧
٢٧ ٢٢١ ٧٥٧	١٥١ ٩١٦	٢٧ ٢٧٢ ٦٧٢	٢٦ ٩٩٢ ٥٢٨	٢ ٤٠٥ ٣٦٨	٢٩ ٢٩٨ ٨٩٦
١٧٢ ٩٢٨ ٢٨٦	١٨٩ ٨٠٢ ٢٠٦	٣٦٢ ٧٣٠ ٥٩٢	٨٧٧ ٩٥٩ ٢١٠	٢٥٢ ٦١٤ ٦٣٦	١ ١٨١ ٥٧٢ ٨٤٦